مراح شرحی
دینقوز

مراح شرحی دیکقوز

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك وصل
على من اوتي جوامع الكلم من بين انبيائك وعلى الآمرين
بالمعروف والناهين عن المنكر من اله واصحابه وازواجه
واحبائه وعلى المتقين بهم في مصادرهم ومواردهم ربنا
لاتواخذنا بالفرطات الماضية وسدد امورنا في الحال
والاستقبال واحفظنا من الاعتلال والاختلال في
الاقوال والافعال وارزقنا صحيحات النيات
في ابواب الخيرات قال المصنف رحمه الله عملا بالحديث
المشهور والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم
بسم الله الرحمن الرحيم وتخصيص كتابه اول القرينتين
بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اي الحر والبرد
ولما وقع التصنيف في العلم الاسلامي اغنى عن الصلوة
على النبي عم لان المقصود بها التنبيه على ان المصنف
من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف احد الا فيما ينتمي اليه
من الدين وان يكون المصنف من المصنفات الاسلامية
فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف ثم اظهر عبودية
واحتياجه في بدء امره فقال قال العبد المفتقر اي ذو
الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام الله
حيث قال وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة
حيث قال الفقر فخري وقوله الى الله الودود اي المحبوب
وهو المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة
الماضي حيث قال قال لضرورة تأخر الحكاية عن المحكي عنه

في الواقع وان كانت متقدمة في الذكر لتقدم العامل على المعمول
وانما لم يقل قلت بعضها لنفسه وليمكن التوصيف اجراء الاسم
عليه واختار الفرع على الاصل اظهارا لزيادة احتياجه ثم
ذكر اسمه واسمي ابويه كيلا يظن ان كتابه قبل التأمل فيه من
تاليفات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيتخذ
ظهريا وليدعو لهم فعطفه على المفتقر عطف بيان فقال
احمد بن علي بن مسعود ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران و
الاحسان كما هو اللائق باهل الايمان غفر الله له ولوالديه
واحسن اليهما اي والديه واليه اي احمد مقدما نفسه
اولا وموخرا ثانيا رعاية للسجع ثم حرض على العلم الذي وقع
التاليف فيه فقال مخاطبا خطاب العام اعلم ان
الصرف اختار هذا على التصريف مع انهما علمان لعلم
يعرف به احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب لكونه
اخف وموافقا للنحو واصلا في قوله ام العلوم اي
اصلها تسمية للدال باسم المدلول شبهه بالام من حيث
الولادة فكما ان الام يلد الاولاد وكذلك هذا العلم
يلد الكلمات التي هي دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج
في صدر السامع ماذا ابوها بينه بقوله والنحو وهو علم
يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء
ابوها اي مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح
فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم يصلح
الالفاظ التي هي اوعية العلوم قوله ويقوى عطف
على ام العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله تعالى على قراءة

قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف قوله
جعل على فالق لكونه بمعنى لحلق في الدرايات جمع دراية
وهي التعقل مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه
اى في الدرايات اى المعقولات داروها عاقلوا الصرف
وعالموها وتانيث الضمير باعتبار الام ويطغى اى يضل في الروايا
جمع رواية وهي النقل بمعنى المروى اى في المرويات اى
المنقولات عاروها اى العريانون من ثيابها والعرى
كناية عن الجهل ولهذا عده بنفسه وانما قال في الدرايات
يقوى وفي الروايات يطغى لان تحصيل العلوم العقلية
ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا انه لا شك
في انه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر
قال الزمخشري لا يجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها
وكلامها واخبارها وعلم تفسيرها واخبارها الا وافتقاره
الى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع فاذن لا شك
ان المحصل بالعدى منها يضل في سلوكه ولا يهتدى الى
مطلوبه فافتقار الروايات اليه اشد من افتقار الدرايات
واذا كان الحال على هذا المنوال فجمعت اى فقد جمعت
لانه ماض بمعناه وقع جزاء لشرط محذوف كما قررناه فلا يصح
بدون قد اذ ليس في اللفظ فلا بد من التقدير وهذا كثير في
كلامه وعليك بالتنبيه في مقامه ويحتمل ان يكون الجزاء محذوفا
بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا كان كذلك
اردت جمع كتاب فيه فجمعت الخ فيكون قوله جمعت
معطوفا على الجزاء المقدر فيه اى في الصرف كتابا موسوما

اى

اى معلما فان الاسم علامة للمسمى براح اى محل راحة الارواح
وهي جمع روح بمعنى النفس وقوله هو اى ذلك الكتاب
مبتداء وقوله للصبى حقيقة بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة
بمراعاة النظير حال من خبر المبتداء وهو قوله جناح النجاح اى
الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع والجملة اعني المبتداء والخبر
حال من كتابا استعار الجناح للكتاب لكون كل منهما سببا للنجح و
اضافته الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس في الجناح
استعارة مصرحة اذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية بتشبيه
بالطير في كلمة النجاح واثبات الجناح له قرينتها والجناح مع كونه
استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة المكنية استعارة تخييلية
بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف في تفسير
قوله تعالى ينقضون عهد الله وفي استعارة الجناح غير فائدتها
العامة تجنيس قلب البعض بالجناح وقوله وراح اى كف
رحراح اى واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة الكف
كناية عن الشمول والاحاطة وعدم فوت شيء منه مثل طول
الزراع وبسط الباع اى هذا الكتاب للصبى مثل الكف الواسع
اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوته شيء منها
كما ان الكف الواسع يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو
في ومعدته اى في ذهن الصبى استعار المعدة للذهن
لكون كل منها محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح
كما ان المعدة محل غذاء الاشباح والجار والمجرور متعلق
براح في قوله حين راح اى حصل هذا الكتاب قدم عليه
للسجع استعار الرواح وهو البيتوتة للحصول تشبيها له بها

للعطف

في التمكن والتقرر وفي هذه الاستعارة فائدة التجنيس التام
وعامل الظرف محذوف حين ما ابدل لفظ المثل في قوله مثل مفتاح
اورباح عطفها او نبهها على استقلال كل منهما في كونه مشابها به
مثل قوله نعم اتماما وكفوة اي يعني ان ذلك الكتاب جناح النجاح
ورباح رحراح ومثل تفاح اورواح اي يشبههما في المنفعة وقت
حصوله في ذهنه وخاطره وقوله بالله لا بغيره متعلق اعتصم
قدم للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله عما يصم اي يعيب متعلق
باعتصم واستعين الله في جميع المهمات وقوله هو اي الله
مخصوص المدح الذي في قوله نعم المولى اي الناصر وهو نعم المعين
لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله شرع يبين الكتاب
المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم احضارا
لذهن المخاطب وترغيبا له في استماع ما يعقب ثم دعا له بقوله
اسعدك الله تنشيطا له وتفالا بالاسعاد في مطلع الكلام
ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله
ان الصرف اي المريد لتحصيل الصرف ولا شك انه حال
ارادته للتحصيل يحتاج في الكلام ترغيب له على تحصيل الابواب
السبعة حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة محتاج
الى الاسرار التجددي في معرفة الاوزان اي الموزونات
الجزئية التي هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة
احكام سبعة ابواب اي انواع من انواع الموزونات
فما ظنك بغيره وما يقال من ان العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا
لامتناع الشيء بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به
عرفا اذ لا يقال في تعارف اللغة لمن حصل المطالب يحتاج الى

الى شرائطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع في تعداد تلك
الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال
والاجوف والناقص واللفيف ولا يخفى وجه الضبط على
من تصور مفهوماتها واطلع عليها ان شاء الله تعالى في تضاعيف
مباحثها ولما كان الصرف يحتاج في معرفة الاوزان الى معرفة
سبعة ابواب كذلك يحتاج فيها الى معرفة الاشتقاق اي
اخراج تسعة اشياء من كل مصدر اما بواسطتها او بدونها وتلك
الاشياء التسعة المشتقة منه هي الماضي والمضارع والامر
والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والالة
واذا كان الصرف يحتاج الى الانواع التسعة فكيف ترتيبه اي الكتاب
وجعله مشتملا على سبعة ابواب كل باب منها في بيان نوع من
تلك الانواع وكان المناسب بسياق كلامه ان يقول ثمانية ابواب
احدها في الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيئات المفردات
انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى البعض بالاصالة والفرعية حتى قال
بعضهم ان الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وان كان الحق
انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك ان ابواب
الصرف سبعة ادرجه في تلك الابواب ولم يجعله بابا على حدة
وذكره في اوائل اول تلك الابواب اشارة الى ذكرنا الباب
الاول من تلك الابواب المذكور عليها الكتاب
في بيان البناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلي البحث عن احوال
الابنية وكان ابنية الصحيح تستحق التقدم لسلامتها عن التغيرات
الكثيرة وكونها مقيسا عليها السائر قدم باب الصحيح ولما
توقف البحث عنه على تصوره عرفه فقال الصحيح واضعا المظهر

موضع المظهر اشارة الى ان المراد غير الاول فان المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على الاطلاق اي الصحيح في اصطلاح اهل الصرف هو البناء الذي ليس في مقابلة الفاء والعين و اللام من فعل حرف علة وهي الواو والياء والالف وليس في تلك المقابلة ايضا تضعيف اي حرفان من جنس وليس فيها ايضا همزة فيدخل فيه نحو ضرب اذ ليس في مقابلة فاء فعل الا الضاد وفي مقابلة عينه الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس شيء من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان من جنس فيصدق التعريف عليه فصح التمثيل به ويدخل فيه ايضا نحو حوقل وضارب ويضرب ومضروب واقعنسس واختص الفاء والعين واللام من بين حروف المباني للوزن والمعيار حتى يكون فيه اي في الوزن من حروف الشفة والوسط والحلق التي هي المخارج الكلية شيء اي حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما ان كونه شاملا للافعال وجه آخر مستقل ولا ينافيه شمول غيره ايا لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجه الآخر مرجحا كعكسه على نحو جعل واما اذا طلب المرجح على نحو عمل فجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم وانما لم يقل واختص فعل للوزن واحتاج الى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صلح لكونه وزنا لعلم وحسن ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في وزن جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فعللل في وزن جحمرش و

وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر اولى او اولى ان يزاد من جنس الآخر لما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اي مقولنا وملفوظنا الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا الفن اي فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشياء التسعة المذكورة آنفا خبر بعد خبر او حال من الضرب وهو اي المصدر المصطلح كضرب اصل للفعل المصطلح معروفه لمعروفه ومجهوله لمجهوله الا ان صيغة المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن في جنس الاشتقاق لا في جنس آخر من العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب ان شاء الله تعالى عند البصريين من الصرفيين وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل في الاشتقاق لان مفهومه اي معنى المصدر واحد وجزء و مفهوم الفعل اي المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع متعدد وكل واما تسمع بالمتعدي فلنحسبه لدلالته اي لدلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان اي زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة والواحد قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد اعني المصدر ايضا يكون قبل ما يدل على المتعدد اعني الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متأخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها اي لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث تعلقها بها

نعم لو قال ان يقول يلزم بقوله مصدر حمل الشيء على نفسه لان الضرب مصدر فيكون التقدير المصدر مصدر وهو ممتنع الجواب عنه ان المراد بالضرب لفظه لا معناه والاصطلاح ...

بتقديم بين اللفظين على تناسب وكذا انقسامه الى اقسام انما
هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوي مع انه
معتبر فيها على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى ومن التناسب في المعنى
كالمبدا الى نظر الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلكل وجهة الا ان
نظر المصنف انسب للفن والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق
بقرينة حمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق ان تجد
بين اللفظين تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف ارتداد احدهما الى
الآخر واخذه منه فان قيل ذكر اللفظين وذكر التناسب في اللفظ
والمعنى الى انه لابد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة بوجه
واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد
من جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضي ذلك فيخرج نحو المقتل
مصدرا والقتل اذ لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب
بمعنى الرق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى
وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحرث اذ
لا تغاير في اللفظ ويخرج ايضا ذئب وسرحان اذ لا اتحاد بينهما
بوجه في اللفظ ويدخل فيه ضرب وضرب وجذب وجبذ ونهق
ونعق لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك ان
بين الاولين والاوسطين وبين الآخرين مناسبة كما
سنذكره ان شاء الله تعالى وانما قلنا في المغايرة في اللفظية ولو
تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب فان حركة آخر الفعل
بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لثباتها
وبناء الكلمة عليها وان كانت اصلها السكون الا انها لم تشتمل
على الاصل في غير حال الوقف والثانية عارضة لما اعتداد بها

بها لانتفائها عند عدم العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا في غير حال الوقف
ايضا وبهذا اسقط ما قيل ان عنيت بالحركة الحركة الشخصية من الرفع وغيره
سلمنا انها غير لازمة في الاسم ولكن لم قلت ان مطلق حركة الاعراب
غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق الحركة وان عنيت
بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم ولما فرغ من تعريف الاشتقاق
شرع في تقسيمه فقال وهو اي الاشتقاق المعرف على ثلثة انواع احدها
اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بينهما اي بين اللفظين تناسب
اي توافق في الحروف والترتيب اي ترتيب تلك الحروف ومع المعنى ايضا
نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب مصدرا وثانيها اشتقاق
كبير وهو علم ان يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب
سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو اشتقاق جبذ من الجذب
وهما متوافقان في المعنى او مع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو
ثلم من الثلب الاول الاخلال بالحائط والثاني الاخلال بالعرض فهما
متناسبان في المعنى وثالثها اكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسب في المخرج
والمعنى فان التناسب في المخرج تناسب في الحروف باعتبار المخرج
نحو اشتقاق نعق من النهق الاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار
فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما
من الحلق ويعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة
في الحروف مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تامل قليل في العلم
بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وان اعتبر الموافقة في الحروف
بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تامل كثير في العلم بالاشتقاق
بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه
الى تامل اكثر في العلم بسبب تبدل الحروف فيه ولما فرغ من تعريف

الاشتقاق وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع يبين المراد
في محل النزاع فقال والمراد بالاشتقاق المذكور هنا اي في قوله
وهو اصل في الاشتقاق وفي قوله والاشتقاق تسعة اشياء
من كل مصدر هو الاشتقاق صغير فانه الكامل والمتبادر عند
الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو في الاصالة
في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الاول
وتقرير ادلتهم وما يتعلق به من مبحث الاشتقاق شرع في بيان
مذهب الفريق الثاني فقال قال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل
اصلا للمصدر لان اعلاله اي اعلال الفعل مدار وسبب
لاعلال المصدر وجودا اي من جهة الوجود اي كلما وجد اعلال
الفعل وجد اعلال المصدر ومداره عدما اي ان عدم اعلال
الفعل عدم اعلال المصدر والدوران هو ترتب الشيء على ما له
صلوح العلية ويسمى الشيء الاول المرتب الدائر والشيء الثاني المرتب
عليه المدار اما كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر وجودا
ففي مثل يعد اصله يوعد عدة وهي مصدر يعد اصله وعدة
واما حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف فحذف من وعدة
وان لم توجد تلك العلة تبعا له ومثل قام قياما اصلهما قوم
قواما فلما اعل الاول اعل الثاني وان انتفى موجب الاعلال فيه
تبعا للاول واما كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر
عدما ففي مثل يوجل وجلا وقاوم قواما فلما لم يعل الفعلان
لم يعل المصدران تبعا لهما ومداريته اي مدارية الفعل من
جهة الاعلال للمصدر لا شك في انها تدل على اصالته اي
اصالة الفعل للمصدر وايضا اي كما ان الفعل مدار من

ينبغي ان يكون الفعل اصلا للمصدر

من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل به اي بالمصدر نحو
ضربت ضربا فان ضربا مصدر مؤكد للفعل اعني ضربت وكذا يكون
مؤكدا له وهو اي هذا التركيب بمنزلة ضربت ضربت بتكرير الفعل
لان معنى التركيبين واحد فيكون مؤكدا للضرب تاكيدا لفظيا
كما ان ضربت الثاني مؤكد له كذلك والمؤكد بفتح الكاف اصل
لانه متبوع دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال له
اي للمصدر اسم هو مصدر لكونه اي المصدر مصدورا ومخرجا
عن الفعل وله نظائر في كلامهم كما قالوا في الماء مشرب عذب
اي لذيذ وفي الفرس مركب فاره حاذق في المشي ولا يتعب راكبه
اي مرادهم بمشرب مشروب وبمركب مركوب قلنا معاشر
البصريين في جوابهم اي في الجواب عن تمسك الكوفيين الاول الذي
هو العمدة اعلال المصدر اذا اعل فعله انما اعل للتشاكل اي
الموافقة والاطراد في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ
والمعنى لا للمدارية ولهذا قد يعل كل منهما بدون اعلال الآخر نحو
رمي رمياً واعشوشب اعشيشابا فلا يدل على الاصالة في الاعلال
على الاصالة في الاشتقاق كحذف الواو في تعد اصله توعد فانه
للتشاكل بيعد وحذف الهمزة في يكرم فانه للتشاكل باكرم فكما ان
الحذف للتشاكل لا يدل على الاصالة في الاشتقاق فكذا ما كان
الاعلال للتشاكل لا يدل على الاصالة فيه وقلنا ايضا في
الجواب عن تمسكهم الثاني لا نسلم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت
بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بتاكيد المصدر الذي
هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في
الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المفهوم لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا

نحو قولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا بمنزلة
قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده
لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر
تاكيدا للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت وان المصدر
وقع تاكيدا للفعل فنقول المؤكدية بفتح الكاف لا تدل على الاصالة
في الاشتقاق بل تدل عليها في الاعراب كما في جاءني زيد زيد
فان الاول اصل للثاني في الاعراب مع انه ليس بمشتق منه والا لزم
اشتقاق الشيء عن نفسه وكلامنا في الاصالة في الاشتقاق
ولا محذور في ان يكون الشيء متقدما على شيء في الاشتقاق واصلا
له فيه ومتأخرا عنه في الاعلال وفرعا عليه فيه ثالثها كلمة كما ان
الكلم اصل في الاعراب للفعل وفرع عليه في العمل كما يجيء ان شاء الله
وقلنا في الجواب عن متمسكهم الثالث قولهم مشرب عذب
ومركب فاره ليس بحقيقة في معنى المشروب والمركوب اتفاقا
بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب
فيكون لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب
مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ حقيقة في معنى المصدرية
ومرادفا للفظ المصدور به بل ذلك من باب جرى النهر وسال
الميزاب فكما ان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوي بان
اطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب على الحال الذي هو الماء
لان الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب او من المجاز
العقلي بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي واسند
اليهما الجريان والسيلان مجازا لملابستهما بالحالية اعني
الماء كذلك مشرب عذب ومركب فاره من المجاز ايضا اما

اما في المفرد بان يطلق اسم المحل الذي هو المشرب والمركب على الحال
الذي هو الفرس والماء واما في النسبة بان يراد بالمشرب والمركب
معناهما الحقيقي وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا لملابستهما
بالحالية اعني الماء والفرس وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر
على لفظ المشرب والمركب فاسد اما على تقدير كون المجاز في النسبة
فلان المشرب والمركب ح على معناهما الحقيقي وهو محل الشرب ومحل
الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما محل الصدور وهو
عليهم لا لهم واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون
لفظ مستعملا في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر موازن
له مستعملا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غايته ان يحتمل استعماله
فيه بمجرد احتمال ان يكون لفظ المصدر مستعملا في معنى المصدور به
مجازا مع قيام احتمال ان لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا في معناه
الحقيقي الذي هو محل الصدور مع ان الحقيقة اصل والمجاز خلافه
لا حجة فيه للكوفيين على ان تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به
بكون المشرب بمعنى المشروب والمركوب تشبيه بغير جامع اذ الشرب
والركوب متعديان فيمكن ان يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب
والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب
والصدور لازم فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به
اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر ولذلك
تكلفوا وقالوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعل
بمعنى المصدر اي الصدور نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا او
المصدر الذي هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل
كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضا بعمل الفعل في المصدر

نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبل يعني
ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول
والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين
من الآخر وايضا ينتقض بنحو ضربت زيدا بزيد ولم يضرب فانه
لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل المعمول ولما بين اصالة
المصدر وزيف ادلة المخالف جرى في ذكر الاوزان على تقديم
الاصل فقال في مصدر الثلاثي كثير مختلف وعند سيبويه اي ما
ذكره سيبويه منه يرتقي الى اثنين وثلثين بابا اي بناء وضبطه ان
يقول ان عينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما
ان يكون بزيادة شي او لم يكن فان لم يكن بزيادة شي فالفاء
منه اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل وفسق وشغل وان
كان بزيادة شي فتلك الزيادة اما تاء او الف او الف ونون
وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح او مضموم او مكسور فالحاصل
من ضرب الثلثة في الثلثة تسعة وهي نحو رحمة ونشدة وكدرة
ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران واردف
ذلك بقوله دنرمان لان المصدر المتحرك مزيد في آخره الف
ونون لم يجئ الا على هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع ليان
في فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان العين ساكنا
وان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شي او لا فان كان الثاني
فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه
اما مفتوح وذلك طلب او مكسور وذلك نحو خنق ولم يجئ مضموم
العين منه بالاستقراء وان كان مكسورا فهو مفتوح العين
لئلا يلزم الكراهة بتوالي الكسرتين او الكراهة الانتقال من الكسرة الى

الضمة نحو صغر وان كان مضموما فهو مفتوح ايضا ليس الا الكراهة
توالي الضمتين والكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدى
وان كان الاول فالزائد فيه اما ان يكون تاء التانيث فقط
او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن
لم يجئ منه الا مفتوح الفاء بالاستقراء وعينه اما مفتوح نحو غلبة او
مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء
وعلى الثاني فاما فيه مدة او ميم زائدة بالاستقراء او لا فان
كان فيه مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان كانت
الالف فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما
مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو صراف
او مضموم وذلك نحو سؤال وان كان معها زيادة اخرى فتلك
الزيادة اما التاء فقط او الياء والتاء فان كانت التاء فقط
فالفاء اما مفتوح وذلك نحو زهادة او مكسور وذلك نحو
دراية او مضموم كبغاية ولم يذكره سيبويه لقلته وان كانت
التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية وطواعية
ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف وان
كانت الواو فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء
اما مضموم وذلك نحو دخول او مفتوح وذلك نحو قبول واخر
مفتوح لقلته حتى يسمع ثان ولم يجئ منه مكسور الفاء لثقل الانتقال
من الكسرة الى الضمة وان كانت معها زيادة فتلك الزيادة
بالاستقراء ولم يجئ منها الا مضموم العين كصهوبة وان كانت
المدة الياء فلم يجئ مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة
اخرى وذلك نحو وجيف وانما اخر صهوبة مع ان المناسب

مع دخول اذ هو مما فيه المدة واو نظراً الى قلته بالنسبة الى المتقدم
ونظراً الى الآن مع زيادة اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة
لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان لصهوبة مناسبة له
من حيث ان المدة واو ورجح وجيف بالكثرة بالنسبة الى صهوبة
فتقدم وان كان فيه ميم زائدة ولا يكون الا مفتوحة بحكم الاستقراء
فاما مع زيادة شيء آخر او لا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح او
مكسور نحو مدخل ومرجع على الشذوذ واما مضموم العين منه
مَكرُم ومَعُون فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلهما الفراء جمعين
لكرامة ومعونة والسمين على حد تمرة وتمر استبعاداً لمجيء المصدر
على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة هو التاء لا غير بحكم
الاستقراء والعين اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور نحو محمدة
ومهوشة وانما ذكر المصدر الميمي مع غير الميمي مع ان الاول قياسي
والثاني سماعي نظراً الى ان الميمي ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف
وان كان قياسيا فان المقصود بيان اختلاف ابنية مصادر
الثلاثي المجرد كما اشرنا اليه مع انه لم يترك الاشارة الى انه ليس
مثله حيث ذكره بعده ولم يخلطه به ويجيء المصدر على وزن
اسمي الفاعل والمفعول الا ان مجيئه على وزن اسم الفاعل اقل
من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول نحو قمت قائماً اي
قياماً وقوله ولا خارجاً من فيّ زور كلام اي خروجاً وقوله
كفى بالنائي من اسماء كاف اي كفاية ومنه افضل فاضلة اي
افضالاً وعافاه الله عافية اي معافاة وعقب فلان مكان
ابيه عاقبة اي عقباً وقوله تع فهل ترى لهم من باقية اي بقاء
وقوله تع ليس لوقعتها كاذبة اي كذب والدالة اي الدلال

بمعنى

بمعنى الفتح والثاني نحو قوله تع بايكم المفتون اي الفتنة اذا كان الباء
غير زائدة واما اذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه
الى ميسوره والى معسوره والمرفوع والموضوع والمعقول و
المجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة
والمصدوقة والمخلوق اي الكراهة والصدق والخلق واعلم
ان استعمال وزني اسم الفاعل والمفعول في معنى المصدر بالاشتراك
فيهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجيء على وزنيهما والا فالواجب
ان يقول ويستعمل في معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع
بخلاف استعمال وزن المصدر في معنى الفاعل والمفعول نحو رجل
عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك
لا يقتصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر في معنى اسم فاعل
واسم مفعول اذا قصد فائدة المجاز ويجيء المصدر ايضا للمبالغة
في الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثي المجرد و
عند الزمخشري قياسا مطردا في الثلاثي وغيره لانه قال حين سئل
عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسا
ولذلك ذكر فيه الامثلة الرميا وقال هي الترامي الكثير وهو على
ضربين احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهذار
بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى اللعب الكثير والترداد
والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة في الرد والجولان و
القتل والسير وثانيهما الفِعّيلى بكسر الفاء والعين وتشديده
وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم
بالدلالة والرسوخ فيها والنميمى بمعنى كثرة النميمة لما فرغ من
مصدر الثلاثي شرع في مصدر غير الثلاثي فقال ومصدر كل

واحد من ابواب غير الثلاثي رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه
وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمي على سنن اي طريق واحد
على حدة ولم يبين ابنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على السماع مبينا
في غير الرباعي المجرد واما فيه فقطعوا للباب الآخر كلم يجيء المصدر كلاما
على وزن فعال بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن فانه
قياس لغتهم ولذلك شاع واطرد فعال بمعنى التفعيل في كلام
الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا بآياتنا كذابا والآخر قاتل يجيء قتالا
بكسر القاف وتخفيف العين وقيتالا بالياء على لغة من قال في كلم كلاما
فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه وقال كانهم حذفوا الياء التي جاء
اولئك في قيتال ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث ان حروف
الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس السكاكي
حيث جعل الياء اشباع كسرة الفاء والآخر تحمل يجيء تحمالا بكسر التاء
والحاء وتشديده فيمن قال كلاما فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر
الاول وزيد قبل الآخر الف والآخر زلزل يجيء زلزالا بفتح الاول
فانه يجوز في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الفاء وكسره قياسا
مطردا لثقل المضاعف بخلاف صحيح فانه بالكسر لا غير الا ان الكسر
افصح لانه اصله لما فرغ من ابنية الاصل الذي هو المصدر شرع
في بيان ابنية الفرع الذي هو الفعل فقال الافعال التي تشتق
على صيغة المبني للمفعول اي تؤخذ من المصدر وتستعمل بنية
للفاعل وبنية للمفعول اما بنفسها او بزيادة حرف الجر وانما نعلل
على مذهب البصريين اشارة الى انه الحق وكانه لا خلاف فيه
كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا تستعمل الخ احترازا عن باب فعل
يفعل على صيغة المبني للمفعول فيهما لان المقصود من ذكر الافعال

لبيان احكامها ولما لم يختلف حكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية
بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها في غالب العادة انه
هو الله تعالى تركه المص وايضا لما كان المبني للمفعول فرعا للمبني للفاعل
لان الاول معلوم للثاني معنى والغرض ذكر الاصول تركه وقال
خمسة وثلثون بابا ستة منها كائن للثلاثي المجرد والا فله سبعة
قدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبيعي ووجه ضبطه ان الماضي ثلثة
ابنية لان اوله لا يكون الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالسكون
واستثقال الضمة والكسرة عليه والحرف الثالث لا يكون الا متحركا
لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قبله لالتقاء الساكنين
عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخلو عن دوران
حركاته لا تزيد على ثلثة فان كانت فتحة فلا يخلو من ان يكسر عين
مضارعه او يضم او يفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح عين
مضارعه او يكسر وان كانت ضمة فعين مضارعه لا يكون
الا مضموما فانحصر بحسب الوقوع في ستة وهي نحو ضرب يضرب
بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وقتل يقتل بفتح عين الماضي
وضم المضارع وعلم يعلم بكسر العين في الماضي وفتحه في المستقبل
وفتح يفتح بفتحه فيهما وكرم يكرم بضمه فيهما وحسب يحسب بكسره فيهما
ويسمى الثلاثة الاول دعائم الابواب جمع دعامة وهي عمود
البيت اي اصولها لاختلاف حركاتهن في عين الماضي و
المستقبل فكما ان معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل كذلك
ينبغي ان يكون لفظه مخالفا للفظه لتطابق اللفظ والمعنى
في الاختلاف ولا شك ان ما وقع فيه المخالفة اصل بالنسبة
الى غيره وكثرتهن اي ولكثرة استعمالهن فانها سبب لفصاحة الكلمة

فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلثة الاخر واما تقديم
بعض الاول على بعضها فلان الاختلاف في الاول اكثر لان
مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة الفتح للضم لان الفتح علوي والكسر
سفلي والضم بينهما يشهد به الوجدان واما تقديم الثاني على الثالث
فلفتح عين ماضيه وبعض قدم الثاني على الاول نظرا الى ان الضم علوي
وانه اقوى او قصد التدريج في النزول من العلو الى السفل الذي
هو الاصل لخفته فهو احق بالتقديم واما تقديم بعض الاخر على بعضها
فلفتح عين الاول في الماضي والمضارع ولكثرة استعماله بالنسبة
الى الثاني واما تقديم الثاني فللنظر الى ان الضم قوي والى ان
استعماله اكثر بالنسبة الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور العين
في الماضي مضموم في المضارع لئلا يتحرك حرف واحد بالاثقل بعد
الثقيل ولم يجئ من مضموم العين في الماضي مفتوح في المضارع لئلا
يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج في الانتقال من الاثقل
الى الاخف ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت
والكسر لا لضرورة ولما كان سبب دخول الابواب الثلثة الاول
في الدعائم امران اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان
انتفاء احدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى ان
عدم دخول الثلثة الاخر فيها انما هو لانتفاء الامرين معا
في نفس الامر لا لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم يتعرض كذلك
لم يعلم ان عدم الدخول فيها في نفس الامر لانتفاء احدهما فقط
او لانتفائهما جميعا ولما كان انتفاء الامر الاول فيها ظاهرا
اكتفى بذكره مرة في اولها وقال وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم
لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل و

فوقي

وانعدام مجيئه اي مجيء باب فتح يفتح بغير حرف الحلق عينا او لاما والتزموا في
فتح العين في الماضي والمضارع ليقاوم خفة فتح العين ثقل حرف الحلق
ولذلك لم يدخلوا الفاء في الترديد ولم يقولوا او فاء لزوال ثقل الفاء
لسكونه في المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع وكذا ما يجيء
بغير حرف الحلق لانعدام كثرة الاستعمال ايضا واما ركن يركن وابى يابى
بفتح العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف حلق في الاول
فمن اللغات المتداخلة والشواذ نشره على ترتيبه يعني ان ركن
يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن بكسرها في الماضي
وفتحها في الغابر لغتان فاخذ الماضي من الاولى والمضارع من الثانية
فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعند
الزمخشري ركن يركن من الشواذ وابى يابى من الشواذ الثابتة عن
المواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه
واما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلي بفتح عين الماضي والمضارع في الكل
من غير حرف حلق فلغات قبيلة طي وقد فروا اي فارين من الكسرة
الى الفتحة يعني ان الاصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة
فتحة لان من القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل اليا فتحة
ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف وباب كرم يكرم لا يدخل في الدعائم
لانعدام اختلاف الحركات وانعدام كثرة الاستعمال لانه
لا يجيء الا في الطبايع اي الافعال الطبيعية اي الغريزية التي جبل
الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم واما من النعوت اي الصفات
اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع
منه حركة لا تحصل الا بلزوم احد الشفتين الاخر وانضمامها بها اعني
الضم رعاية التناسب بين الالفاظ ومعانيها وباب حسب يحسب

الحلق

المصور فلا نقض

ثم

ت

لا يدخل في الدعائم لانعدام الاختلاف وقلته في الاستعمال فيه شارة
الى ان قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط
من الشروط وقد جاء فعُل يفعَل بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر
على النوع فقال كدت تكاد اصلهما كودت تكود بضم الماضي وفتح
المضارع وهي شاذة والقياس كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي
من باب علم كفضل يفضل بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر
ودمت بكسر الدال تدوم بضمها يعني كما ان فضل يفضل ودمت تدوم
شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ينصر ودمت تدوم من باب
حسن كذلك كدت تكاد شاذ وقال الزمخشري ثلثتها من المتداخلة فكان
المصطلم يظنون بكدت تكود بالضم فيهما وفضل يفضل بالكسر في الماضي
والفتح في الغابر وبدمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع
فحكم بشذوذها واعلم ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على المنشعبات
نظرا الى ان الثلاثي المجرد والرباعي اصلان فراعي مناسبة الاصالة
بينهما فلم يفصل بينهما والمص قدم منشعبة الثلاثي المجرد على الرباعي
المجرد رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما فقال واثنى عشر
لمنشعبة الثلاثي اي المتفرعة عليه اما بزيادة حرف او حرفين او ثلثة
احرف ولم يزد الزيادة على الثلاثة لئلا يلزم زيادة الزائد على الاصل
ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان
على ما زيد فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف
واحد فثلثة ابواب وذلك نحو اكرم اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة
في اوله وانما كسرت في المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال
ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان
الزيادة في الاول ونحو قطع تقطيعا بتضعيف العين قبل الزائد هو

اولى ساه

هو الاوسط لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقيل الثانية لان الزيادة بالآخر
انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب
التفعيل قدمه لان الزائد فيه من جنس الاصول ونحو قاتل مقاتلة بزيادة
الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة وما زيد فيه
حرفان فخمسة ابواب نحو تفضل تفضلا بزيادة التاء في اوله وتضعيف
العين وهذا باب التفعل قدمه لان احدى الزائدتين من جنس
الاصول ونحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف
بين الفاء والعين وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول
في زيادة التاء في الاول ونحو انصرف انصرافا بزيادة الهمزة والنون
في اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزائدتين في الاول ونحو
احتقر احتقارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين
وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الافعلال ان
شاء الله تعالى وما زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج
استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول وهذا باب
الاستفعال قدمه لان الزائد فيه في الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا
بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام وحرف من جنس
العين بعد الواو بالاتفاق لا[…] سكون الاول وهذا باب
الافعيعال قدمه لان احد الزوائد من جنس الاصول ونحو اجلوذ
اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواوين بين اللام والعين
وهذا باب الافعوال قدمه لان كل الزوائد فيه قبل الآخر وليلزم
تأخر احمار اذ ذلك ونحو احمار احميرارا بزيادة الهمزة في اوله
والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره
اتفاقا لان سكون الاول هنا للادغام بخلاف سكون فعّل وتفعّل

فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا باب الافعلال
قدمه لانه من قسمه ولكونه ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر احمرارا
بزيادة الهمزة في اوله وحرف من جنس اللام في الاخر ايضا وهذا باب
الافعلال وانما ذكره في القسم الذي زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزائد
فيه حرفان لمناسبة احمار في البحث والمعنى وتكرار اللام بل هو منقوص منه
ولهذا قال اصلهما اي اصل احمار واحمر احمارر واحمرر فادغمتا
اي الحرفان المتجانسان اعني الرائين بعد سلب حركة اوليهما في
تينك الصيغتين للجنسية ويدل عليه اي على ان اصلهما احمارر واحمرر
بفك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المصنف
ايضا ارعوى وهو ناقص من باب افعل فانه لو كان اصلهما احمار
واحمر بالادغام لوجب ان يقال ارعو لانه من بابهما فلما قيل ارعوى
بلا ادغام لمانع منه علم ان اصلهما احمارر واحمرر وفائدة
كون اصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعر اذا وقعا فيه وهذا الدليل
مخصوص باحمر واما احمار فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لانه منقوص احمار
وايضا يدل عليه وجود النظائر وهي افعول وافعوعل وافعلل
يعني لو جعلنا الاصل احمارر ثم صير الى الادغام يتيسر المناسبة بينه وبين
نظائره بخلاف ما لو جعلناه مدغما من الاصل ويحتمل ان يوجه
بان يقال اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بفتح ما قبل الاخر حملا
على الاخوات بدليل فتح ما قبل الاخر فيما لم يدغم لمانع كارعوى
ويحال معرفة حال الاخر في المضارع على الحمل على الاخوات فيكون قوله
فادغمتا للجنسية وقوله لا يدغم لانعدام الجنسية بيانا للواقع اي
لا يقع الادغام في ارعوى وقدم الاعلال على الادغام لان الاعلال
قبل الادغام فلم يبق المجانسة وانما قلنا الاعلال قبل الادغام

ولان سبب الاعلال موجب للاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال
وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب للادغام يعني ليس كلما
وجد سبب الادغام وجد الادغام بل مجوز ويدل عليه امتناع التصحيح
في شيء من باب رضي اي لا يجوز ان لا يعل كلمة من باب رضي ويقال
رضوا وقووا وطروا وغبوا مثلا على الاصل وجواز الفك في باب حيي
ولان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال
قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه ينظر فيه الى حرفين البتة
وواحد من تلك الابواب الخمسة والثلثين للرباعي المجرد ولم يضعوا
له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحات طلبا للخفة
فلم يبق فيه مجال الى التعدد وانما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن
في كلامهم اربع حركات متوالية سكنوا الثاني اذ في اسكان غيره مانع لا
نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب ثلثة منها للمنشعبة الرباعي المجرد
ولم يضعوا لها اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا او
حرفين دون اكثر لئلا يخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لانه
اشنان فيهما غالبان نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون
بين العين واللام الاولى وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم
الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة في الاول وتكرير
اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد نحو تدحرج
تدحرجا بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل وستة منها
للملحق بدحرج اي مزيدة على الثلاثة المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل
شمللة بزيادة حرف من جنس اللام في آخره وهذا باب الفعللة
قدمه لان الزائد فيه من جنس حروف الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة
الواو بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو

ونحو بيطر بيطرة بزيادة اليا بين الفاء والعين وهذا باب الفيعلة
قدمه لتقدم الزائد ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام
وهذا باب الفعولة قدمه لاشتراكه مع حوقل في نفس الزيادة ومع بيطر
في كونه حرف علة واما تقديمهما على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزائد
فيهما ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا
باب الفعلنة قدمه لتقدم الزائد ونحو قلسى قلساة بزيادة اليا
في الآخر ثم القلب الفا ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغير وهذا باب
الفعلاة وخمسة منها مزيدة على الثلاثي المجرد وهي الملحق بتدحرج نحو
تجلبب تجلببا بزيادة التاء في الاول وحرف من جنس اللام في الآخر
وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة التاء والواو وهذا
باب التفوعل ونحو تشيطن تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب
التفيعل ووجه تقديمات هذه الثلثة كوجوه تقديمات الثلثة
الاول من ملحقات دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء و
الواو وهذا باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون
الزيادة في غير الاول واما تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك
فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا
باب التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد وهما الملحق باحرنجم
نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين
واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعنلال
قدمه لتقدم الزائد ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول
والنون بين العين واللام والياء في الآخر ثم القلب الفا ولا يبطل
به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم ملحقات دحرج
على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تد

تدحرج على ملحقات احرنجم لكثرة ملحق تدحرج ولما ذكر ان فعللا ملحق بفعلل
اراد بيان ما يعرف ذلك فقال ومصداق الالحاق والمصداق اسم
الة اي الة صدق الحكم بالحاق حكم فعلل بفعلل اي طريق معرفة صدق
ذلك الحكم اتحاد المصدرين في الوزن اي مصدري ذينك الفعلين
فكانه الة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق وانما لم يحكم
على احرج بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج
دحراجا يقال احرج احراجا لان الاعتبار في دحرج بالفعللة
لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه
في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا في تحصلب وغربد تحصلابا وغربادا
بل قالوا تحصلبة وغربدة ولان الشرط توافق المصادر اجمع واعلم
ان المراد بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر
اي جعله موازنا له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات
ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر
ويجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد منه مقابلا للاصل في الملحق به
فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير
وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا او موازنا للملحق به ومعنى الموازنة
وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به
وان كان ثمة حرف زائد فلا بد من مماثلته في الملحق للمجرد المتوافق
في الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم
ولم يحكم على استخرج لان استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف
ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الخاء
وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة
فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع

نون في موضعها والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان
يكون فيه مازيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب في حوقل زيادة
الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب اقعنسس
وتجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج و
دحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب
كلها موكلة على السماع وان المص لما لم يتعرض لبيان الابواب
اقتفيناه اثره وايضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن
لمعان الامثلة لم نذكرها **فصل** اى هذا فصل في بيان امثلة الماضي
وهو فعل دل وضعا على معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو يجي
على اربعة عشر وجها لما يجي وان كان القياس يقتضي ان يكون
ثمانية عشر وجها ولم يتعرض لتعريف الماضي والمستقبل لشهرة امرهما
لكونهما اصلا المشتقات من المصدر ولا غناء اسميهما اللغوي معنى
عنه وانما قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان
الماضي مزيد عليه والمستقبل مزيد نحو ضرب تقول ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما
ضربتن ضربت منتهيا الى ضربنا وانما بداء في اطراد الامثلة
بالغائب نظرا الى عدم الزيادة فيه ومن بداء بالمتكلم نظرا الى انه
الاصل ولما كان البحث عن احوال اواخر بعض وجوه الماضي
حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضي اذ ما لم يعرف ان الاصل في
اخره ما اذا لم يتصور بيان سبب العدول عن هذا الاصل في
بعض وجوهه تعرض لبنائه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل
وبناء الامر على سبيل الاستطراد تاييرا لبناء الماضي والا فليس
شيء منها من وظيفته فقال انما بني الماضي لفوات موجب الاعراب

اى الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون
عرضة لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل
في البناء السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون
والاصل في الاعراب الحركة ليتبدل كل حركة على معنى من المعاني
الموجبة للاعراب فاعطي السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما
لمشابهته بالاسم في الجملة يعني في وقوعه صفة للنكرة وهي ما وضع
لشيء لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب
قدم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل في الاسم
وبني على الفتح لانه اى الفتح اخ السكون لان الفتحة جزء الالف
لما تقرر من ان الالف مركب من الفتحتين والالف اخ السكون
يعني ان بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف
مناسبة لانه جزءه وبين الالف والسكون مناسبة وحيث
تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر
الامكان ولا يرد على هذا ضربوا وضربن ودعا لان احكامها
مذكورة بعد هذا وقوله ولم يعرب الماضي اشارة الى سوال هو
ان المستقبل اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه ولم لم يعرب
الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب
فيه لوجب ان لا يعرب المستقبل لانتفائه ايضا فيه واجاب
بقوله لان اسم الفاعل لم يا خذ منه اى من الماضي العمل اى لم يعمل
اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال او الاستقبال
بدليل الاستقراء وحكمته ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى
لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا
للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا

في المعنى لما كان موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ
لما كان موافقا له في المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعف
في كلا الجانبين حالة فلم يعمل ولما لم ياخذ منه العمل لم يعطه الاعراب
بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان موجب الاعراب فائتا فيه
لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اي عمل اذا كان بمعناه فاعطى
اسم الفاعل الاعراب له اي للمستقبل واللام في له زائدة
عوضا اي لاجل العوض عما اخذه منه وهو العمل او من جهة العوض
اشارة الى انه مفعول له — اشارة الى انه تمييز
او نقول بني الماضي واعرب المستقبل مع فوات موجب
الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له ولما فهم من ظاهر كلامه ان
المقصود الاصلي بيان سبب اعراب المضارع وان بيان
سبب بناء الماضي استطرادي مع ان الحال على العكس كما اشرنا اليه
فسر كلامه متدرجا في التنزل في بيان المشابهة فقال يعني يعرب
المضارع وان كان موجب الاعراب فائتا فيه لكثرة مشابهته
باسم الفاعل حيث يشابهه في الحركات والسكنات ووقوعه
صفة للنكرة وخبرا للمبتدا ودخول لام الابتداء كما يجيء ان شاء الله تع
وقوله بني الماضي على الحركة لقلة مشابهته اي الماضي له
اي لاسم الفاعل مع فوات موجب الاعراب فيه ناظر الى اعراب
المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلة باعتبار
اضافته الى المشابهة ناظر الى البناء ومشابهته لا من حيث
انه ناظر الى البناء على الحركة فتدبر وبني الامر اي الامر بالصيغة فانه
المتبادر عند الاطلاق على السكون لعدم بقاء مشابهته له
بوجه ما بحذف حرف المضارعة زيدت الالف في اخر الماضي
للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وزيدت الواو في اخره

لجمع المذكر الغائب وزيدت النون في اخره لجمع المؤنث الغائبة
والمخاطبة حتى يدل اللفظ اي الحروف المذكورة على هما وهم وهن
اي يدل الالف على هما والواو على هم والنون على هن واعلم
ان اولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثر دورها
وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو ولانها من اول
المخارج اعني الحلق والواو من اخرها اعني الشفة كما ان المثنى قبل
الجمع فاختير الاول للاول والاخر للاخر ولان المثنى اكثر استعمالا من
الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن
زيادة الياء له صونا للفعل عن اخي الجر الذي هو الياء ولما لم يبق من
حروف المد شيء يمكن زيادته زادوا لجمع المؤنث النون التي هي
شبيهة بحروف المد في اللين والمد والخفاء ولذلك اي ولان في
حروف المد خفاء يمكن في مدها اذا التقت بعدها همزة مخافة ان
لا تظهر في جنب شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو
هو لضيق العبارة عليهم كما يجيء تحقيقه ان شاء الله تع فكانهم قالوا
ان الفاعل في زيدان ضربا هو هما وفي زيدون ضربوا هو هم وفي
هندات ضربن هو هن فبني المص الكلام على هذا فقال زيدت
الالف في ضربا ليدل على ان تحته هما وزيدت الواو في ضربوا ليدل
على ان تحته هم وزيدت النون في ضربن ليدل على ان تحته هن
ويدل على ما ذكرنا فيما سياتي وضمت الميم في ضربتما لان تحته انتما
مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن وضم الباء في مثل ضربوا
وان كان مقتضى القياس المذكور ان يفتح لاجل الواو لان الضمة
جنس الواو والجنس الى الجنس انسب بخلاف رموا اي لم يضم ما قبل واوه
لان الميم ليست ما قبلها حقيقة وان كان ما قبلها صورة لان اصله

رميوا فما قبلها مضموم تقديرا وضم ما قبل الواو في رضوا وان
لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة كالميم في رموا حتى لا يلزم الخروج
من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية اعني الواو وهو صعب
لانه صعود اي يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم
ضم الضاد لان اصله رضيوا فبعد اسكان الياء لثقل الضمة
عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فضمت
الضاد لئلا يلزم ذلك لا لانها ما قبل الواو حقيقة واختير الضمة
للتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف رموا
فان الفتحة فيه اصلية كتبت الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا
اي فيما لم يتصل به الضمير واما اذا اتصل به فلا تكتب لعدم الالتباس
للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد
ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم انه حضروا تكلم
زيد بضم الراء وسكون الواو ومده والواو للجمع او حضر وتكلم
زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف وكتبت فيما لا يلتبس
نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من
يحذف الالف ويترك الالتباس لندورة وازالة بالقرائن وقيل
كتبت الالف بعدها للفرق بين واو الجمع وواو الواحد
في مثل لم يدعو ولم يدعوا على لغة من لا يسقط الجازم عنده
حرف العلة وكتبت في غيره طردا للباب وجاء على هذا قوله
هجوت زبان ثم جئت معتذرا ٭ من هجو زبان لم تهجو
ولم تدع حيث اثبت الواو في لم تهجو هجوت وجئت بفتح
التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير جئت
لم تهجو اي كانك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع اي لم تترك

تترك الهجو اذ هجوته في الواقع جعلت التاء علامة للمؤنث في ضربت
فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة له في ضاربة الا انهم
فصلوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل
اثقل بحسب المعنى كما عرفت لان التاء من المخرج الثاني من المخارج الكلية
وهو الوسط والمؤنث ايضا اي كالتاء ثان في التخليق مصدر
من المبني للمفعول اي المخلوقية لان الله خلق آدم اولا ثم خلق حواء
على نبينا وعليهما الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال
الله تعالى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث
ولو جعل زيادة العلامة للمذكر يحصل الفرق ايضا الا انهم رعوا مناسبة
الفرعية بين الزيادة والمؤنث وهذه التاء التي في ضربت ليست
بضمير كما يجي في اخر بحث المضمرات واسكنت الباء اي اللام في مثل
ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء اذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع
متحرك في الثلاثي المجرد وانما اورد مثالين اشارة الى ان حركة
ذلك الضمير قد يكون للضرورة نحو ضربت لما يجي ان شاء الله تعالى وقد يكون
للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة في تحريكه اذ في قبل ضربن بسكون
النون وفتح الباء على الاصل يصح الا انهم حركوا طردا على مثل ضربت
مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا الفتح لخفتها وانما اسكنت
لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع اربع حركات
متواليات فانه مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت
فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير وفاعل للفعل الا ان الفاعل
من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به
لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء بل ابقي على الحركة لزم ذلك الاجتماع
واسكنوا اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت وان لم يلزم ذلك الاجتماع

على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب ومن ثمة اى ومن اجل ان
مثل ضربن كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اى على
ضمير مثل ضربن اى على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد اى بغير تاكيد
ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل لا يقال
ضربت وزيد بغير التاكيد بل يقال ضربت انا وزيد بتاكيد التاء
بانا لان العطف كان على المنفصل ولما اشترك التاكيد والفصل
بغيره في ان العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المص بذكر
التاكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه اشمل لان
التاكيد فصل ايضا اشعارا بان التاكيد هو الاصل في جواز العطف
اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده مما اتصل بتاكيده فيحصل له نوع استقلال وكذلك
قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل
نوع استقلال له اذ لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث
الحقيقة وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لان طول الكلام يغني عما
هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة
والحافظوا عورة العشيرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري
في جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربتا اى لم يلزم فيه بعدم
اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور لان
التاء فيه في حكم الساكن لان حركته في حكم السكون لانها كانت
ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم
فتكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثمة اى من اجل
ان حركة التاء في ضربتا في حكم السكون تسقط الالف في مثل
اللغاتا في مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا ثم حذفت

ت لسكونها وسكون التاء لان الحركة فيه عارضة بسبب الف التثنية كما مر
ولا اعتبار للعارض الا في الضرورة ولذلك اعتبر حركة التاء في رمتا
اذ لا يكون حذف احد الساكنين الا الياء فلانه علامة التانيث
واما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة الا
في لغة ردية اصله ردية قلبت الهمزة ياء وادغمت مثل خطية
من ردء بالضم ضد جاد فان الالف لا تسقط فيها اذ يقول اهلها
رماتا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية وبخلاف مثل ضربك
اى لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك
الاجتماع المستهجن لانه اى مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة
واستهجان ذلك الاجتماع انما هو فيما كالكلمة الواحدة وانما
قلنا انه ليس كالكلمة لان ضميره اى كاف الخطاب في ضربك ليس
ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه
مفعول والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل
وبخلاف نحو علبد وهو اللبن الغليظ وعلبط وهو قطيع الغنم
اى لم يلزم من عدم اسكان حروفها وابقائها على الحركات
ذلك الاجتماع الممنوع لان اصلهما علابد وعلابط بالالف
ثم قصر اى حذف الالف منهما للتخفيف والتوسع في الكلام
يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه منتف
في التقدير فكانه لم يكن ثابتا وللقصر نظير كما في مخيط اصله مخياط
بالالف قصر للتخفيف والتوسع والمقصور القصر من الابرة
وخلافه خلافهاو حذفت التاء في ضربن اصله ضربتن فلما حذفت
التاء اسكنت الباء كما مر حتى لا يجتمع علامتا التانيث احدهما
التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضميرا الا انه ضمير جمع المونث

كما حذفت التاء في مسلمات اصله مسلمتات حذفت التاء الاولى
لئلا يجتمع علامتا التانيث من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف
فيهما لان في الثانية زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية فكان
حذف الاولى اولى وانما حذفت في ضربن وان لم يكونا اي العلامتان
فيه من جنس واحد لان التاء ليس من جنس النون ولم يوجد ثقلة
التكرار اللفظي كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لانهما تاءان
فيه ووجد ثقلة التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لثقل الفعل فكره
اجتماعهما فيه مطلق بخلاف حبليات لعدم الجنسية اي لم يحذف
احدى العلامتين الالف والياء المنقلبة من الف التانيث
بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم
وانما وجب قلب الف حبلى في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يحذف
احديهما لان الثانية للجمع والاولى لمعنى في الكلمة وهو لزوم
تانيثها وليست مثل ياء يعد وعين قل ولام غزت فانها ليست
لمعنى زائد على كونها اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة
فان الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن حبلى
حتى زيد عليه الف التانيث بل وضعت هكذا مع الالف فلو حذفت
الالف لفات الغرض ولما جاء الياء للتانيث في هذي وكانت
خفيفة بخلاف الواو قلبت ياء وسوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة
لانك تقول ضربت ضربتما وضربت ضربتما ولا ينافي هذا قوله
في صدر الفصل يجيء على اربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار
كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت
بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا واما نحن فهو تثنية انا وجمعه مذكرا
او مونثا فلا فرق في التقدير فكذلك يقال ضربت ضربتما ضربتم

ضربتم ضربت ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين وهو هما هم هي هما هن انت
انتما انتم انت انتما انتن بذكر التثنيتين بخلاف انا نحن اذ لا يقال
انا نحن بذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبارات ايضا اي نفس
المتكلم وحده مذكرا كان او مونثا حيث يقال فيهما ضربت ومع غيره
مذكرا كان او مونثا وتثنية وجمعا اذ يقال في كلها ضربنا لقلة
الاستعمال في التثنية بالنسبة الى المفرد وحكمتها احتياجها في
حصولها الى ضم احد المثلين الى الاخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع
ايضا لعدم الاتساع فيها اذ لا يستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط
بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل في الثلثة وفي الاربعة وفي
الخمسة وفي الستة وفي السبعة الى العشرة وصيغة كثرته تستعمل
فيما فوق العشرة الى ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع ففيه اتساع
وكثرة استعمال بخلاف التثنية والحاصل ان في صياغة التثنية نوع
حرج ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف
الجمع لان فيه ارسال المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال
بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالها بالنسبة
اليها لم يستحسن الالتباس فيهما وسوى ايضا بين تثنيتهما لكون
وضع الضماير للايجاز على الاختصار فان هما مثلا اخصر من زيدان
فالتسوية بين الشيئين وان لا يجعل لكل منهما صيغة على حدة تناسب
غرض الايجاز وسوى بين الاخبارات لحصول عدم الالتباس
في الاخبارات لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يسمع صوته
فيعلم انه مذكر او مونث واحد او جمع كما يجيء ولم يذكر التسوية
بين تثنيتي الغايب والغايبة اكتفاء بذكر التسوية بين تثنيتي المخاطب
والمخاطبة واكتفاء بذكرها في بحث المضمرات لعدم بحث لهما ههنا

تثنيتا المخاطب والمخاطبة والاخبارات فلما كانت لها بحث
مستوفى في احكامها بيان التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل
الاستطراد في بحث المضمرات واعلم ان وضع صيغ متعددة
لمعان متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك
صيغة واحدة بين معنيين او اكثر واستغنى عنه فيما لا يقع فيه
الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار فيه في التسوية بقلة الاستعمال
والايجاز وغيرهما وجب حرف قوله ووضع الضماير للايجاز
الى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا يجعل
مثلا للتسوية بين الاخبارات لان الالتباس لما لم يقع
في الاخبارات بالتسوية لم يحتج فيها الى عذر من الايجاز وغيره
فليتامل والا فالواجب ان يقدم او يؤخر وزيدت الميم في
ضربتما اي في تثنيتي المخاطب والمخاطبة مع ان قياسها على سائر
الثلاثة يقتضي ان يقال ضربتا حتى لا يلتبس اي الف ضربتا الف
الاشباع وهو الالف المتولد من الفتحة باشباعها فاذا اشبعت
فتحة ضربتَ وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع او تثنية
والالف للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك ان
الاشباع واقع في كلامهم كما في قول الشاعر اخوك اخو
مكاشرة اي ملازم تبسم واخو ضحك وحياك الاله فكيف
انتا اصله انت اشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها
الالف اي على اي حال انت يمنعك تلك الحال عن المكاشرة
والانبساط مع اهلك تغير زوجها باخيه وكان زوجها قبل هذا
وخصت الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع
بزيادة غيرها لان تحته انتما مضمر فزيدت فيه لموافقة انتما وقد

وقد سبق توجيه هذا النافع فقوله انتما مبتداء وقوله مضمر خبره
وقوله تحته ظرف للخبر قدم للاهتمام وادخلت الميم في انتما دفعا لذلك
الالتباس لعدم امكان زيادة حروف العلة لانها مستثقلة قبل
الالف وخصت الميم بالزيادة لقرب الميم من التاء في المخرج فان
التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين
ولا شك في قرب الثاني من الاول مع انها اقرب الحروف الصحيحة
الى حروف العلة لانها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وانها
من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل
انما خصت الميم بالزيادة في انتما تبعا لهما اي للفظ هما يعني انهم
لما كانوا يدلون من الواو في هموا هما كما يجيء في بحثه التزموا الميم
في جميع الباب طردا له وضمت التاء في ضربتما لانها اي التاء
ضمير الفاعل وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يمكن الرفع
في المبني حركوه بحركة شبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان وهي
الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا في ضمير
الفاعل في مثل ضربتما وضربتموا وضربتن فقيل انه التاء وحدها
واما الالف والواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر
وجمع المونث واشار اليه هنا حيث قال ان التاء ضمير الفاعل
وقيل الفاعل هؤلاء الحروف واما التاء فعلامة الخطاب
واشار اليه فيما يجيء بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو
فاعلا وقيل الفاعل هو مجموع التاء واحد هذه الحروف واشار
الى ضعفه بعدم اشارته اليه اذ يكفي احدهما للفاعل ولا حاجة
الى ضم الاخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء
في الواحد اي لم يضم فيه مع انه الاصل خوفا من التباس بالمتكلم

وياء المخاطبة ح

ولا التباس في التثنية بواسطة زيادة الميم فبقيت على اصل الحركة
والتفصيل انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمتكلم وحركوها في الجميع
خوف اللبس بتاء التانيث وضموها للمتكلم لان الضم اقوى و
المتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الضم للالتباس
بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فاخذه وبقيت الكسرة
والمخاطبة فاعطيها ولان الياء يقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة
اخت الياء فناسب اعطاءها المخاطبة وقيل ضمت التاء في ضربتما
اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا حركة التاء التي هي ما قبل
الميم من جنسها وهو اي جنس الميم من الحركات الضم الشفوي لتناسب
الميم حركة ما قبلها وزيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنية في زيادة
الميم ولئلا يلتبس بواو الجمع الاشباع في الوقف واسكنت
الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل الذي
هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر المخاطب فيه اي في ضربتم
محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو لان اصله ضربتموا بدليل
عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضمائر مما يرد
الاشياء الى اصولها فحذفت الواو ولانهم لما ثنوا الضمائر و
جمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم ياتوا بنون في المثنى
والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان
واللذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها فحذفت
لان الميم مع الواو بمنزلة الاسم كهو لان الميم يجعل كثيرا من
الافعال اسما كمضارعات الزوائد على الثلثة ولا يوجد في اخر
جنس الاسم متمكنة وغير متمكنة واو ما قبلها مضموم في كلامهم
لكونه مستقلا احتاج مع الامن من التباس بالمثنى بثبوت

ت الالف فيه دون الجمع الا في اخر اسم هو من غير المتمكن فانه
لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا وفي غير المتمكن لا يوجد
غير هو ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذف
الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب بعد الواو فحذف
الواو ايضا ومن ثم اي ومن اجل انه لا يوجد في اخر الاسم واو ما
قبلها مضموم غير هو يقال في جمع دلو ادل اصله ادلو قلبت الواو
ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال
قاض ولو حذف الواو ابتداء بقي ضم اللام اذ لا وجه فيبقى اثر
من ذلك الاستثقال بخلاف ضربوا اي لم يحذف الواو منه لان
باده مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان الباء لا يجعل شيئا من
الافعال اسما كما جعله الميم وبخلاف ضربتموه اي لم يحذف واوه
وان كان ما قبل واوه ميم لان الواو خرج من كونه في الطرف بسبب
اتصال الضمير فلم يوجد شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف فلم يحذف
كما خرج الياء عن الطرف بسبب اتصال التاء به في العظاية بفتح
العين الغير المعجمة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه
كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت
بعد الالف الزائدة كما في العطاء وهو الشدة وشدد
نون ضربتن اي جمع المونث المخاطبة دون نون ضربن اي
جمع المونث الغائبة لان اصله اي ضربتن ضربتمن بالميم حملا
على تثنية لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون
لقرب الميم من النون في المخرج لان الميم من الشفوية والنون
مما بين اللسان وفويق الثنايا ولا شك انهما متقاربان
ومن ثم اي ومن اجل ان الميم قريب من النون يبدل الميم من النون

في مثل عنبر اي في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر تلفظ
بالميم ويكتب بالنون تنبيها على اصله وكتابتها بالميم في الكتاب
لتصوير التلفظ لان اصله عنبر وانما ابدلوا ميما لانهم لو تركوها
والحال ان الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان
اظهرت النون اي تلفظ على حالها على ما هو الاصل القراءة
استقبحت يعرف بالوجدان وان اخفيت على ما هو مصطلحهم
ايضا استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت
في الباء بعد قلبها باء لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون
من الغنة فوجب قلبها ميما لابقاء الغنة مع عدم منافات
الميم للباء في المخرج وقيل اصله اي اصل ضربتن بالتشديد
ضربتن بتخفيف النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة
الميم لم يوجد ههنا والاصل عدم الحمل فاريد ان يكون ما قبل
النون ساكنة ليطرد بجميع نونات النساء في سكون ما
قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات
ويضربن وتضربن حملا على ضربن واضربن ولتضربن ولا
يضربن ولا تضربن للوقف والجزم ولا يمكن اسكان
تاء المخاطب لاجتماع الساكنين اي لئلا يلزم اجتماعهما
احدهما الباء والاخر التاء ولا يمكن حذفها اي التاء دفعا
لاجتماعهما لانها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف
الا اذا اجتمعتا لشيء واحد فتحذف احدهما للاستغناء عنها
بالاخرى وههنا ليس للخطاب علامة اخرى حتى تحذف التاء
فاضطروا الى زيادة حرف ولم يمكن الزيادة من حروف
العلة اما الالف والياء فلخفة التاء واما الواو فلكراهتهم

اجتماع علامة المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخل النون
لقرب النون الزائدة من النون العلامة في التنوينية وفي
لفظ القرب اشارة الى ما ذكرنا من القيدين ثم ادغم
احد النونين في الاخر للجنسية او وقع الادغام بان ادرج
اوليهما في الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع المؤنث ليكون
بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة
زيدت التاء الضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا
في ضربت بضم التاء لان تحته اي ضربت انا مضمر وقد مر نظيره
في الاعراب والقياس ان تزاد من حروف انا الا انه لا
يمكن الزيادة من حروفه للالتباس لانه لو زيد الهمزة وهي حقيقة
الف تحركت التبس بتثنية الغائب ولو زيدت النون
التبس بجمع المؤنث الغائبة ولا يمكن ايضا ان يزاد من
حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم التلبس
بالجمع واما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعني الضم فاختير
التاء للزيادة دون غيره من حروف الزيادة لوجوده اي
التاء في اخواته اي اخوات ضربت وهي ضربت وضربت
وضربتما وضربتم وضربتن واما زيادة التاء في تلك الافعال
فلحكم وضعي ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلق اليه
الكلام اختير لها حرف شديد لينبه عن [illegible] الغفلة والمتكلم
سمع الى ما يلق اليه وهو شهيد والحروف الشديدة جمعها اجدك
قطبت ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية
وغير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء زيدت
النون في ضربنا الضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين

وانما قال لقرب النون في النون ولم يغير
للجنسية لا لان النون جاءت الف غير
وانه زائد حرف ...

ولضمير الاشخاص المتكلمة سواء كانت على صفة الذكورة او الانوثة
لان تحته نحن مضمر وفيه نون فزيدت النون في ضربنا ليوافق
ما اضمر تحته ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن اي بجمع
المؤنث واختص الالف للخفة وقيل انما زيدت النون
لان تحته انا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا للالتباس
واختص الالف لوجوده في انا **وتدخل المضمرات** المرفوعة
والمنصوبة اي تتصل وانما عبر عن الاتصال بالدخول ليتناول
المستكن من المتصل اذ المتبادر من الاتصال اللغوي في
الماضي واخواته من الافعال واما الصفات فتدخلها المرفوع
والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا ولا تتصل بالحروف
الا المنصوب والمجرور وبالاسماء الا المجرور وهي اي جميع
المضمرات ترتقي الى ستين نوعا وانما انحصرت فيها لانها
اي المضمرات في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر
منصوب وثالثها مضمر مجرور وانما انحصرت في الثلثة لانها
كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور فكذا
الكناية عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد
منها اي من تلك الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى الاتصال
اي اتصال كل واحد منها وانفصاله [illegible] استقل في التلفظ
فمنفصل والا فمتصل فاضرب الاثنين اي المتصل والمنفصل
في الثلثة اي المرفوع والمنصوب والمجرور اي اجعل كل واحد
من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذا اي كل
واحد من المضروب مثل المضروب فيه وهو معنى الضرب
فليكن على ذكر منك حتى يصير المجموع الحاصل من الضرب

ب ستة ثم اخرج انت من تلك الستة المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم
المجرور اي جواز تقديمه على الجار يعني لما احتيج الى التقديم والتاخير
في الضماير بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا اذ هو الصالح له
دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد فعل
وعمرا اكرمت وضعوا لهما المنفصل من المضمر جريا للمضمر مجرى المظهر
ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار
ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل اذ
لو وضعوه له يلزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شان المنفصل
والغرض من وضعه وجواز تقديم الجزء الاخير ضروري البطلان
فبقي لك من تلك الستة بعد اخراجك المجرور المنفصل منها خمسة
اي خمسة انواع احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها
منصوب متصل ورابعها منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل
ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها اي صورة
لثمانية عشر معنى في العقل بحسب اعتبار المراتب العرفية ⁂
ستة منها في حق الغائب مع الغائبة في مفرد كل منهما و[illegible] كل
منهما وستة منها في حق المخاطب والمخاطبة كذلك وستة في
حق الحكاية اي المتكلم والمتكلمة ثلثة له وثلثة لها فمجموع الستات
الثلثة ثمانية عشر واكتفى بخمسة من الوجوه الستة في الغائب
والغائبة باشتراك التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار
للتاء في تثنية الغائبة لانها كانت ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو
الالف فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربت
وضربت وضربت وضربت وانت وانت وانتما وانتم حيث
عدت الثلثة الاول الفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات

وان كان الضمير في الكل التاء فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة
الفاظا متعددة وان الضمير في كلها انا فقط لان اقتران الامور
الخارجية للتمييز من الحركات والتاء وغيرها بهذه الالفاظ انما
هو بعد وضع الضميرين اعني التاء وان فيكون لهما دخل في اقلال
الضمائر لقلة استعمالها اي التثنية فلم يبال بالالتباس
فيما قل استعماله وكذلك اكتفي بخمسة في المخاطب والمخاطبة
باشتراك التثنية كذلك نحو ضربتما فيهما واكتفي في الحكاية
بلفظين اي لفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت
فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما وللاثنين منهما
نحو ضربنا في جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم يرى اي يبصر في
اكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة او يعلم بالصوت
انه مذكر او مؤنث واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا
اعتداد به فالغي اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفائدة فيه
واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق
الاسمين والاسماء في اللفظ لانك اذا قيل فصلا انتما قلت
انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في انتم قلت انت يا زيد و
انت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت
المثنى وقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او انا
وهو وكذا اذا اردت الجموع فقيل فصل قلت انا وزيد
وعمرو وليس كل افرادا انا فلما لم يمكنهم اجراء التثنية والجمع على ما
اجرى عليه سائر التثاني والجموع ارتجلوا للمثنى صيغة لكونه مقيما
واشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرائن
فبقي لك بعد الاكتفاءات الثلثة واسقاط الستة من

من ثمانية عشر وجها في المرفوع المتصل اثنا عشر نوعا واذا صار قسم
واحد وهو المرفوع المتصل من تلك القسمة اي الاقسام الخمسة
او من تلك الاقسام الخمسة اثني عشر نوعا فيصير اي فلا شك في انه
يصير كل واحد منها اي من تلك الاقسام الاربعة الباقية
من تلك القسمة وهي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل مثل ذلك القسم الواحد اعني المرفوع المتصل فيحصل
بضرب الخمسة الباقية في الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في
الثلثة في اثني عشر الباقية من ثمانية عشر ستون نوعا الباقية
من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في خمسة اثني عشر نوعا
للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا كما مر في اول الفصل وقدم
ايضا علة سكون اخر مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع على غيره
لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان
المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة
وقدم متصلي المرفوع والمنصوب على منفصليهما لان المتصل
مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها اثنا عشر نوعا للمرفوع
المنفصل نحو هو ضرب تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا
هي ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما
انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن انا
ضربت منتهيا الى نحن ضربنا وتحريك نون نحن انما هو
للتمكين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على
المجموع حقه الواو والاصل في اطراد امثلة لفظة هو ان
يقال هو هوا هو وا على ما هو مذهب البصريين لان الواو
في هو والياء في هي من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين

فللاشباع تقوية للاسم والضمير هو الهاء وحدها بدليل سقوطها في
التثنية والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا
تتحرك وايضا حرف الاشباع لا تثبت في اخر الكلمة الا
ضرورة وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالفتح مستقلة
حتى يصح كونها ضميرا منفصلا أو لا الحركة لكانتا كانهما للاشباع
على ما ظن الكوفيين ولهذا اذا اريدت عدم الاستقلال لهما
سكنت الواو والياء نحو انهُو وهِي ولكن جعل الواو ميما في
الجمع قوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل للقلب الخاص قدمه
على تعليل مطلق القلب اعني قوله والكراهة اجتماع الواوين
في الطرف فان الواو اثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما اثقل
مع ان اجتماع المتجانسين مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعف
بسبب ابهامه نظرا الى ظاهر قوله جعل الواو ميما والا فالاثقل في اخره
فصار الجمع بعد الجعل المذكور هو انتم حذف الواو كما اي كحذفهم
الذي مر في ضربتموا في انه انما وقع لعدم وجود اسم اخره واو
ما قبلها مضموم وحملت التثنية عليه اي على الجمع في الجعل المذكور
وان لم يكن علة الجمع موجودة فيها طردا وشاكلة وقيل انما
لم يبق الواو على حاله في التثنية حتى لا يقع الفتحة على الواو الضعيف
وهي وان كانت خفيفة بالنسبة الى اخويها الا انها في نفسها حركة
وهي ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره لاتحاد مخرجهما مع انهما من
حروف الزيادة وهي قوي فالاولى ان يقع الفتحة على الميم
القوي المتحد المخرج بالواو وادخل الميم في انتما اذ الاصل ان يقال
انت انتا انتو انتِ انتا انتن بتخفيف النون كما اي
كالادخال الذي مر في ضربتما في انه انما وقع حتى لا يلتبس الف بالف

بالف الاشباع في الوقف وحمل الجمع للخطاب وهو انتموا وانتن
عليه اي على انتما في ادخال الميم وان لم يوجد علة الادخال فيه باقي
العمل فيهما كما في ضربتم وضربتن ولا يحذف واو هو وان كان
في اخر الاسم وما قبله ضمة لقلة حروفه من القدر الصالح اي من
المقدار الذي يصلح ان يكون ذلك المقدار كلمة وهو ثلثة احرف حرف
للابتداء وحرف للوقف وحرف للتوسط بينهما ويحذف الواو من هو
جوازا اذا تعانق هو بشيء اخر اي اتصل باوله شيء اخر اتصال تعانق
حتى يكون كجزء منه وعاملا فيه ويوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف
نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه او فعل نحو ضربه وانما قال اذا
تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه لهو البلاء ولهي الحيوان
فان اللام فيهما ليست بمتعانقة معهما على ما فسرنا التعانق
لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على الطرف
وقبله ضمة ولذلك لا يحذف ياء هي وان تعانق بشيء اخر بل تقلب
الفاء كما يجيء او ح يبقى الهاء مضموما على حاله قبل حذف الواو وان
لم يمنع منه مانع نحو قوله وجاء في غلامه وضربه واعلم انهم لما
ارادوا وضع المتصل الغايب في الضمير المنصوب اختصروا
مفرديه من المرفوع المنفصل الغايب على ما هو مقتضى وضع المتصل
فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي ثم اذا اتصل بشيء فلا يخ
من ان يكون ما قبل الهاء متحركا او ساكنا فان كان ساكنا
فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه
وغيره لكنه لان الهاء حرف خفي فكانه التقى ساكنان وابن كثير
يثبت الواو والياء المقلوبة نحو عليهي ومنهو فكانه نظر الى
وجود الهاء وان كان متحركا يثبت الواو والياء المقلوبة منه

نحو بهي ولديهو وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم المعدوم بسبب
اسكانه لان الحرف الذي اسكن كالميت فصار كانه لم يوجد
في اخر الاسم واو ولا يرد واو ضربتمو اذ هو ساكن في الاصل
واما عدم ثبوتها في الخط فللحمل على ما سكن ما قبل الهاء فيه
وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حالة الاختيار
مع ابقاء ضمة الهاء او كسرتها نحو به وغلامه حملا له على الساكن
قوله ويحذف اذا تعانق بشيء اخر اما اشارة الى مذهب الجمهور
في الساكن او الى لغة بني عقيل وكلاب في المتحركة او المراد به الحذف
من اللفظ في الكل والواو الثابت في المتحرك حينئذ يكون من
اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة
واما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام ويكسر الهاء بعد
حذف الواو من هو اذا كان ما قبلها اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة
حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية او التقديرية الى الضمة
التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان في نحو عنده غلامه فيما كان ما
قبله مكسورا وفيه فيما كان ما قبله ساكنة وعليه ولديه واشباههما
واما ضم الهاء في وما انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم
في رواية حفص فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء
على الاصل وان كان قبلها ياء او كسرة نحو بهو ولديهو واما
حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور او نقول لعل ضم الهاء
فيهما للحمل على نحو منه ويجعل ياء هي الفا فيصير ها مع ان الاصل
على ما هو مذهب البصريين ان يقال هي بيا هين ويجعل كسرة
ما قبلها فتحة للالف اذا تعانق بشيء اخر نحو لها حتى لا يلتبس
المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولي الياء او الكسرة قلبت

فللحمل

قلبت واوه ياء لان الهاء حرف خفي فهو اذن حاجز غير حصين وكان
الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء
لاجل الياء بعدها فلو لم تقلب ياء هي الفا لالتبس المؤنث بالمذكر في
مثل بهي ويجعل في غيره الفا ايضا اطرادا للباب نحو لها واذا لم يكن
ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه وغلامه
وضربه كما يجعل الياء المتطرفة حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا
للتخفيف في يا غلامي ويقال يا غلاما وفي نحو يا بادية يا باداة وغير
الاسلوب في بادية حيث ذكر لفظة نحو اشارة الى ان الياء فيه
متطرفة حكما ويجعل الياء ميما في التثنية اي في تثنية هي ويجعل كسرة
الهاء ضمة اتباعا للميم كما مر في ضربتما بعد لم يترك الياء على حالها حتى
لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها اي مع بقاء ضعف
الياء وعدم عروض القوة لها بان سكن ما قبلها كظبي وخفت
الميم اتباعا لما ذكره وشدد نون هن لان اصله همن كما مر
من ان الاصل في ضربتن ضربتمن واثنا عشر نوعا من تلك
الانواع الستين للمنصوب المتصل نحو ضربه نقول ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما
ضربكن ضربني منتهيا الى ضربنا بقي اخرها على الفتح لانتفاء علة
الاسكان كما ذكر في ضربك ولا يجوز فيه اي في الضمير المتصل اجتماع
ضميري الفاعل والمفعول اي اجتماع ضميرين متصلين متحدين
في المعنى في مثل ضربتك بفتح التاء وفي مثل ضربتني بضم التاء
اي لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا يصير الشخص الواحد
فاعلا ومفعولا به في حالة واحدة بل لو اريد ذلك يقال
ضربت نفسك وضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير

صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربك
فان الضميرين فيه متغايان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير
متصل الا اى لكن يجوز ذلك لاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك
بفتح التاء فاضلا وعلمتنى بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول
ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول الذى تعلق به العلم في الواقع
هو المفعول الثانى وذكر الاول انما هو لترتب الثانى عليه فلم يؤد
الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا
ولهذا اى ولاجل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره
اى تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك ومن علمتنى فاضلا
علمت فضلى فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة واثنا
عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب
اياهما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك
ضربت اياكما ضربتما اياكم ضربتم اياك ضربت اياكما ضربتما اياكن
ضربتن اياى ضربت منتهيا الى ايانا ضربنا واثنا عشر نوعا
للمجرور المتصل نحو ضاربه تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها
ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما
ضاربكن ضاربى منتهيا الى ضاربنا ولفظ المجرور كلفظ المنصوب
وذلك محمول عليه لان المجرور مفعول ايضا لكن بواسطة وانما حمل
على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا في مثل ضاربوى
اى في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم جعل الواو
ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة
قلبت الواو ياء لان مخرجى الواو والياء وان تباعدا لكنهما
يجريان مجرى المثلين لما فيهما من المد وسعة المخرج فكرهوا

هوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وادغموها
في الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لا يخلو من ان يكون الواو
هى الاخيرة او هى الاولى فان كانت الاولى فانهم استثقلوا
الخروج من واو لازم الى ياء لازمة لانه اثقل في الخروج من ضم لازم
الى كسر لازم وهذا الخروج مستثقل فكيف بالخروج الاول وان كانت
الاخيرة فانهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة الى واو لازمة لانه
اثقل من الخروج من كسر لازم وهذا اثقل فكيف بالاول وانما اشترط
ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعلوا الانقلاب
الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها
والواو من حروف الشفة وهى قليلة والادغام فيها ضعيف
ثم ادغم الياء المنقلبة في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء
كما اى كالجعل والادغام الذين وقعا في مهدى اذ اصله
مهدوى جعل الواو ياء ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء لما ذكر والمرفوع
المتصل يستتر في خمسة مواضع جوازا في بعضها ووجوبا في بعضها
وقوله في الغائب بدل من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوفات
اى يستتر الضمير المرفوع المتصل جوازا في الغائب المفرد من الماضى
نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر نحو زيد
ليضرب ومن النهى نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغائبة
المفردة ماضيا نحو هند ضربت ومضارعا نحو هند تضرب وامرا
نحو هند لتضرب ونهيا نحو هند لا تضرب واستتر وجوبا في
المخاطب المفرد الذى في غير الماضى مضارعا نحو انت تضرب
وامرا نحو انت اضرب ونهيا نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله
في غير الماضى لانه لا يستتر في خطاب الماضى مطلق كما يجيء واما

في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر
فيها واليه الاشارة بقوله وياء تضربين علامة للخطاب
والفاعل مستتر عند ابي الحسن الاخفش اجراء للمفردات المضارع
مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها واستنكارا لكون ضمير المفرد
اعني الياء اثقل من ضمير المثنى اعني الالف مع ان القياس
يقتضي ان يكون اخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي
الخطاب اللهم الا ان يقول ان التاء تجردت فيها للتانيث
كاللام في يا الله فانها مجردة للتعويض وعند العلامة اي الجمهور
هو اي ياء تضربين ضمير بارز للفاعل ولا مستتر فيه كواو يضربون
فانه ضمير بارز فيه وعلامة التانيث والخطاب فيه عندهم هو التاء
وتعين الياء للفاعل في تضربين عندهم مع ان القياس
يقتضي ان يتعين التاء له الا ان علامة الخطاب في اوله اعني
التاء منعت من زيادة تاء اخرى المجيئة في هذه امة الا للتانيث
سواء كانت صيغة موضوعة للتانيث او كانت الياء بدلا عن
التاء في هذه ولم يزد في تضربين للفاعل بدل الياء من حروف انت
بكسر التاء مع ان القياس ان يزاد من حروفه لانه المضمر تحته للالتباس
بالتثنية في زيادة الالف منها واجتماع النونين بغير فصل في زيادة
النون منها وتكرار التائين في زيادة التاء منها وابرز الياء
في تضربين ولم يستتر للفرق بينه اي بين تضربين وبين جمعه وهو
تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن في المفردة المخاطبة
التبس بتضربن جمعا للمخاطبة ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما
قبل النون في تضربن على تقدير الاستتار وسكونه في الجمع حتى
لا يلتبس نونه الذي هو الاعراب بالنون الثقيلة او هو بالمؤكد

بالمؤكد بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ احد النونين
مخفف والاخر مشدد او احدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة
والاخرى بالثقيلة ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربين حتى
لا يلتبس بالمذكر المخاطب خصه بالذكر وان كان الالتباس بالمؤنث
الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث بالمذكر المخاطب في الخطاب
ومناسبتها بالمؤنث الغائبة في التانيث وان كانت حاصلة الا
ان البحث لما كان في الخطاب اعتبر التباسه بالمذكر المخاطب
ويستتر الضمير المتصل وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب
في المتكلم وحده ونحن نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا في
الصفة مطلقا نحو انا او انت او هو ضارب ونحن او هما او انتم
ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون الى اخره اي انا او انت
او هي ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربتان ونحن او انتن او هن
ضاربات واستتر اي وقع الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون
المنصوب والمجرور لانه اي المرفوع بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل
فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ
الفعل كما يحذف من اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل
على ما القي كما في الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل
والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه ح كما دل على حدث
مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان
فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد
ان الدال على الفاعل هو ذلك الضمير لانه استتر ولم يتلفظ به
اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد ايضا من قولهم ان :

ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر ذلك المصرح لانه لا
ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظة هو اكثر
من الف الضمير في ضربا وايضا لو كان المنوى هو هو المصرح
به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفصل وبينه مع ان ذلك جائز
نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة
عليهم وذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ
المرفوع المتصل لكونه مرفوعا مثل المقدر واستتر في الغائب المفرد
والغائبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما
ايضا اولم يستتر في المفردين ايضا يلزم الالتباس ويفهم
من بيان رجحان الاستتار في الغائب والغائبة واختص
الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف وذلك طلبا في اعطاء
الخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال اولى دون المتكلم
وحده او مع غيره ودون المخاطب الذين في الماضي لان
الاستتار حالة قرينة اى مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده
فان احد المقارنين يلزمه الدلالة على وجود الاخر ولذلك
سمى الدلالة قرينة وهي في اعداد الاسماء ولذلك دخلتها التاء
لكنها ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه قوية لان الاصل كون
الفاعل ظاهرا والبارز انما هو نائب عنه ودال على وجود الفاعل
دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا و
المستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا
يشارك الظاهر بوجه فاعطاء الابراز القوى للمتكلم القوى
لكونه مبدا الكلام والمخاطب القوى لكونه منتهى الكلام
اولى من اعطاء الغائب الضعيف الذى لا دخل له في تحصيل الكلام

ثم قوله في الغائب حامل المعنيين الافراد والغيبة وقوله دون التثنية
والجمع ناظر الى الاولى وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر الى الثاني
وبدل دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغائب والغائبة
دون المتكلم والمخاطب الذين في الماضي لانه لما كان مفسرهما
لفظا متقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب اريد ان يكون
ضمير الغائب اخف من ضميريهما فحذف في اللفظ من المفرد اذ لا
اخف من المحذوف واستتر في مخاطب المستقبل المفرد المذكر
ومتكلمه مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما وان كان كلتيهما مفهوما
مما سبق من القيد بيانا للعلة وهي قوله للفرق بينهما في الماضي
وبينهما في المستقبل ولم يعكس لان الماضي اصل والابراز قوى
فاخذه ولما كان ذكر عدم الاستتار في المخاطبة فيما سبق
وبين سببه هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر وقوع الاستتار
في بعض ما هو عريق في اقتضاء الفاعل اعني الفعل وبين ان سبب
الاستتار فيه ضعف علم بالطريق الاولى انه لا يقع الاستتار
في الصفة التي هي اضعف من الفعل وانما غير عريقة في اقتضاء
الفاعل بل اقتضاؤها انما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان
سبب الاستتار فيها ولذلك لم يذكره وقيل يستتر في هذه
المواضع الخمسة دون غيرها لوجود الدليل فيها دون غيرها
وهو اى ذلك الدليل عدم الابراز في مثل زيد ضرب اى عدم ظهور
الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر فان لم يكن فمضمر
بارز وان لم يكن فمضمر مستتر ولما لم يكن الفاعل في مثل ضرب
في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله مستتر ولما كان
عدم الابراز دليلا ضروريا اسند الحكم الى دليل اخر وان كان

انتهاء

عدم الابراز شاملا للكل فقال وهو التاء في مثل هند ضربت
فانها تدل على ان فاعله مفرد مؤنث غائبة والياء في مثل زيد يضرب
فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم علامة التثنية
والجمعين والتاء في مثل هند او انت تضرب غائبة ومخاطبا
فانها تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث غائبة او مفرد مذكر مخاطب
بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمعين والهمزة
في مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون
في مثل نحن نضرب فانها تدل على ان المتكلم معه غيره وهي اي حروف
المضارعة حروف ليست باسماء فلا يكون فواعل للافعال
المذكورة وانما ذكر هذا وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه
لما ذكر ان التاء في ضربت بحركات التاء والنون في ضربن والالف
في ضربا والواو في ضربوا والياء في تضربين اسماء وكان مظنة
ان يتوهم متوهم ان هذه الحروف ايضا اسماء وفيه ذلك التوهم
والصفة تقتضيها في مثل زيد ضارب او زيدان ضاربان وزيدون
ضاربون يعني ان في لفظها ما يدل على من هي له فان ضارب
للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر وكذا
ضاربة وضاربتان وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت
بسكون التاء ضميرا كتاء ضربت بحركات التاء لوجوب عدم
حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت هند ولو كانت فاعلة
لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون
لفعل واحد فاعلان من غير عطف او بدل ولا يجوز ان يكون
الف ضاربان او واو ضاربون ضميرا لانه لا يتغير في حال النصب
نحو رايت ضاربين وضاربين وفي حالة الجر ايضا نحو مررت

ومررت بضاربين وضاربين والضمير لا يتغير بتغير العوامل كالف
يضربان وواو يضربون تقول زيدان يضربان وزيدون يضربون
في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا ولم يضربوا
في الجزم والاستتار واجب في مثل افعل امرا للمخاطب وفي
مثل تفعل مخاطبا وفي مثل افعل متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع غيره
لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل في كل واحد منها عليه اي على الفاعل
المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم افعل
امرا ولا تفعل نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما ماخوذان منه وان الهمزة
في افعل متكلما وحده تشعر بان فاعله انا والنون في نفعل تشعر
بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغ الاربع الى العدول
عن الاستتار للتخفيف والاتيان بالضمير البارز ولما كان
الاستتار واجبا في هذه المواضع الاربع قبح ظهور فواعلها
مظهرا كان او مضمرا فلا تقول افعل زيد وتفعل زيد ولا تفعل الا
انت وافعل زيد او لا افعل الا انا ونفعل زيدون او لا نفعل
الا نحن وما ظهر في نحو اسكن انت تاكيد للمستتر لا فاعل وانما في غير
هذه الاربع في الاستتار جائز كما في نحو زيد ضرب وضرب زيد
وزيد ضارب وزيد ضارب غلامه **فصل** في المستقبل المشهور
فتح الباء بناء على انه مستقبل الفعل الاتي بعد ما انك اوان الزمان
يستقبله الآن الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي
كسر الباء وهو ايضا اي كالماضي يجيء على اربعة عشر وجها نحو يضرب
الى اخره اي الى نضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب
تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن
اضرب نضرب ويقال له اي لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب

المستقبل لوجود معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين
في معناه ويقال له ايضا مضارع لان معنى المضارعة في اللغة
المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم
قيل له مضارع وانما قلنا انه ضارع الاسم لانه مشابه بضارب
في الحركات والسكنات وفي ترتيبهما فان عدد الحركة و
السكون في يضرب على عدد الحركة والسكون في ضارب
وعلى ترتيبهما فيه وجمع السكنات للمثل كلمة ومشابه به في
وقوعه صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب
تقول مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره في المتن
وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا لقائم وان زيدا
ليقوم ولانه مشابه باسم الجنس في العموم والخصوص ولما كان
ثبوت وجه التشبيه اعني العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني
المضارع واسم الجنس غير بين بينه بقوله يعني ان اسم الجنس
يختص بواحد بلام العهد بعد ان كان شايعا في امته فانك
اذا قلت جاءني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ
على سبيل البدل واذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك الجائي
يختص بواحد منهم كما يختص يضرب بسوف او بالسين فان يضرب
يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه احد الحرفين المذكورين
وقيل سوف يضرب او سيضرب يختص بالاستقبال واذا دخل
عليه اللام وقيل ليضرب يختص بالحال وانما عرف السين اشارة
الى السين الاستقبال لانه يجيء لمعان اخر للطلب والتحول والاصابة
على صفة والوقف بعد كاف المؤنث نحو اكرمتكس والظاهر ان

ان يقول يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب آه
بان يدخل اداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس
ايذانا بان القصد في هذا التشبيه الى الجمع بين الشيئين في امر من
غير قصد الى الحاق ناقص بكامل حتى اذا دخل اداة التشبيه في المشبه
ما قصر ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح
بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبا لغة
في وصف غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك
اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه
ازيد في ذلك ولما جاز عكسه واما تقديم المشبه به ههنا فهو على قاعدة
تقديمه في بيان تفصيل اتصاف الطرفين بوجه الشبه فانه بصدد ذلك
واما في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه لان الغرض من التشبيه
يعود اليه واذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما
ان الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجرأة وكمال البطش
والفتك يتصف زيد بها فتقدم المشبه به ليعرف حاله اولا ثم
يقاس حال المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به مشبها
للايذان المذكور قدمه لكونه مشبها لا لكونه مشبها به ولانه مشابه
بالعين في مطلق الاشتراك فكما ان لفظ العين تشترك
بين الجارية والباصرة وغيرهما يشترك يضرب بين الحال و
الاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح
زيدت على الماضي حروف اتين حتى يصير الماضي مستقبلا وانما لم
ينقص منه حتى يصير مستقبلا لان الماضي بتقدير النقصان منه يصير
اقل من القدر الصالح فلا يصلح ان يصير مستقبلا هذا في الثلاثي
واما في غير الثلاثي فمحمول على الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك الحروف

في الاول من الماضي دون الاخر منه مع ان الاخر اولى بالزيادة
لان المستقبل اذا كان زيادته في الاخر يلتبس بالماضي اي
تثنيته في زيادة الالف وبغائبة في زيادة التاء ودون مخاطبة
اذ لا وجه لاسكان اللام وتحريك التاء لانها ليست بضمير
اللهم الا في الصورة وبجمع مونثه صورة في زيادة النون ولم يزد
الياء في الاخر وان لم يلتبس حملا للقليل على الكثير واشتق اي
اخذ المستقبل من الماضي بان زيد عليه ولم يشتق الماضي من
المستقبل بان نقص منه لان الماضي يدل على الثبات والوقوع
دون المستقبل وما يدل على الثبات اولى بالاصالة وزيدت
اي وقعت الزيادة في المستقبل دون الماضي يعني لم يوضع المزيد
للماضي والمجرد للمستقبل بالعكس لان البناء المزيد عليه
والظاهر ان يقول المزيد فيه الا انه لما اتفقت نسخ الكتاب على عليه
ووقع ايضا في عبارات غيره من الثقات وجب توجيهه بان
يقال المزيد عليه مع زيادته بعد البناء المجرد والزمان المستقبل
وكذا الزمان الحاضر بعد الزمان الماضي فاعطي السابق وهو البناء
المجرد للسابق وهو الزمان الماضي واعطي اللاحق وهو البناء
المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم لما
وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا
اما عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغيب
لطلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على
سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حرف
المد واللين لجريها مجرى النفس واستيناس السامع بها
لكثرة دورها في الكلام لخفتها اذ الكلام لا يخلو عنها وعن ابعا

ابعاضها اعني الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك الافعال
على ما يقتضيه المناسبة فشرع يبين ان اي حرف لاي فعل عين ويبين
المناسبة بينهما وقال وعينت الالف منها للمتكلم وحده اي
للشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مونثا ثم حركوها ليتاتى الابتداء
بها لان الالف خارج من اقصى الحلق وهو اي اقصى الحلق مبتداء
المخارج كلها والمتكلم هو الذي يبدا الكلام فناسبته وقيل انما عينت
الالف للمتكلم وحده للموافقة بينه اي الالف وبين اول حروف
انا الذي هو ضمير المتكلم وعينت الواو للمخاطب اصالة اي الجنس
الشخص الذي يخاطب مذكرا كان او مونثا واحدا كان او اثنين
او جماعة لكونها اي الواو خارجا من منتهى المخارج كلها والمخاطب
هو الذي ينتهي الكلام به فناسبته ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا ما
تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه حتى لا
يجتمع الواوات الثلث وان كانت في كلمتين وهو مستكره لانه
يشبه نباح الكلب واما اوو او نصروا فليس فيه ذلك الاجتماع
المستكره لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار
كان الواوات لم يجتمعن فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة
فيندفع الثقل بالادغام في الوصل في نحو وو وجل برفع اللام فيما وقع
فيه الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا طردا للباب
في العطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة
وثالثها حرف العطف ومن ثمة اي ومن اجل استكراههم اجتماع
الواوات قيل الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد يكون
فاء الكلمة واوا فلو زيد قبل الفاء واو وعطفت بواو اخرى
يجتمع الواوات لا محالة وطرد في غيره وعطف على قوله قيل قوله

وحكم الثاني داوود تنثل اصل وهو الداهية وزنه فعنلل كجحنفل ثم اتبعوا
الغائبة والغائبتين المخاطب لئلا يلتبس بالغائب والغائبين
بزيادة الياء كما هو اللائق وان كان يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب
والمخاطبين الا ان هذا اسهل اذ الالتباس بالاقرب اشكل
وانما اتبعوها اياه دون غيره لاستوائهما في الماضي كما يجئ ان
شاء الله تعالى ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب
الغيبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق
بينهما بالواو في احدهما والنون في الاخر نحو يضربون ويضربن
وعينت الياء للغائب اي لجنس الشخص المذكر الغائب اي لغير
جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب
سواء ذلك واحدا او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل
في الغائبة والغائبتين لما عرفت لان الياء من وسط الفم
والغائب هو الذي يكون في وسط الكلام الجاري بين المتكلم و
المخاطب فناسبه وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره
مطلقا لتعينها اي النون لذلك اي للمتكلم مع غيره في الماضي
نحو ضربنا فاتبعوا المضارع الماضي في ذلك وقيل زيدت النون
في المتكلم مع غيره لانه اي الشان لم يبق من حروف العلة
التي هي اولى بالزيادة شيء وهو اي النون قريب من حروف العلة
في خروجها اي النون عن هواء الخيشوم وهو اقصى الالف
وقيل عينت النون للموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل
في تعيين الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره وفتحت هذه
الحروف اي حروف المضارعة في جميع الابواب للخفة الا في ابواب
الرباعي اي رباعي كان وهو اي الرباعي فعلل وملحقاته وافعل و

وفعّل بتشديد العين وفاعل فانها مضمومة فيهن لان من جملتها
الياء والكسر عليه مستكره فحمل الباقي عليه وفي الفتح التباس لما نذكره
ان شاء الله تعالى فتعين الضم ولان هذه الاربعة رباعية والرباعي
فرع الثلاثي في الاحتياج وقوله والضم ايضا فرع للفتح في الخفة
فناسب الضم للرباعي من حيث الفرعية فاعطي له بدلالة على ما قررناه من قولنا
فانها مضمومة فيهن وقيل انما ضمت هذه الحروف في الرباعي لقلة
استعمالهن اي الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي فخص
الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم
ان هذين الوجهين للترجيح بعد الوقوع واما في وجه عدم كون القبيلتين
على حركة واحدة هي الاصل اعني الفتح فهو انه لو فتح في يكرم وقيل يكرم
لالتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على اربعة
احرف ولم يعكس اي في العكس يلزم الالتباس ولو في صورة بخلاف
العكس فانه لا التباس فيه اصلا وبفتح حروف المضارعة فيما
وراءهن مما قل استعمالهن لكثرة حروفهن فلو ضمت فيهن يلزم
زيادة الثقل ولم تكسر للثقل ولما ذكرنا من ان من جملتها الياء والكسر عليه
مستكره واما يهريق فاصله يريق بغيرها من الاراقة وهو من
الرباعي في الاصل فزيدت الهاء قبل الفاء على خلاف القياس
فصار خماسيا بسبب الزائد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجه ضم
حرف المضارعة في غير الرباعي وتكسر حروف المضارعة كلها في بعض
اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد واذا
كان ماضيه مكسور الهمزة كما في السداسي وبعض الخماسي فتدل
كسرة حروف المضارعة على كسرة عين الماضي او همزته نحو يعلم
وتعلم واعلم ونعلم في مكسور العين فان ماضيها علم بكسر عين الفعل

ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر في مكسور الهمزة لان ماضيها
استنصر بكسر الهمزة وفي بعض اللغة وهي لغة بني اسد لا بكسر الياء
فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة بل يكسر غير الياء وانما لا يكسر
الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء اخرى فح يكسر
اهل هذه اللغة الياء ايضا لتقوى احدى اليائين بالاخرى نحو
ييئس وييجل فانهم على الفتح فيما كان الفاء واوا في غير ييجل
واما في ييجل فعلى استثنائهم اذ تقوت باخرى لا على ان كسر
الياء مطلقا فيما يكسر عينه لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد
الياء في يوجل قلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء ويزول ذلك
الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء كسروا الياء لا لان
كسر الياء مطلقا من لغتهم وعينت حروف المضارعة من المضارع
دون سائر حروفه للدلالة على كسرة العين او الهمزة في الماضي
اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص
كون العين اصلا في الاصل لانها اي حروف المضارعة زائدة
والتصرف في الزائد اولى وقيل عينت تلك الحروف لتلك الدلالة
اذ لا مجال لغيرها لانه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات الاربع
في غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين يلزم الالتباس بين
يفعل بفتح العين ويفعل بكسرها نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام
يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر ثابت ح على تواردالعوامل
فلا يظهر اثرها وتحذف التاء الثانية جوازا في مثل تتقلد وتتباعد
وتتبختر اي فيما اجتمع فيه تاءآن في اول مضارع تفعل وتفاعل
وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب او المخاطبة مفردا ومثنى
ومجموعا او الغائبة المفردة والمثناة دون المجموعة احديهما تاء حرف

المضارعة والثانية تاء الباب واختلف في المحذوف فذهب
البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل
على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان
الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زائدة وحذفها اهون
واختار المص مذهب البصريين لان رعاية كونه مضارعا اولى
لان الغرض من الاشتقاق انما هو الدلالة على اختلاف المعاني
باختلاف الصيغ واما المطاوعة وسائر معاني الابواب فانما
هي بعد هذا الغرض ولان الثقل انما يحصل عند الثانية واما اثبات
التائين فهو الاصل لدلالة كل واحدة منهما على معنى وفي قوله
تتقلد وتتباعد وتتبختر بصيغة المبني للفاعل اشارة الى ان الحذف
لا يجوز في المبني للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل
فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل ولان المبني للفاعل
من هذه الابواب الثلثة اكثر استعمالا من المبني للمفعول
فالتخفيف به اولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبني للفاعل
على المبني للمفعول في الحذف واما وجه عدم شمول الحذف لهما
فهو انه لو حذفت التاء الاولى المضمومة من المبني للمفعول لالتبس
بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة
ولو حذفت الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعل وفاعل
وفعلل وذلك ظاهر وانما تحذف التاء الثانية في مضارع
الابواب الثلثة لاجتماع الحرفين من جنس واحد وهو ثقيل
وعدم امكان الادغام حتى يزول ذلك الثقل لرفضهم الابتداء
بالساكن والحذف للتخفيف اولى من ابقاء المتجانسين
وادغامهما والاتيان بالهمزة مع ان همزة الوصل لا تدخل

المضارع لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا تدخل عليه
لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه لما
قل مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج وانما قيل
وعينت الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع الثقيل يزول
بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارع والعلامة لا
تحذف واسكنت الفاء في يضرب فرارا عن توالي الحركات
وعينت الفاء للسكون لان توالي الحركات لزم من زيادة اليا
واذا لم يكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف
الذي هو قريب منه اي يقرب اليا يكون اولى بالاسكان من
غيره كاقرب القريبين في اولى القرابة ومن ثمة اي ومن اجل
ان اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي لزم منه محذور اولى د
عينت اليا في يضربن للاسكان لئلا يجتمع اربع حركات متواليا
فيما هو كالكلمة الواحدة لما مر لانه اي اليا قريب اي يقرب
من النون الذي لزم منه اي من زيادته توالي الحركات الاربع
وسوى بين صيغتي المخاطب والغائبة المفردين والمثنين
في المستقبل لحوانت او هي تضرب والمناسب ذكره في تعيين
التاء الا انه لما كان له بحث طويل اخره الى بحث المستقبل
بالنظر الى ذاته لاستوائهما اي المخاطب والغائبة في الماضي
في مجرد التاء لا في حركتها وسكونها لحوانت نصرت بفتح التاء
وهي نصرت بسكونها وانما اورد المثال هنا من باب نصر مع
ان عادته ان يورده من باب ضرب لكونه اصلا في الدعائم
اشارة الى ان باب نصر فيه جهة التقديم في الجملة ولهذا قدمه
بعضهم على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سلف وانه ليس

ليس قطعا عن درجة استحقاق التقديم بالكلية كسائر الابواب
ولهذا لم يقدم شيء منها احد ولكن لا يسكن مابه التسوية اعني التاء
في غائبة المستقبل كما اسكن في الماضي لضرورة الابتداء ولهذا
قيل ان تاء غائبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب
بل هي تاء التانيث الساكنة قدمت تفاديا بذلك من وقوع اللبس
فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد ان يكون
ميل المص الى هذا او ان يكون هذا سبب تاخيره ذكر التسوية بين
المخاطب والغائبة ولا ينقض مابه الاستواء في الغائبة ليزول
الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول منها في مثل تمدح اي
في باب يفعل بفتح العين ولا بكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم فيما
يكسر عين ماضيه ويفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس بين
المخاطب والغائبة ايضا بالفتحة اي كما يلزم الالتباس بالضمة
والكسرة يلزم الالتباس بالفتحة فلم اختير الفتحة قلنا اذ في الفتحة
موافقة بينها اي بين الغائبة وبين اخواتها في اطرادها الا مثلة
من المتكلم والمخاطب والغايب فان حروف المضارعة
مفتوحة فيها او بين مابه الاستواء اعني التاء وبين اخواتها
من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه
مع خفة الفتحة بخلاف اختيها اذ لا موافقة فيهما بين الاخوات
ولا خفة ايضا وادخل في اخر المستقبل يعني بعد الالف والواو
والياء وتجوز في اطلاق الاخر لما بعده بهذه الحروف
لشدة الاتصال بالفعل لكونها ضمائر الفواعل نون في يفعلان
ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة
في يفعل ليكون ذلك النون كلها علامة للرفع لانه اول الاحوال الاعراب

لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها
وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لانه
في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما يجي الا لان اخر الفعل حقيقة
صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لايكون
في وسط الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضماير حروف الاعراب
انها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف
المد لمكان الضماير فزيد حرف شبيه بها وهو النون في جميع النونات
الداخلة في المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن وهي علامة
للتانيث لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حال الجزم والنصب كما
اي كالنون التي في الماضي نحو فعلن فان نونه علامة للتانيث
لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمعية ايضا ومن ثمة اي ومن
اجل ان نونه علامة للتانيث يقال يضربن بالياء دون التاء
حتى لا يجتمع علامتا التانيث ونون تضربن بتخفيف ضمير
وعلامة التانيث تاؤه والياء في تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور
كما مر لا علامة الخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب
هو التاء فلا يلزم اجتماع علامة الخطاب عندهم فلا يرد نقضا
على ما ذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا يدخل
في امتناع اجتماعهما ما اضيفتا اليه اعني التانيث ولما فرغ عن
البحث الذي تعلق بصيغة الماضي ولفظه شرع فيما يتعلق
بمعناه وقال واذا دخل لفظ لم على المستقبل تنقل معناه الى
الماضي ونفيه نحو لم يضرب اي لم يقع الضرب في الزمان الماضي
لانه اي لفظ لم مشابه بكلمة الشرط في النفي اعني ان من حيث
اختصاصها بالفعل فكما ان ان اذا دخل على الفعل ماضيا كان او

او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل كذلك كلمة لم تنقل معناه بتلك المشابهة
فصل في الامر والنهي صيغة يطلب بها الفعل بفتح الفاء عن الفاعل
الغايب او المخاطب الامر المبني للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب
كما خصه ابن الحاجب في تعريف امر المخاطب نحو زيد ليضرب
الى زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب هندان لتضربا
هندات لتضربن واضرب انت الى وهو مشتق من المضارع
بلا واسطة ولذا اخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر
فلا ينافي قوله واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لان
المراد بالاشتقاق المذكور هناك اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة كما اشرنا هناك وانما اشتق من المضارع دون
الماضي لمناسبة بينهما اي بين الامر والمضارع في الاستقبالية
اي في انتساب معناهما الى الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع
واما في الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة
بينه وبين الماضي فهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما انه
لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضي فليكون اقرب الى الضبط
ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل والمفعول يشتقان
من الفعل زيدت اللام في امر الغايب لطلب الفعل دون غيرها
لانها من وسط المخارج كما ان الغايب بين المتكلم والمخاطب
في الكلام فناسب الامر والحال ان اللام ايضا اي كما انها من
وسط المخارج من حروف الزوايد والاضافة بيانية اي من حروف
هي الزوايد فتكون صالحة للزيادة وهي اي حروف الزوايد الحروف
التي يجمعها قوله يا اوس هل نمت ولم يا تنا سهو فقال
اليوم تنساه او سالتمونيها او اتاه سليمون واتاه سليمن

او اسنت موليها اوامان وتسهيل او قول الشاعر ابي عثمان
المازني هويت السمان من باب علم اي احببت واما يكون من باب
ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة
بمعنى النساء السمان فشيبنني اي جعلتني تلك النساء اشيب قبل
وقت الشيب بمقاساة الشدائد وتحمل الاحزان والمصائب
في مواصلتهن او استمر هجري اياهن الى ان شيبت ويؤيده قوله
وقد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم
هويت السمان وتميز حروف الزيادة من بين حروف البيت
بقوله اي حروف هويت السمان اي هذه الحروف العشرة التي
هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة
دون اللفظ ولذلك قالوا اتاه سليمان يشملها واللام والسين
والميم والالف والنون وحكى ان العباس المبرد سال ابا عثمان
المازني فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشده البيت فقال له
الجواب رحمك الله قال المازني قد اجبتك مرتين يريد قوله
هويت السمان وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة في كل مكان
بل معناها انه اذا اريد زيادة حرف فانما منها لا من غيرها وقد تكون
اصولا الا يرى ان حروف هوى منها مع انها اصول كلها وانما
يعرف كونها زائدة من كونها اصلا بان تزن الاصل بالفاء والعين
واللام وتخرج الزائد بلفظه لا تقابله فاء ولا عينا ولا لاما تقول
ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل
ومضروب وزنه مفعول ويكرم وزنه يفعل واستخرج وزنه استفعل
وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه فعال وعلى هذا ولم يرد في
امر الغائب من حروف العلة مع انها اولى الحروف بالزيادة حتى

حتى لا يجتمع حرفا علة احديهما للامر والثانية للمضارعة وكسرت
اللام اي لام الامر مع ان من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف
واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون لانها مشابهة
باللام الجارة في الصورة وانما شبهت بها لان الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء اي بمقابلة الجر فيها لان في الفعل الرفع والنصب
بمقابلة الرفع والنصب في الاسم وفي الاسم جر وليس في الفعل
جر لما عرف في موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجر
في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل
صورة الجار وعومل به معاملة الجار في الكسر واسكنت
لام الامر بالواو والفاء بمعنى يسكن اللام بعد الواو والفاء
اكثر لكون اتصالها بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار
الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معهما ككلمة واحدة
على وزن فخذ وكتف باسكان العين واما ثم فمحمول عليهما
لكونها حرف عطف مثلهما لكون لا يكثر السكون بعدها كثرته بعدهما
لكون حروفها اكثر من واحد نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب
كما اسكن العين في فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح العين ويجوز
(margin note: الفاء وكسر صح)
فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة كما ذكر ويجوز سكون
العين مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليها ويجوز كسر الفاء
والعين لكون حرف الحلق قوية فتستتبع ما قبلها وكذا يجوز
كل ما جاء في فخذ في كل ثلاثي عينه حرف حلق مكسور من اسم او
فعل نحو شهد وتطيره اي نظير لام اللام في الاسكان في الواو
وهو بسكون الهاء وفي الفاء فهو بسكون الراء تشبيها له
بما ضم عينه من نحو عضد فكما يقال عضد بالسكون يقال وهو بالسكون

وحذفت حرف الاستقبال في امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف
لكثرة استعماله اذ اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما يجئ
انشاء الله تعالى وكان القياس في الامر للفاعل المخاطب ان
يكون باللام كالامر الغايب لان الطلب في الامر انما هو في اللام
لان اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لاجله كما اشرنا اليه
فكان قياس امر الفاعل ايضا ان يكون باللام لكن لما كثر
استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق بينه و
بين مخاطب المضارع لا بينه وبين امر الغايب بدليل قوله
فياسيأتي للفرق بينه وبين المضارع فقوله وعين الحذف
اى حذف اللام وحرف الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغايب
للكثرة اى لكثرة استعمال هذا الجنس فالتخفيف به اولى ناظر
الى قوله وحذفت لا الى قوله للفرق ومن ثم اى ومن اجل ان حذف
اللام وحرف المضارعة في امر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال
لا تحذف حرف الاستقبال مع اللام في مجهوله اى المخاطب
اعني يقال لتضرب باللام والتاء لقلة استعماله اى المجهول
واجتلبت الهمزة وتخصيصها بالاجتلاب لكونها اقوى و
الابتداء بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة اذا كان
ما بعده ساكنا للافتتاح اى ليمكن الابتداء اذ الابتداء
بالساكن متعذر واما اذا كان بعده متحركا فلا احتياج اليها
نحو دحرج من تدحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل
في تحريك همزات الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور فيه
من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل
في تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب عن الاعراب

ب لامتناع دخوله في قبيلين وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول
اخويه في المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك حرك بما هو اقل
وجودا في الاعراب واكثر شبها بالسكون الذي وجد في
بعض من المعربات دون بعض ولان السكون والجزم عوض
في الفعل من الكسر في الاسم فعوض الكسر من السكون ايضا ولان
وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء ولا افعال
منه القدح المعلى وناهيك نوعا الاوامر من الافعال المشددة
والاواخر وما يجزم منها بانواع الجوازم وعند كثال الاكثر له
حكم الكل فتقدمت الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين و
الاحتياج الى التحريك ومعلوم ان لا مدخل للجر في الافعال
فافادت الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر
وكون الكسرة طاردة الحكم المتقدمة المعلومة بخلاف اختيها
فانهما تفيدان الخلاص فقط والمفيد بفائدتين اولى بان يكون
اصلا فالكسرة اصل في تحريك الساكن وانما سميت المجتلبة للافتتاح
همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك
يسميها الخليل سلم اللسان ولم تكسر الهمزة في مثل اكتب
اى فيما كان عين المضارع منه مضموما مع انها همزة وصل بل ضمت
لان الهمزة او الشان والثاني قوي من جهة المعنى وان كان
ضعيفا من جهة اللفظ لان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف
الا انه كثير في عبارات المصنفين بتقدير الكسر اى كسرها يلزم
الخروج من الكسرة اى من كسرتها الى الضمة اى ضمة العين وهو ثقيل
ولا اعتبار للكاف الساكن في المنع عن ذلك الخروج لان الحرف
الساكن لا يكون حاجزا مانعا حصينا قويا عندهم اى اهل هذا الفن

ومن ثمة اي ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا جعل واو
قنوة ياء ويقال قنية مع ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون لما
كان ساكنا جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو وهو القاف وهو
مكسور فقلبت الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة في مثل اكتب بل تضم للاتباع
اي لاتباعها للعين في الضم لان خفة الموافقة بينهما الاثقلين
غالبة على ثقلة المخالفة بين الثقيل والاثقل وفتح الف ايمن
اي همزته ويجوز اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك
على ما قيل واما مجازا لكونها على صورته في بعض المواضع كما يجيء ان
شاء الله او لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعوارض
ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت
صارت ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف
اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا
مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج والاصل الكسر لما عرفت لانه
جمع يمين والف للقطع لانه افعل والفه مفتوحة ثم جعل للوصل
اي عومل معاملة الف الوصل بان اسقطت في الدرج لكثرته اي
لكثرة ايمن استعمالا وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ولا شك
ان التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل تسقط الهمزة في اللفظ ولا خفة
مثل السقوط وفتح الف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه في
الدرج لكثرته استعمالا ايضا اي كايمن واعلم ان حرف التعريف
عند سيبويه هي اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها الكسر
لكثرة استعمال اللام وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف وانما
حذفت عنده همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال ال وعند
المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام

لم بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت
هذا فنقول الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب
المبرد وهو الظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى هذا
معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا
للوصل الا انه عومل به معاملة الف الوصل بان اسقط في الدرج
لكثرة هذه الالف استعمالا كما ان الف ايمن عومل به معاملة
الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمالا ويحتمل ان يكون
اشارة الى المذاهب الثلثة ويكون اضافة الالف الى
التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وح معنى
كلامه وفتح الالف الملابس للتعريف على تقدير كونه للوصل و
لم يكسر مع ان الاصل فيه الكسر لكثرة استعمال اللام ولخفة الفتحة
وفتح ايضا على تقدير كونه وحده للتعريف او مع اللام لانه للتعريف
اما وحده او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه عومل به معاملة
الف الوصل فاسقط في الدرج كما ان الف ايمن عومل به معاملة
الف الوصل فاسقط لكثرة استعمال الالف او المجموع و
فتح الف اكرم مع ان ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن
وعين المضارع ليس بمضموم لانه ليس الف الامر اي من جنس الالف
الذي زيد للامر حتى يكسر بل الف قطع محذوف من تاكرم طردا
للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكنا بل متحرك
في التقدير اذ اصله تاكرم بالهمزة لكون ما فيه على اكرم فجاؤا
بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن التلبس من الامر من الثلاثي
المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس بالامر من
الثلاثي المجرد ولانه على حذف الهمزة وهو اجتماع الهمزتين

او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف حرف المضارعة
من تكرم اذ يحمل فيه وجود حرف المضارعة ردونا على فتحها الا ان
الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار وانما حذفت
الهمزة من تاكرم لاجتماع الهمزتين في اكرم فانه مستكره ولا
يحذف الف الوصل في الخط مع ان الخط تابع للفظ حتى لا يلتبس
الامر من علم بكسر العين وتخفيفه بامر علّم بفتح العين وتشديده
فان قيل يعلم بالاعجام وهي الحركات والسكنات والنقاط
والتشديدات والمدات جمع عجم كفوس وافراس وهو ما
يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه قلنا الاعجام ترك
تركا او حينا كثيرا فيحصل الالتباس ومن ثمة اي ومن اجل ان
الاعجام ترك كثيرا فرقوا بين عمر بضم العين وفتح الميم وعمرو
بفتح العين وسكون الميم بالواو بان كتبوه في الثاني حالة الرفع
والجر دون حالة النصب لان الف التنوين تخلفه حالة النصب
لانه منصرف بخلاف الاول ولم يعكس بان يكتبوه في الاول لان
الثاني خفيف وذلك ظاهر والزيادة بالخفيف اولى وحذفت
الالف في الخط في بسم الله من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها للوصل
لكثرة الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف ولا يحذف الالف
في اقرا باسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما في بسم الله الرحمن الرحيم
لقلة استعماله وان كانت في لفظ الاسم وينجزم اخره اي
اخر الامر في الغائب باللام اجماعا اي اجمع النحاة من البصريين
والكوفيين على انجزامه اجماعا او حكموا بانجزامه مجمعين لان
اللام مشبهة بكلمة الشرط اعني ان لانها اصل الباب في النقل
فكما ان ان تنقل معنى الماضي اذا دخل عليه الى الاستقبال نحو ان

ان ضربت ضربت كذلك اللام اذا دخل على الجزم ينقل معناه الى
الاستقبال نحو ليضرب زيد فلما شابهت بها فيه عملت عملها وهو
الجزم وكذلك المخاطب اي مثل امر الغائب امر المخاطب في كونه
معربا مجزوما عند الكوفيين لان اصل اضرب لتضرب بالتاء
كما هو القياس لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق
عندهم اي عند الصرفيين من البصريين والكوفيين ومن ثمة
اي ومن اجل ان الاصل اضرب لتضرب قراء النبي ع وبذلك
فلتفرحوا بالتاء على الاصل والجمهور موضع فافرحوا قيل ان النبي ع
لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب
والتاء للحاضر فحذفت اللام من لتضرب امر المخاطب
لكثرة الاستعمال اي لكثرة استعمال جنس امر المخاطب بالنسبة
الى جنس امر الغائب ثم حذفت علامة الاستقبال وهي التاء
للفرق بينه اي بين امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف
اللام من لتضرب بقي تضرب فبقي الضاد ساكنا فاجتلبت
همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع
علامة الاستقبال اعني التاء فاعطي له اي للموضع موضع علامة
الاستقبال اعني الهمزة اثره اي حكم علامة الاستقبال وهو الاعراب
واتما اعرابه بالجزم فللام المقدرة اعطاء كما اي مثل ان اعطي
لفاء رب عمل رب في مثل قول الشاعر ومثلك اي فرب
مثلك فحذف رب واعطي للفاء عمله وهو الجر قوله حبلى صفة مثل
قد طرقت اي طرقتها اي اتيتها ليلا قوله ومرضع اي ذات
رضيع عطف على حبلى فالهيتها اشغلتها عن صبي ذي تمايم
جمع تميمة وهي التعويذ الذي يعلق في عنق الصبي حفظا من اصابة العين

قوله محولا اي اتى عليه حول كامل صفة ذي ولم يقل محول لئلا يلتبس
بما اشتق من الحوالة اعني المحيل وفي وصف تلك النساء بالحبل
والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذا تمائم وذا محول وفي جمع
تمائم اشارة الى كمال ميل النساء اليه اما في الوصف بالحبل والارضاع فظ
واما في وصف الصبي بذي تمايم فلان التميمة انما يجعل في عنق الصبي
اذا كان في غاية الحسن تخيف عليه من اصابة العين واما في جمع
التميمة فلان اهله لا يرضونه ولا يكتفون بتميمة واحدة او
تميمتين لفرط محبتهم واما في الوصف بالاحوال فلانه في تلك
الحال يظهر منه من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات
المرغوبة الشهية ما لم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا
في القلوب اكثر مما قبلها وبعدها واما عند [illegible] (فلو اي البصريين)
امر المخاطب بغير اللام مبني على السكون لان الاصل في الافعال
البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة منتفية فيها فوجب البناء وفي هذا خلاف لا يظهر
ثمرته الا في اطلاق المجزوم على امر الغائب واطلاق الجزم على
سكونه وفي اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف
على سكونه وانما اعرب المضارع مع كونه من الافعال لمشابهته
تامة بينه وبين الاسم كما مر فلا ينتقض بالماضي وانما بني الماضي
على الحركة لمشابهته بينه وبين الاسم في الجملة اعني في وقوعه
صفة للنكرة كما مر ولما لم يبق المشابهة بوجه من الوجوه بينه اي
بين الاسم وبين الامر للمخاطب بحذف حرف المضارعة
لا في الحركات والسكنات وذلك ظ ولا في وقوعه صفة
للنكرة لانه صار انشاء والانشاء لا يقع صفة الا بتاويل بني

بني على السكون الذي هو اصل في البناء ومن ثمة اي ومن اجل ان بناء
الامر المخاطب انما هو لعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة
حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى قيل قوله
فلتفرحوا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود علة الاعراب
وهي حرف المضارعة وزيدت في اخر الامر مطلقا غائبا كان
او مخاطبا معروفا كان او مجهولا نونا التاكيد احديهما ثقيلة و
الاخرى خفيفة لتاكيد الطلب نحو ليضربن ليضربان ليضربن
لتضربن لتضربان لتضربن ليضربنان للغايب وكذلك
ليضربن على صيغة المجهول الخ وكذلك زيدت في اضربن الخ
اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان للمخاطب وكذا
لتضربن اه للمجهول وفتح الباء اي حرك بالفتح في ليضربن مع
ان اصله السكون فرارا عن اجتماع الساكنين هذا علة التحريك
واما تخصيص الفتح فللخفة وللصيانة للفعل عن ان الجر في الكسر
وللاحتراز عن الثقل والالتباس في الضم وفتح النون الثقيلة
اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع الساكنين
ولا للضم والكسر لمكان الثقلة فتعين الفتح للخفة المناسبة
للتشديد وحذف واو ليضربوا عند اتصال نون التاكيد به
فقيل ليضربن اكتفاء بالضمة مع است[illegible] الكلمة بنون التاكيد
وان كان اجتماع الساكنين على حده وحذف ياء اضربي
عنده فقيل اضربن اكتفاء بالكسرة ايضا كذلك ولم تحذف الف
التثنية اكتفاء [illegible] ليضربان حتى لا يلتبس المثنى بالواحد
في الوقف ولالتباس في ليضربوا واضربي للفرق بالضم والكسر
وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح للخفة

بالفتحة صح

مشابهته اى لاجل المشابهة بنون التثنية فى وقوعها بعد الالف
وهذه العلة موجودة فى الالف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم
الف التثنية اذ الاشتراك فى العلة يوجب الاشتراك
فى الحكم فلذلك لم يذكر حكم الالف الفاصلة وحذف النون التى
تدل على الرفع فى مثل هل يضربانّ اى فى الامثلة الخمسة التى هى يفعلان
وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها
نون التاكيد وانما اورد كلمة هل ليكون يضربان طلبا ويصير
محلا لدخول نون التاكيد لان ما قبل النون الثقيلة يصير مبنيا
لانه اعرب لمشابهة الاسم ولما اتصل به النون التى لا تتصل الا
بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة
كما فى بعلبك ولما تعذر الاعراب سواء كان بالحروف او الحركة
اذ الاعراب فى الوسط رد الى ما هو اصل الفعل من البناء وحذف
علامة الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء ولم يحذف
نون التاكيد لئلا يبطل الغرض وادخل الالف الفاصلة فى
ليضربنانّ اصله ليضربننّ فرارا عن اجتماع النونات اذ لا
يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون التاكيد
للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بشئ واختص الالف للخفة
وحكم النون الخفيفة فى حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون
الاعراب معها مثل حكم النون الثقيلة الا انها اى الشان اى
لكنه لا تدخل بعد الالفين الف التثنية والالف التى وجب
دخولها قبل الخفيفة فى جمع المؤنث حملا على الشديدة
وان لم يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ
الاصل عدم الزيادة الا يرى ان يونس حين ادخلها فى فعل

فعل الجماعة ادخل الالف وقال اضربنانْ دون اضربنْ وما قيل ان اصالة
الثقيلة انما هى عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجرى على
الاصل فى جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم يقتضى
اصالة الخفيفة لان التاكيد فى الثقيلة اكثر فالمناسبة ان يعدى
من الخفيفة اليها ليس بشئ لان اصالة الثقيلة انما هى فيما وضعت له
اعنى التاكيد وهى كذلك اذ الثقيلة افادته الخفيفة ولا شك ان ما
يفيد معنى اصل فى افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده دون
ذلك واصالتها بهذا المعنى متفق عليه وما نقل من الكوفيين فانما
هو بمعنى ان الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه
وقوله مع ان الفرع لا يجب ان يجرى على الاصل فى جميع الاحكام
صحيح اذ لم يلزم من عدم الجريان عليه مفسدة واما اذا لزم من عدم
الجريان عليه فساد فكلا وههنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية
الفرع على الاصل وقوله فالمناسب ان يعدى من الخفيفة اليها
مدفوع بما ذكرنا ان الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين على غير حده
شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان
الروابط بين الحروف الحركات فان فقدت فى اثنين منها لا
يمكن ربط احدهما بالاخر ولا يجوز حذف احدهما اذ فى حذف الالف
من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن جمع الاناث يلزم بطلان
العمل واجتماع النونين وفى حذف النون يلزم بطلان الغرض و
تحريك النون خلاف وضعها وحده اى مرتبة فى الجواز التى
لا يجوز ان يتجاوز باقيه ويجوز فى غيرها هو ان يكون الاول حرف
لين والثانى مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع
عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثانى

من الساكنين كلا ساكنا فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص
سكونهما وغير حده خلاف ذلك وعند يونس والكوفيين
تدخل الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة باقية على السكون
عند يونس اعتبارا بمد الالف حركة كقراءة نافع محياي بسكون
ياء الاضافة وصلا ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه
حمل قوله تع ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة عامر
برواية ابن ذكوان وكلاهما اي كلا نوني التاكيد تدخلان في سبعة
مواضع لوجود معنى الطلب فيها في الجملة ففي بعضها بحسب
نفس الامر ودلالته عليه اما مطابقة وهي الخمسة الاول او التزاما
وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب
الا ان الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه فيلزم الطلب
اي طلب جوابه واما نحو قوله تع لاغلبن محمول على الغالب
وفي بعضها لا بحسب نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب
في نفس الامر وهو السابع ثم ان الطالب انما طلب في العادة
وغالب الامر ما هو مراده فكان ذلك مقتضيا لتاكيده لان
غرضه في تحصيله والطلب انما يتوجه على المستقبل الغير الموجود
فان التاكيد لا يكون الا في المستقبل وقيل الحاصل في الزمان
الماضي لا [illegible] يحتمل التاكيد واما الحاصل في الزمان الحاضر فهو
وان كان متحملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف
بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب
في الاغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التاكيد
بغير الموجود والا ليق بالتاكيد اعني الاستقبال اعد بالامر
مطلقا كما مر نحو ليضربن واضربن وليضربن واضربن وثانيها

ثانيها النهي كذلك نحو لا تضربن ولا يضربن وثالثها الاستفهام نحو
هل تضربن ورابعها التمني نحو ليتك تضربن وخامسها العرض بفتح
العين وسكون الراء نحو الا تضربن فالهمزة فيه للاستفهام دخلت
على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب
لا يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد
منه بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب فطلبه منه وسادسها
القسم اي جوابه نحو والله لا تضربن والجملة القسمية اعني اقسم
والله انشاء وجواب القسم اعني لا تضربن خبر وسابعها النفي
ويدخلها نونا التاكيد دخولا قليلا لمشابهته لاجل المشابهة بالنهي
في الصورة وفي انهما غير موجبين وفي كونهما حرفيهما لفظ لا نحو
لا تضربن والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل الامر
في جميع الوجوه التي ذكرت من كونه مشتقا من المضارع واحكام
نون التاكيد لانه اي لكن النهي مطلق معرب بالاجماع من
الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه ونحي المجهول وهو ما حذف
فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء المذكورة قوله
من الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضرب
زيد في ضربت زيدا الى اخره ومر بزيد في مررت بزيد ومن
المستقبل نحو يضرب زيد في يضرب خالد زيدا الى اخره
ومن الامر نحو ليضرب ومن النهي نحو لا يضرب وانما لم يذكرهما
اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته استغنى
بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك في الصورة ان مجهولهما
مثل مجهوله والغرض من وضعه اي من وضع المجهول واقامة
المفعول مقام الفاعل اما تبيين لخساسة الفاعل واظهارها

فان قلت نفس خساسة الفاعل لا يصلح ان يكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منهما انما هو تبيين لخساسته واظهار لها كما شتم الامير اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل تطهير اللسان عنه او تبيين لعظمته كضرب اللص فجعل تركه تطهيرا له عن اللسان او تبيين لشدته [illegible] لكن الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه كخلق الله او خوفا عليه واختص المجهول بصيغة فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه اى معنى المجهول غير معقول وهو اسناد الفعل الى المفعول واسناد الفعل لمن صدر عنه اعنى الفاعل فجعل صيغة ايضا اى كمعناه غير معقول وهي فعل ليتناسب اللفظ والمعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي في المجهول الى وزن فُعِلَ دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر ببعض الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثمه اى ومن اجل ان صيغة فعل غير معقولة لا يجي على هذه الصيغة كلم اصلا في كلام العرب الا وُعِلَ

عل بضم الواو وكسر العين وهو معز الجبل ودئل بالضم والكسر ايضا وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاعت في كلامهم ويجي في المستقبل على يُفْعَلُ بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر لان هذه الصيغة اعني يفعل مثل فعلل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى في الحركات والسكنات ولا يجي عليه اى على يفعل كلمة في كلامهم ايضا اى كما لا يجي على فعل فيكون هذه الصيغة غير معقولة ايضا فتناسب اللفظ والمعنى ويجي المجهول في الابواب الزوائد من الثلاثي كلها اى مما زاد حروفه على ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم الحرف الاول وكسر ما قبل الاخر في الماضي نحو اكرم ودحرج وبضم الاول اى بضمة اصلية كانت كما في الرباعيات او عارضة كما في غيرها وفتح ما قبل الاخر اى بفتحة اصلية كانت كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل او عارضة كما في غيرها في المستقبل نحو يدحرج ويكرم ويمتدح ويستخرج تبعا للثلاثي فيما الا في سبعة ابواب بضم اول المتحرك مع ضم [illegible] في الماضي وكسر ما قبل الاخر وهي تفعل وتفوعل وعلم حكم تفعلل منهما وافتعل وانفعل وافعنلل وافعل واستفعل وافعوعل وحكم افعول وافعنلى وملحقيه علم منهما وضم الفاء في الاولين اى في تفعل وتفوعل ولم يقتصر على ضم الاول فيهما حتى لا يلتبسا اى الاولان ذكر المتعدد في هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى اعتمادا على فعل بالتشديد في تفعل وفاعل في تفوعل في الوقف وضم اول المتحرك في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول

بالامر للحاضر في الوقف يعني اذا قلت وافتعل بفتح التاء في
الماضي المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت وافتعل في
الامر الواو بهما مثله في وافتعل لا العطف افتعل على افتعل يعني
اذا قلت وافتعل وافتعل احدهما في الماضي والاخر في الامر
ويحتمل ان يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا على افتعل
لا على وافتعل فيكون تقديره وافتعل وافتعل يلزم الالتباس
فضم التاء في الماضي المجهول لازالته نقض الباقي ... وهو الا
الاخيرة عليه اى على افتعل **فصل** في اسم الفاعل قال ابن الحاجب
وبه سمي اى بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي
لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم الفعل
والمستفعل وفيما قال نظر لانه ليس المقصود بقولهم اسم الفاعل
اسم الصيغة الاتية على وزن فاعل بل ارادوا اسم ما فَعَلَ الشئ
وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم ما وقع عليه الفعل يعني
انما سمي به ضارب لانه اسم ما فعل الشئ وهو الفاعل اللغوي
وهذا اسمه وانما لم يقولوا اسم المفعل والمستفعل بمعنى
الذى فَعَلَ الشئ اذ لم يات المفعل والمستفعل بمعنى الذى
فعل الشئ وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل
كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له
هذه الصيغة اى الصيغة التى تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل
ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وهو
اسم يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات من المضارع
يخرج المصادر واسماء الزوات وانما حكم بكونه مشتقا من
المضارع دون غيره لموازنته اياه في الحركات والسكنات و

والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق من الماضي فكانه نظر الى ان الماضي
اصل بالنسبة الى المضارع وان التصرف في الاشتقاق من الماضي اقوى
وقوله لمن قام به الفعل في الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو وانا
مقترب من فلان متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث
نسبت بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون
الاخر الا ان قيامه ينسب الى ما ينسب اليه الحدث صريحا ولا
يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا فكانه قام باحدهما معينا يخرج اسماء
المفعول والموضع والزمان والالة دون افعل التفضيل
لان زيادة الكرم مثلا اكرم فيصدق عليه انه قام به الفعل و
الاولى ان يقول لما قام وذلك لان المجهول امره يذكر بلفظ ما
واسم الفاعل لم يوضع للشئ باعتبار كونه فاعلا بل وضع بمعنى
قائم بذات عاقلة كانت تلك او غير عاقلة ولعله قصد
تغليب العاقل على غير العاقل وقوله بمعنى الحدوث
بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق
وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم يخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار
وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل
فيقال في حسن حاسن الان او غدا وكذلك يخرج
افعل التفضيل لان معناه ليس بمقيد باحد الازمنة كالصفة
المشبهة فمعنى كريم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادته لا
انها حدثت له واشتق اسم الفاعل منه اى من المضارع
لمناسبتهما اى لمناسبة كل من اسم الفاعل والمضارع للاخر
في الوقوع صفة للنكرة وغيره من المشابهات التى مر ذكرها

واعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس وصيغته اى
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد متعديا كان او غيره على وزن
فاعل غالبا لانه قد يجئ على وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما
ترك هذا القيد بناء على انه سيذكر هذين الوزنين و
حذف علامة الاستقبال من يضرب لئلا يتوهم من اول
الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي
وخص الالف بالزيادة من سائر الحروف المد لخفتها بين
الفاء والعين لان الادخال في الاول يصير به اسم الفاعل
مشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف الذى هو الاصل لخفته نحو
انصر واضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس
بالامر في الوقف وبالمتكلم المجهول في مثل يعلم ويلزم النزول
من الضمة الى الكسرة في مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس
بالامر في مثل يضرب ويعلم ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة
في مثل ينصر لا مجال لابقائه على السكون وان الادخال
في الاخر يصير به مشابها بتثنية الماضي بعد تحريك الفاء للضرورة
وكسر عينه اى عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم منه
حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء على الكسر والتزام بذكره
لان اسم الفاعل بتقدير النصب اى الفتح المطلق لقب
حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة
للمشابهة الصورية اى بتقدير نصب عين المضارع كاشتقاقه
منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله
منصوبا يصير مشابها بماضي المفاعلة وكان التزام الزيادة
بعد حذف علامة الاستقبال لدفع التباس بالماضي و

وان كان من غير هذا الباب فلو اختاروا بهذه المشابهة لوقعوا
فيما فروا فيه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما يشتغل
اسم الفاعل وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اى كتقدير
النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن ابقى وترك
الاسم الفاعل مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس
اولى من اختيار الثقل لان لغتهم سالمة عن بشاعة وثقلة
وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار الالتباس بالماضي
لان الامر ماخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل
ماخوذ من المستقبل ايضا على ما ذكره ولهذه المناسبة اختير اتحادهما
في الصيغة ومجئ الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به
الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك
وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت
وقولنا فقط ليخرج افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له
يقوم به الزيادة ايضا وباقي القيود ظاهر ولم يتعرض لتعريفها
وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل
حتى عدا عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل وكذلك لم يعدهما
في المشتقات من المصدر واوردهما في فصل اسم الفاعل
وانما قدمهما على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي لانهما
مختصان بالثلاثي على هذه الابنية اى ليست صيغ الصفة
المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجروا فيها
على قياس يضبط باصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها
مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم ياتت
شئ منها على القياس الا الالوان والحلى والعيوب الظاهرة

فانها انث منها على افعل كابيض وابلج واعور نحو فرق بفتح الفا
وكسر العين وهذا غالب من فعل بالكسر وشكس بفتح الفاء وسكون
العين من فعل مكسور العين وصلب بضم الفاء وسكون العين
وملح بكسر الفاء وسكون العين وحسن بفتحهما وخشن بفتح
الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحهما وهذه
السبعة من فعل مضموم العين ولذلك ذكر خشن وعطشان
بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين واحول
بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وهو اى وزن احول
مختص بباب فعل مكسور العين الا ستة منه فانها يجيء من
فعل بضم العين نحو احمق واخرق وآدم وارعن واسمر
واعجف وزاد الاصمعي على هذه الستة الاعجم وقال انه من
فعل بالضم ايضا وقال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو لغة
في حمق بضم العين وكذلك اى كما ان حمق يجيء بالضم يجيء خرق
وسمر وعجف اعني فعل بضم العين لغة فيهن اى في هذه الثلثة
يعني اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم ويجيء
افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل
على غيره وهو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في المصدر
المشتق وهو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزائد وغالب
ويخرج نحو طائل اى زائد في الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشرر خففا بالنقل والاستغناء
لكثرة الاستعمال وقد تستعملان على القياس في لغة ردية
وعليها جاء قولها صغراها وشراها هذا من قول امراة قالت
لخليلها اني اتهاوث فاذا وفنوف فاتني ليلا فاخرج واذ

او جنب بضمهما

واذهب بي الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المراة ما قالت
واخرجها الرجل وانطلق بها ايا ما الى مكان اخر ثم تحولت الى الحي
بعد برهة فبينا هي ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت
اليها الكبرى فقالت اختي والله قالت الوسطى صدقت والله
قالت المراة كذبتما ما انا لكما بام ولا لابيكما بامراة فقالت
لها الصغرى اما تعرفان محيانا او تعلقت وحرفت
فقالت الام عند ذلك صغراها شراها وانما يجيء افعل التفضيل
الفاعل بشرط كونه من الثلاثي احترز به عن الرباعي المجرد والمزيد فيه
فانه لا يجيء منهما حال كونه غير مزيد فيه اى في الثلاثي بشرط كونه
ما ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه ولا ما كان في
حكمه من الرباعي المجرد والمزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروفها
في افعل فانه لم تحذف منه شيئا وان حذفت الزوائد وقلت
هو اخرج من استخرج مثلا يلتبس بافعل من الثلاثي اى لم يعلم
ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولا يجيء ايضا
من لون ولا عيب اى لا يجيء من عيب على القياس ظاهرا
كان العيب او باطنا واما ما جاء من العيوب الباطنة نحو
اجهل واحمق واضل فهو على غير القياس فعلى هذا لا يحتاج الى
تقييد العيب بالظاهر كما فعل الزمخشري وصاحب اللباب
والمصنف وغيرهم الحمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة
لان الث[؟]ن فيهما اى في اللون والعيب يجيء افعل للصفة
فيلزم الالتباس اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل ايضا فقيل
اسود مثلا لم يعلم ان المراد ذو سواد او زائد في السواد
وان قصد تفضيل الزائد على الثلاثي وتفضيل اللون والعيب

توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا واحسن
بياضا واكثر دحرجة واقبح عمى ولا يجيء افعل لتفضيل المفعول
حتى لا يلتبس تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب
لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية فان قيل لم [illegible]
لا يجعل على العكس بان يجيء افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل
حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعل للفاعل اولى من عكسه لان
الفاعل مقصود حيث لا يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة
في الكلام لان الكلام يتم بدونه فنا[ده] للمقصود اولى وايضا
يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول اذ المفعول الاول
فاعل في الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول
لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة
لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ولبقي كثير من الافعال بلا تفضيل
لان المفعول لا يجيء من اللوازم والفاعل عام ونحو اشغل
اي اكثر مشغولية من امراة ذات النحيين اي الزقين وقصتها
معروفة لتفضيل المفعول وهو اي فلان اعطاهم اي اكثرهم
عطاء للدينار واولاهم اي اكثرهم ايلاء اي اعطاء للمعروف
من الزوائد لانهما من المُعطى والمُولى بضم الميم وكسر العين
واحمق اي اكثر حماقة من هبنقة اسم رجل وقصته مشهورة
من العيوب فلا يقاس عليه ويجيء اسم الفاعل على وزن فعيل
نحو نصير بمعنى ناصر ويستوي فيها اي في فعيل المذكر والمونث
في المفرد والتثنية والجمع في جميع الاوقات اذا كان فعيل
بمعنى المفعول وذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل بمعنى
مقتول ومقتولة ورجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروح ومجروحة

وامّا اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرق بالتاء
خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة واكتفى في الالتباس
بالفاعل بالقراين اذ الالتباس بالاقرب اشكل فرقا اي
يستويان بلا فرق للفرق بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى
المفعول مع ان التمييز حاصل بالموصوف ويعلم من هذا ان
فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمونث
سواء اجريا على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامراة نصيرة
ومررت بنصير زيد ونصيرة هند اهو الاكثر والاقل انه لا يلزمها
الهاء ولم ينعكس لان الاصل عدم الاستواء فاعطي للفاعل
الذي هو الاصل الا اذا جعلت الكلمة اعني فعيلا من عداد
الاسماء وقبيلها دون الصفات فح لا يستوي في فعيل الذي
بمعنى المفعول المذكر والمونث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون
دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف
مذكورا نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة وصبي لقيط وصبية لقيطة
فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا نظيره اطلاق احمر على شخص
له حمرة وارادة انه شخص ذو حمرة ويجوز اطلاقه على شخص له
حمرة فيكون صفة وتسمية شخص له حمرة وارادة ذلك
الشخص الاحمر فح لا يجوز اطلاقه على شخص اخر له حمرة بهذا الوضع
فيكون اسما ويشبه به اي بالفعيل الذي بمعنى المفعول ما اي
الفعيل الذي هو بمعنى الفاعل فيستوي فيه المذكر والمونث
لموافقته له في اللفظ نحو قوله تع وما يدريك لعل الساعة
قريب وقوله تع ان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى
قارب والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة

وقيل ان قريبا هنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المونث
يجوز تذكيره حملا على لفظ اخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم او بمعنى
ان رحم او لانه في كلام حذف اي ان رحمة الله شئ قريب
او اثر رحمة الله قريب هذا على الاكثر واما على الاقل فلا
حاجة الى التاويل ويجئ فعول للمبالغة اي لمبالغة الفعل و
تكثيره نحو منوع بمعنى كثير المنع ويستوي فيه اي في فعول المذكر
والمونث اذا كان فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف
نحو امراة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء
في الفرق بين المذكر والمونث بالموصوف والاكتفاء بالقرائن
في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكره الفقير
واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع
الالتباس بين المذكر والمونث ويقال في فعول بمعنى المفعول
ناقة حلوبة وحلوبة بالتاء في المونث ذكر الموصوف او لا فرقا
بين المذكر والمونث واما الفرق بين الفاعل والمفعول
فموكول الى القرائن كما في فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف
ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمونث بدخول التاء في
المونث اكتفى في صور عدم الاستواء بذكر امثلة المونث
نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم منه بقاء المذكر على حاله
واعطي الاستواء بين المذكر والمونث في فعيل اذا ذكر الموصوف
المفعول متعلق باعطي واعطي في فعول اذا ذكر الموصوف
للفاعل طلبا للعدل بينهما اي لئلا يكون الاستواء لاحدهما
وعدم الاستواء للاخر فيما لم يعكس لان في فعول ثقلا
لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال

فعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة فاعطي
لما هو كثير الاستعمال ويجئ للمبالغة في الفعل من الفاعل قول
صبار فاعل يكنى بفتح الصاد وتشديد العين وسيف مجذم
بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين بالجيم او الخاء او الحاء الغير
المعجمة وبالذال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع وهو
اي وزن مجذم مشترك بين الالة كالمثقب ولهذا ذكر السيف
بتعيين كونه مثالا للمبالغة وبين مبالغة الفاعل لمجذم و
فسيق بكسر الفاء وتشديد العين وكبار بضم الفاء وتخفيف
العين كعجاب وطوال بضم الفاء وتشديد العين وهذا
مشترك بين جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة
الفاعل ولم يذكر اشتراكه بينهما اكتفاء باشارة اليه في المجذم
مع اشتهار امره في الجمع وعلامة ونسابة بفتح الفاء وتشديد
العين فيهما واورد مثالين اشارة الى كثرة استعمال هذا
الوزن بالنسبة الى اخواتها الحقه بالتاء ونحو جبار لشهرة امره
في كثرة الاستعمال لم يحتج الى الاشارة اليها وراوية بكسر
العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح
العين لمبالغة اسم الفاعل وضحكة بضم الفاء وسكون العين
لمبالغة اسم المفعول والاولى تاخيره عن اوزان مبالغة اسم الفاعل
اجمعا لانه لما ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه ومجذامة
ومقام ومعطير بكسر الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوي
المذكر والمونث في التسعة الاخيرة وهي من علامة الى معطير
الالة في السبعة الاولى بالتاء في المذكر والمونث وفي الاخريين
بدون التاء فيهما لقلتهن في الاستعمال فانها تقتضي الخ

اي عالم بالانساب ح

من روى الحديث ح

اي كثير الضحكة ح

اي رجل يضحك منه ح

اي كثير القطع ح

لايكون الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء و يعلم منه
ان غيرها على الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث
واما قولهم مسكينة بالتاء في المؤنث مع انه على وزن معطير
وهو من التسعة الاخيرة فمحمول على فقيرة حمل النظير على النظير
لانه بمعناه وهذا كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا هي
عدوة الله بالتاء وان لم يدخل الهاء اي التاء اطلق عليها الهاء
لصيرورتها هاء في الوقف في فعول الذي للفاعل حملا لها على
صديقة بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد
سبق ان الهاء يدخل عليه وانما حملوه عليه لانه اي صديقه
نقيضه اي عدوه في المعنى لانه ما ليس بعدوه وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من باب غير الثلاثي المجرد اي مما يكون حروفه زائدة
على ثلثة مطلقا على صيغة المستقبل اي مستقبل ذلك الباب
كائنة بميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة بعد حذف
حرفه وكسر ما قبل الآخر لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر
تبعا لمستقبله فيما اذا كان المستقبل مكسور العين وتبعا
لمكسور العين فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج
ومتضارب ومتكسر فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حرف
العلة التي هي الاولى بالزيادة اما الواو فلانه لا يزاد في الاول لما
واما الياء فلعدم الفائدة في زيادتها اذ لا معنى لحذف حرف
ثم الاتيان بمثله ولو فعل يلزم الالتباس ح واما الالف
فلالتباس بالمتكلم وقرب الميم من الواو في كونه شفوية وضم
الميم اذ لا مجال للكسر لان الحرف الذي اقيم هو مقامه اعني حرف
المضارعة اما مضموم كما في الرباعي او مفتوح كما في الخماسيات

ت والسداسيات فالوجه ان يضم او يفتح فاختير الضم دون الفتح
للفرق بينه اي بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس
باسم المكان من الثلاثي المجرد المكسور العين وكذا نحو مستباب للفاعل
على صيغة المفعول والقياس مستبب بكسر ما قبل الآخر لانه من استبب
ويافع فاعل والقياس موفع بضم الميم وكسر ما قبل الآخر لانه من
ايفع وذلك لا يقاس عليه وبني ما قبل تاء التانيث على الحركة نحو
ضاربة اي اذا اتصل بآخر اسم الفاعل مطلق تاء التانيث
كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب وقوله لانه اي
ما قبل تاء التانيث صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال التاء به والاعراب
لا يجري في الوسط فبني تعليل للبناء لا للبناء على الحركة كما كان
آخر الكلمة في اتصال نون التاكيد به نحو اضربن واتصال ياء النسبة
نحو بصري بمنزلة وسط الكلمة فبني وانما بني على الحركة مع ان الاصل
في البناء السكون لعروض البناء وبني على الفتح للخفة **فصل**
في اسم المفعول سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة
هو المصدر لان المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب اي
اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر
لان الاصل هو الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وهو اسم
جنس شامل للغير المقصود مشتق فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة
من يفعل اي من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة
المشبهة وافعل التفضيل الفاعل واسماء الزمان والمكان و
الآلة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل
للمؤاخاة بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل او جرى مجرى الواقع
عليه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم

يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اعذر والوم لان اشتقاقه
من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار
اتصافه بالزيادة على المغير وان كان واقعا عليه او نقول هذا
القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز وصيغته من الثلاثي المجرد على
وزن مفعول غالبا وانما ترك هذا القيد اعتمادا على ما سبق
من ان فعيلا وفعولا لا يجي بمعنى مفعول وانما سمي به لانه اسم
ما فعل به على قياس ما ذكرنا في اسم الفاعل نحو مضروب
وهو مشتق من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما في الاسناد
الى مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزائد
للمضارعة بعد حذفه وحرك بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر
ادخال حرف العلة لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي وقرب
الميم من الواو في المخرج الشفوي فصار مضرب بضم الميم وفتح
الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس
باسم الالة فصار مضرب بفتح الراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس
بالموضع من يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء
وبالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها فصار مضرب
بضم الراء ثم اشبع الضمة لانعدام مفعل في كلامهم بغير الهاء
واما مفعل بالتاء نحو مكرمة فيكثر من كلامهم فتولد منها الواو
فصار هذا مضروب وغير مفعول الثلاثي دون سائر الافعال
مفعول م
اي باقي الافعال في الالتباس على تقدير ضم الميم اعني مفعول
باب الافعال فقد برد دون الموضع اي لم يغير الموضع اذ التبس
على تقدير ضم الميم فتح الراء وكسره مع ان بتغير احدهما يزول الالتباس
حتى يغير مفعول الثلاثي تشابها في التغير باسم الفاعل من الثلاثي

في اعني غير الفاعل من الثلاثي من يفعل بفتح العين ومن يفعل بضمها
الى فاعل بكسر العين والقياس فاعل بفتح العين من يفعل بفتح العين
وفاعل بضم العين من مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي
وان كان مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس
الزيادة فيه موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها كحركاته نحو
ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد ففيه تغير واما اسم الفاعل من باب
الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة في موضع الزيادة وفي حركة
العين فلا تغير فيه فغير المفعول من الثلاثي ايضا اي كالفاعل
للموافاة بينهما اي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما اما
من جهة الصدور كما في الفاعل واما من جهة الوقوع كما في المفعول
فيكون بين اسميهما ايضا فغير احدهما كما غير الاخر على ما هو مقتضى
الموافاة وصيغته اي صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد مطلقا
على صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا بفتح ما قبل الاخر لفظا او تقديرا
تبعا لفعله نحو مستخرج بفتح العين ومختار اصله مختير بفتح العين
والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم
مفعول منه بمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما
محلا للفعل فجعل اسمهما كاسمه واتحاد المصدر الميمي باسمهما
في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما **فصل** في اسم الزمان
والمكان من الثلاثي المجرد ولم يذكر اسم الزمان والمكان من
غير الثلاثي المجرد لان الغرض الاصلي في الفن بيان الابنية
وتفصيل احكامها وكيفية اخذ بعضها من بعض ولما لم يكن
لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل
بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى

ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان
استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما
كما اغنى اتحاد المصدر الميمى فى بعض الثلاثى معهما عن ذكر صيغة من
غير الثلاثى بسبب استدعائه حمل عليهما اسم المكان اسم مشتق
من يفعل على صيغة المبنى للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف
صيغه باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف فى عين
المضارع انما يكون فى المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول لان
عينه مفتوح ابدا تعين ان يكون مشتقا من المبنى للفاعل
ولهذا الوجه اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه
الفعل يخرج به غير المحدود وخص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان
احكامه واحال تعريف اسم الزمان وهو مشتق من يفعل لزمان
وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعمال
اسم المكان ولما جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة
حقيقة فى المكان ومجاز فى الزمان لمناسبة بينهما جرت
عادتهم فى العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك
التوهم واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما فزيدت الميم
موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت فى المفعول للمناسبة
بينهما اى المكان والمفعول فى كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل
ولم يزد الواو فى اسم المكان كما زيدت فى المفعول حتى لا يلتبس
اسم المكان به اى باسم المفعول وصيغته اى صيغة اسم المكان
من باب يفعل بفتح العين من الاقسام كلها مفعل مفتوح العين
للموافقة ومفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة الذى هى
مفتوح كالمذهب بالفتح من يذهب بالفتح الا من المثال الواوى

الواوى كما يدل عليه من المثال وانما خص استثناء حكم المثال الواوى
بالذكر علم ان حكم المثال الباقى كحكم الصحيح فان كان من يفعل بالفتح
فمفعل بالفتح نحو ميسَر من ميقظ صرح به صاحب المغرب وان كان
من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة نحو الميسِر من الميسر وهو لعب
القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو ميسر من اليسر
وهو السهولة على ما هو تقسيم قياس موضعه كما يجئ ان شاء الله
كما ان الصحيح كذلك واما المثال الواوى فى المضاعف فحكمه
حكم المضاعف نحو ودّ من ودّ يودّ صرح به صاحب المغرب ايضا
ويدل هذا على ان حكم وقى مثل حكم رمى كما نقل بعضهم التصريح به
عن بعض المتأخرين وفى كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك
حيث قال اسم الزمان فى الثلاثى المجرد على مفعل بسكون الفاء
وفتح البلاغ فى المنقوص البتة وبكسر العين منه فى المثال وفى غيره
ايضا ان كان من باب يضرب والا فتحت تم كلامه اراد
بباب يضرب باب الصحيح ولو لم يقل من يفعل فبقى قوله والا
فتحت شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين ومن جملتها
المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه
وفى كلام بعضهم تصريح بان حكم وقى مثل حكم وعد فى هذا الباب
الا ان اعتبارهم بلام الفعل فى امثال هذا الحكم واتى كون حكم طوى
مثل حكم رمى يرجح الاول وايضا دليل الناقص يقتضى الحمل عليه
ويرشدك اليه ايضا مجئ مصدر الميمى على مفعل بالفتح كما صرح به
فى الصحاح فانه اسم المكان بكسر العين منه فيه الا فى المثال الواوى
الغير المضاعف من جميع الابواب نحو الموعد فى مكسور العين
ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على اصله والموسط فى مضموم العين

ولم يتعرض لمثال القلة والموجل في مفتوح العين وانما كسر في الجميع
ولم يفتح حتى لا يظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء والعين اذ
لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جورب لانه ليس من اسم المكان
والزمان ولا يظن في الكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان فوعلا
بالكسر لا يوجد في كلامهم وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح لان الكسر
مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح
بالوجدان وسره ان المسافة بين الفتحة والواو منفرجة بعيدة
بخلاف الواو والكسرة فانها قريبة بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون
عديم النظير في كلامهم لان مفعلا لم يوجد في كلامهم كما مر وصيغة
من باب يفعل بكسر العين من الاقسام كلها مفعل بكسر العين
للموافقة الا من الناقص اليائي اذ لا واوي من يفعل بالكسر
فانه اي اسم المكان بفتح العين منه فيه اي في الناقص اليائي
من يفعل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة
نحو المرمى فرارا عن توالي الكسرات كما يجيئ في باب الناقص
الثلاثة مع احديها تحقيقة وهي كسر العين والاخريان
تقديريان اعني اليا، كما انه بفتح العين منه فيه واويا كان
او يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرضى
والمخشى ومن يفعل بضم العين ايضا لانتفاء مفعُل بالضم
نحو المغزى وفي الفتح اطراد وخفة او للفرار عن توالي الكسرات
فيها ايضا اذ لو كسر العين في المفتوح العين والمضمومة
يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء لتطرفها وانكسار
ما قبلها فقوله فرارا عن توالي الكسرات ليس تعليلا للثلثة
وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لان

لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك
اقتصر على ايها والمثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من
الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما تبين ان العدول
عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم ان ما لا مانع فيه
باق على الاصل فان الاصل في يفعل مفعل بالفتح فيهما وكذلك
في يفعل بالضم لانه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم صار حكم
يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض له ولا يبنى من يفعل
بضم العين مفعل بالضم وان كان هو الاصل الموافق لثقل الضمة
ورفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق ذكره ولجواز
ان يكون هذا سبب رفضهم مفعلا فقسم موضع [illegible] موضع
يفعل بالضم بين مفعل [illegible] بالكسر قدمه لان ما اعطى له
محصور ومضبوط بخلاف ما اعطى للمفعل بالفتح فانه غير محصور
وهذا كما يقدم الاعراب التقديري على اللفظي لذلك ومفعل
بالفتح واعطى للمفعل بالكسر احد عشر اسما هي نحو المنسك
وانما قال لفظ نحو مع ان الظاهر ان يقول هي المنسك على
البدل لئلا يتوهم قبل ذكر المعطوفات ان ما اعطى للمفعل
وهو المنسك فقط ويتوهم بذلك مخالفة المعدود والعدد
وليكون المخاطب على صدق رجاء بذكر المعدودات اجمع
والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق
والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد وتخصيص هذه العدد
وهذه المعدودات انما هو بحكم السماع واعطى الباقي من
احد عشر اسما للمفعل بالفتح لخفة الفتحة فيقاوم خفة الفتحة
ثقل الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في جميع احكام

احكام المذكورة لاسم المكان نحو مقتل الحسين لزمان قتله رضه
وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله اعني كربلا

فصل في اسم الالة وهو اي اسم الالة اسم مشتق خرج به
نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل خرج به اسم المفعول زيدت
الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه لما مر في اسم المفعول وانما حكم
بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل
وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الالة وان كانت واسطة بين
الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم
واقوى ولهذا جعلوا الادوات من تتمة الفاعل ليصح انحصار
العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية فلا
جرم ان يكون مشتقا من المبني للفاعل وقوله لالة وهي
ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه يخرج ما عدا المعرف
فالمعرف هو الاسم المضاف لا من حيث انه مضاف من نحو
محلب واضافته الى الالة لتعيين ذلك الاسم وهذا مثل قولك
في تعريف رباح غلام زيد اي رباح هو غلام مملوك لزيد
فزيد ليس من المعرف في شئ فالحاصل ان الاضافة والمضاف
اليه خارجان عن المعرف فلا دور ومن سلم دخول الالة
في المحدود لا يمكن له ان يدفع الدور بان يقول المراد بها في
المحدود الاصطلاحية وبها في الحد اللغوية لان المراد من كلام
الموضعين بالالة معنى واحد وهو اللغوي اذ ليس في الاصطلاح
للالة معنى اخر يتغاير بالاصطلاح واللغة انما هو في اسم الالة
فانه لغة اسم يتناول نحو القدوم والابرة
والقلم ولا يتناولها اصطلاحا واعلم ان اسم الالة مختص

مختص بالثلاثي المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعل
وان اسم الالة لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الالة
لا يكون الا للافعال المتعدية ولا يكون للافعال اللازمة كما دل
عليه تعريفها اذ لا مفعول للافعال اللازمة واذا لم يكن الالة
الا للافعال المتعدية لم يجئ اسمها الا من الافعال المتعدية وفي قوله
وصيغته مفعل بكسر الميم وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال
هذه الصيغة وانها الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم
من كلام القوم ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح
وعندي ان مفعلا هو الاصل وما سواه منقوض منه بعوض
كمكسحة او بغير عوض كمثقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع
بالزيادة تشهدان للاول ومثاله نحو محلب وهذا في الحقيقة
اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق
اسم الالة عليه ومن ثمه اي ومن اجل ان صيغة مفعل قال العلماء
الصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع اي المكان و
المفعل بكسر الميم وفتح العين للالة والفعلة بفتح الفاء وسكون
العين للمرة اي للواحدة من مرات الفعل والفعلة بكسر الفاء
وسكون العين للحالة التي يكون عليها الفاعل عند صدور الفعل
منه وهذا القول بيتان من الرجز سالمان الاجزاء والاستشهاد
في قوله والمفعل للالة اورد البيت الثاني لبيان بناء
المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد وتتميما لبيان بناء اسم الالة
ولذلك لم يتعرض لتفاصيلهما فاقتفينا اثره وكسرت الميم في اسم
الالة ولم تبق على الاصل الذي هو الفتح لقيامه مقام الحرف
المفتوح للفرق بينه وبين الموضع من يفعل ويفعل بالفتح والضم

ولما لم يكن [illegible] الحكمة موجبا للانتقال عن الاصل لم يكن طلبها
في عدم ضم الميم الذي لا وجه لاصالته هنا وجها ولو خرج احد عن
الوجه وطلبها في عدم الضم قلنا انه للالتباس بمفعول باب الافعال
ويجيء اسم الالة على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة
بيانية نحو مقراض ومفتاح ويجيء الاسم الالة عند سيبويه عند غيره حال كونه
مضموم العين ومضموم الميم شاذا ومخالفا للقياس اذ قياسه
ان يكون عينه في الحركة مثل عين ما اشتق هو منه اعني المضارع
المبني للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحه والمنصر بضم
ويفتح الميم في الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح الا ان الميم لما كسرت
للفرق بينه وبين الموضع في مفتوح العين ومكسوره ولانتفاء
مفعل في مضمومه وفتح العين ايضا في مكسوره ومضمومه للتثقل
فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح
العين في الكل فصار ضم الميم والعين وللعين خارجا عن القياس
نحو المسعط لكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء الذي
يصب في الانف والمنخل لكل ما ينخل به الدقيق قال سيبويه هذان
من عداد الاسماء الغير المشتقة يعني المسعط والمنخل كل واحد منهما
اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي يجعل فيه السعوط لا من حيث انه
يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل ما يجعل فيه السعوط
وكذلك المنخل وليس بالة اي باسم الة مصطلح وكذلك اي الحكم
المنخل والمسعط اخواته اي حكم اخوات هذا المذكور من المسعط
والمنخل في انهما من عداد الاسماء عند سيبويه ومن اسماء الالة
عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي نحو المدق و
المدهن والمكحلة والمحرضة

الباب الثاني في المضاعف

والمضاعف من ضاعف الشيء اذا دار عليه [illegible] اثنين
او اكثر سمي نحو مد به لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم المضاعف
على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة التغير اذ ابدال الياء من احد
حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه
يجيء في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة
وترك تعريفه اعتمادا على انفهامه من تعريف الصحيح او من اسمه
اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي اذ لا بحث ولا احكام
لمضاعف الرباعي لعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه وهو
ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه
الثانية من جنس واحد نحو زلزل ويقال له اي لمضاعف الثلاثي
اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي لشدة اي لتحقق
الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهد والتكرار كما يحتاج
من لا يسمع الصوت الخفي اليهما يقال حجر اصم اي صلب ولا يقال
له الصحيح مع ان شانه حروف ليس مثلا بحرف علة ولا همزة لصيرورة
احد حروفه حرف علة في بعض المواضع نحو تقضي البازي اصله
تقضض البازي قلبت الضاد الاخيرة ياء ويجيء تمامه في بحث
الابدال ان شاء الله تعالى وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة
ابواب سماعا لا قياسا [illegible] الابواب من فعل يفعل بفتح
العين في الماضي وضمها في الغابر نحو سر يسر اصلهما سرر يسرر
المراد الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلثة هنا حيث
قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا الى التقوية بباب اخرى [illegible]
في الحكم حيث المضاعف وان قل بخلاف اخويه ومن فعل يفعل
بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو فر يفر ومن فعل يفعل

بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو عضّ يعضّ ولا يجيء
المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين فيهما مجيئا الا مجيئا
قليلا نحو حبّ وهو حبيب ولبّ وهو لبيب ولم يذكر المضارع
في الموزون لعدم دخله في التمييز عن فعل يفعل بفتح عين
الماضي وضم عين الغابر وانما ذكره في الوزن تبعا لسائر
الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات انّ حبّ
ولبّ من فعل بالضم وان حبّ اصله حبب ولبّ لبب بضم العين
فيهما لان يجيء فعل من غيره تنبيه وعلم من سكوته من فعل
يفعل بفتح العين فيهما ومن فعل يفعل بكسرها فيهما انّ المضاعف
لا يجيء منهما اصلا واذا اجتمع حرفان من جنس واحد في الذات
او في الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سيأتي
فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسية وقوله او اجتمع
حرفان متقاربان في المخرج عطف على قوله من جنس واحد ميلا
الى المعنى اذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما متماثلين
وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات
او في الصفة او حرفان متقاربان الا انه اقام الحدّ مقام
المحدود وقصر المسافة بدغم الاول من المتماثلين والمتقاربين
في المثل الثاني والمتقارب بعد جعل الاول المتقاربين
مثلا للثاني لثقل المكرر المعلوم بالوجدان وفي المثل الكثرة
من التكرار مثال المتماثلين في الذات نحو مدّ الى اخره
اصله مدد ومثال المتماثلين في الصفة سيجيء ان شاء الله البديع
في بحث ادغام تاء الافتعال ولم يورد هنا لاحتياجه الى التفصيل
في بيان كونه مثلا وهذا ليس موضع التفصيل ومثال المتقاربين

بين المتحركين نحو اخرج شطأه بادغام الجيم في الشين لتقارب
مخرجهما وقد قرئ به ابو عمرو ومثال المتقاربين الساكن اولهما
نحو وقالت طائفة بادغام التاء في الطاء بالاتفاق لتقارب
مخرجهما وسكون الاول الادغام افتعال لا من عبارات الكوفيين
والادغام افتعال لا من عبارات البصريين الباث الحرف
الواحد في مخرجه مقدار الباث الحرفين في مخرجهما اي قريبا
من مقدار الباثهما كذا نقل عن جار الله العلامة وهو محمود
الزمخشري صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله
ورزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب المغرب
الادغام هو ان تعلك اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقيل
الادغام اسكان الحرف الاول بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله
ان كان ساكنا او بسلبها ان كان متحركا او ساكنا هو حرف
لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا بقي على حاله بالطريق الاولى
وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف
المطلوب اذ لو كان متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني
اتصالا لا يحصل به التخفيف ولا بد ان يكون الثاني متحركا
لانه مبين للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه
فكيف يبين غيره وادراجه اي ادخاله في الثاني بحيث يصير
الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على ان
يصير حرفا مغايرا لهما بالنية وهو الحرف المشدد وزمانه اطول
من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ولهذه
المسامحة اخر هذا التعريف وجبر بقيل الا انه يناسب معناه
اللغوي لان معناه في اللغة ادخال الشيء في الشيء والالباث

والحرف المذكوران لا زمان له المدغم اي الحرف الذي ادغم والمدغم
فيه اي الذي وقع الادغام فيه حرفان في اللفظ وحرف
واحد في الكتابة اي ينقص حرف في الكتابة اذا كانا في كلمة واحدة
كبر وكر ومد وشد على ما هو مذكور في علم الخط وذلك للتخفيف
والاستغناء بشئ عن شئ اذ مع الادغام يرتفع اللسان
ارتفاعا واحدا كالرحمن ونقص حرف من الحروف الملفوظة
في الكتابة ثابت في عرفهم او حرفان في اللفظ والكتابة
كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت لفظا في الرحمن وليس بثابت
خطا لكثرة الاستعمال اجتماع الحرفين المتماثلين في الذات
في كلمة واحدة على ثلثة اضرب الاول منها ان يكون اي الحرفان
المجتمعان متحركين يجب فيه اي في الضرب الاول في جميع الصور
الادغام الا في الصور الالحاقيات نحو قردد فان الادغام فيه
غير واجب بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق فانه على تقدير الادغام
يخرج عن كونه على زنة جعفر لانه لم يراع المقابلة بين الملحق
والملحق به حركة وسكونا والا في الاوزان التي يلزم الالتباس
فيها على تقدير الادغام فان الادغام فيها غير واجب ايضا
بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس ونحو قوول داخل في لزوم الالتباس
واما نحو تتباعد وتتنزل فقد ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير
محكي حيث قال ونحو حذف التاء الثانية في مثل تتقلد وتتباعد
وتتجنن لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم امكان الادغام
واما نحو اقتتل فسيذكر الخلاف فيه في بحث يخصم فلم يبق شئ
غير مذكور وهي مثل صكك بفتحتين وهو عيب في رجل الفرس
وسرر بضمتين جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح العين جمع جدة

لفظه

جدة بالضم وهي الخطة التي في ظهر الحمار وطلل بفتحتين وهو ما بقي من
اثار الديار ومدد بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس الصكك على تقدير الادغام
بصك بفتح الصاد وهو كتاب القاضي والسرر بلفظ سر
بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي والجدد بلفظ
جد بالضم وهو البير في الطريق والطلل بلفظ طل بفتح الطاء وتشديد
اللام وهو مطر ضعيف القطر والمدد بلفظ مد من مد الثوب
ولا يلتبس اي لا يقع الالتباس في مثل رد بانه من ردد بالفتح
او من ردد بالضم وفي مثل فر بانه من فرر بالفتح او من فرر بالكسر
وفي مثل عض بانه من عضض بالكسر او من عضض بالفتح لان
رد يعلم من يرد بضم العين ان اصله ردد بالفتح لان المضاعف
لا يجئ من فعل يفعل بضم العين فيهما الا نادرا كما ان فعل
يفعل بالكسر في الاول والضم في الثاني مثل فضل يفضل شاذ
لا اعتداد به وفر ايضا اي كرد يعلم من يفر ان اصله فرر بالفتح
لان المضاعف لا يجئ اصلا من فعل يفعل بالكسر فيهما وعض
ايضا يعلم من يعض ان اصله عضض بالفتح لان المضاعف
لا يجئ اصلا من فعل يفعل بالفتح فيهما وان فعل يفعل بالضم
في الماضي والفتح في المضارع ككدت تكاد شاذ لا يعتبر به
ولا يدغم حيي في بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلين
المتحركان فيه وانه ليس من صور الاستثناء حتى لا يقع الضمة
على الياء في يحيى اي في مضارعه فان قياس ما يدغم في الماضي
ان يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع بما يقع الضمة على الياء
الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها نظرا الى اجتماع
المثلين فان الميسور لا يسقط بالمعسور والى ذلك

القياس انما يكون اذا تحقق موجب الادغام وفي يحيي لما سبق
الاعلال لم يبق موجب الادغام فيقال في كلتا اللغتين يحيي
بلا ادغام وقيل في وجه عدم اعلال حيي الياء الاخيرة فيه غير
لازمة لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة
نحو يحيي بضم الياء الاخيرة فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها
فكانه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم والضرب الثاني منها ان
يكون الحرف الاولى من الحرفين المجتمعين في الكلمة المتماثلين
في الذات ساكنا والثاني باقيا على اصل حركته يجب فيه الادغام
ضرورة اي من جهة الضرورة والاضطرار وانما قال ضرورة
لان الادغام في هذا الضرب ضروري اي لا مجال لعدم الادغام
فيه بسبب من الاسباب ولو في كلمتين نحو لم اقل لك ولم يرح
حاتم بخلاف الضرب الاول فانه قد لا يجب فيه في بعض الصور
بل يمتنع لمانع كالالحاق والالباس ويجوز في بعضها بلا وجوب
لوقوعه في كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم الياء في المضارع
كما في حيي في بعض اللغات نحو مد اصله مدد بسكون الدال
الاولى من مد الثوب وانما قال على وزن فعل بسكون العين
لئلا يتوهم ان اصل مد بحركة الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون
من الضرب الثاني اذ العبرة في الامثلة باللفظ دون الخط
والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النفس
في الاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيه فيكون الاعجام
كثيرا الضرب الثالث منها ان يكون حرف الثاني منها
ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته والادغام فيه
ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك حرف الثاني من

من المتماثلين لما عرفت لعدم شرط الادغام ان تحرك الثاني
لا بد منه في الادغام لانه مظهر وقيل في وجه امتناع الادغام في
ضرب الثالث لا بد من تسكين الحرف الاول فيجتمع ساكنان
اذ الثاني كان ساكنا قبل هذا فتفر من ورطة هي في الاصل
لمين يقع فيه النعم ويقوم والمراد هنا المحذور وهو ثقل المكرر
وتقع في ورطة اخرى هي اجتماع الساكنين وقيل انما امتنع الادغام
في الضرب الثالث لوجود الخفة التي هي الغرض من الادغام
بالساكن اي بسكون الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم شرط
الادغام وهو تحرك الثاني وقوله ولكن جوزوا الحذف
اي حذف احد المتماثلين في الضرب الثالث في بعض المواضع
سماعا نظرا الى اجتماع المتجانسين استدرك من قوله ممتنع يعني
ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام
متعذر فحذفوا احديهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف والاولى
كما صرح به في الصحاح حيث قال في احسست يحذفون منه السين
الاولى واختاره المصنف حيث قال في اقررن فحذفت الراء الاولى
لانها التي كانوا يدغمونها فينبغي ان يكون هي المحذوفة واما الثانية
لان الثقل انما نشأ منها ثم اذا حذفت الاولى مع حركتها بقي الفاء
مفتوحا على اصله واذا نقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب
حركة الفاء وحذفت احديهما صار الفاء مكسورا وعلم من هذا
ان حذف الاولى ارجح لما في حذف الثانية من لزوم العمل الكثير
الا ان يكون الثانية لام الفعل الذي هو محل التغير بعارضة
وجه قلب الثانية في مثل تقضى نحو ظلت اصله ظللت
ففعل به ما علمته من العمل كما جوزوا القلب اي قلب ثاني المتماثلين

في نحو تقضى البازى اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء
وعليه اى على الحذف قراءة من قرأ وهو غير نافع وعاصم وقرن
في بيوتكن بكسر القاف ماخوذا من القرار وهو مضاعف
اصله اقررن بكسر الهمزة والراء الاولى مثل اضربن من فعل يفعل
بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر فحذفت الراء الاولى
نظرا الى اجتماع المتجانسين فنقل حركتها الى القاف بعد حذف
الراء الذى هو الغرض الاصلي ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع
الساكنين ولا حرج في النقل وهذا نظير قوله في الباب الثالث
في تخفيف الهمزة بالحذف ثم تحذف لاجتماع الساكنين ثم اعطى
حركتها ما قبلها ثم حذف الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب
حركة القاف فصار قرن بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن
مظنة ان يتوهم ان قرن في قراءة الكسر مثل الحذف في احد
المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف
من وقر يقر وقارا وهو مثال من باب ضرب اصله اوقرن
كاوعدن فحذفت الواو طردا للباب واستغنى عن الهمزة
لعدم الاحتياج اليها فصار قرن وح لا يكون مما نحن فيه
واما اذا قرئ قرن بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو
يكون من اقر بالمكان بفتح القاف على صيغة المضارع المعلوم
المتكلم من باب علم وهو لغة في اقر بكسر القاف مضارع متكلم
من باب ضرب يعنى ان القرار مضاعف مستعمل من باب
ضرب ومستعمل ايضا من باب علم واذا كان قراءة الكسر
من القرار فهي من باب ضرب كما انها اذا كانت من الوقار
وهو مثال يكون منه ايضا واما قراءة الفتح فهو من القرار لا غير

لا غير فيكون اصلا اى اصل قرن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى
فنقل حركة تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغنى عن الهمزة
ولم يذكرهما اكتفاء بذكرهما في قراءة الكسر فصار قرن بالفتح هذا
اى امتناع الادغام عند سكون الحرف الثاني من المتماثلين اذا
كان سكونه اى سكون الحرف الثاني لازما غير عارض واذا كان عارضا
غير العارض الذى للوقف فانه غير مانع من وجوب الادغام
يجوز الادغام نظرا الى ان السكون عارض لا اعتداد به فيحرك
الساكن فيدغم فيه الاول وهذه لغة بنى تميم ويجوز عدمه اى عدم
الادغام نظرا الى ان شرط الادغام تحرك الثاني وهو ساكن
ههنا مع وجود الخفة فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب
الى القياس وفي التنزيل ولا تمنن نحو امدد بفك الادغام
امر المخاطب ومد بالادغام امر له بعد نقل حركة الدال الاولى
الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية
لالتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية للخفة ومد بالكسر
لان الكسر اصل في تحريك الساكن كما مر ومد بالضم للاتباع
اى لاتباع حركة الدال حركة العين وهي الضمة والميم مضموم
في الثلاث لان الحركة المنقولة اليه في الثلث هي الضمة ومن ثمة
اى ومن اجل ان الضمة في مد للاتباع لا يجوز فر بالضم اى بضم الراء
ويجوز غيره من الفك والكسر والفتح والجمع لوجود العلل المذكورة فيها
لعدم مصحح الاتباع في الضم هنا وهو ضم العين بل الموجود هنا
هو مصحح الاتباع في الكسر لانه من باب يضرب ولا يجوز الادغام
بالاتفاق في نحو امددن ويمددن ومددت ومددت
ونحو ليمددن ولم يمددن اى فيما اتصل به الضمير المرفوع لان

سكونه ح

سكون الثاني فيها لازم لانه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع
المتصل الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف امدد وليمدد ولم يمدد
فان سكونها عارض لانه بسبب عارض وهو الجازم لان
اصل امدد ولتمدد كما مر وفي حذف امددن ويمددن ولم
يمددن اعتبر اللازم لكونه اقوى دون العارض ونظير
سكوني امدد وامددن حركتا تاء رمتا ولام قولا و
تقول في الامر من المضاعف بالنون الثقيلة مدن
بفتح الدال مدان مدن بضمها وبحذف الواو اكتفاء بالضم
مدن بكسرها وبحذف الياء اكتفاء بالكسر مدان امددنان
وتقول بالخفيفة مدن بفتح الدال مدن بضمها وبحذف الواو
مدن بكسرها وبحذف الياء اسم الفاعل منه ماد اصله
مادد ادغمت الاولى بعد سلب حركتها في الثانية واسم
المفعول ممدود ولم يدغم لوجود الفاصل واسم الزمان واسم
المكان ممد بفتح الميمين اصله ممدد ادغمت الاولى بعد
نقل حركتها الى الميم في الثانية واسم الالة ممد بكسر الميم الاولى
اصله ممدد وفي المجهول من الماضي مد اصله مدد ادغمت
الاولى في الثانية بعد سلب حركتها ومن المضارع يمد اصله
يمدد نقلت حركة الاولى وادغمت في الثانية ويجوز الادغام
جوازا اعم من الوجوب اذا وقع قبل تاء الافتعال ما يقاربها
من حروف اتثدذرزسشصضطظ وانما قلبت
مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قلبت هي اليها من مقاربة
في المخرج ومباعدة في الصفات فقلبوها الى مقاربها
موافق الصفة بها واورد على ترتيب الالف امثلتها فقال نحو

نحو اتخذ وهو اي ادغام التخذ فاذا كان من الاخذ لان اصله
ائتخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء
تاء فادغمت التاء في التاء على غير القياس لان الياء المبدلة
لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز ان تقلب تاء قياسا انما هي الياء
الاصلية وهنا ليست الياء اصلية واما اذا كان من اتخذ
من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتجر اصله اتتجر لانه
من تجر من باب نصر اي عمل التجارة فادغمت التاء في التاء ونحوا
ونحو اثار بالثاء المثلثة اصله اثتار لانه من ثار من باب
فتح اي قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس وهو معنى
قوله يجوز فيه اثار لان التاء والثاء من المهموسة
وهي ما لا ينحصر ولا يحتبس جري النفس مع تحركه وحروفها ستشحثك
خصفه وما عداها مجهور وهي ما ينحصر جري النفس مع تحركه وخصفه
اسم امراة والشحث الالحاح في المسئلة ومعناه سيلح عليك هذه المراة
فتكونان اي الثاء والتاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية
مع تقارب مخرجهما بخلاف استمع فانه وان كان السين والتاء
من المهموسة وتقارب مخرجهما الا ان تقاربهما في المخرج ليس
بمرتبة تقارب التاء والثاء في المخرج فان بين مخرجي التاء
والثاء حرفين هما الدال والطاء وبين مخرجي التاء والسين
مخارج ثلثة احرف هي الدال والطاء والثاء ولذلك
ثقل الجمع بين الثاء والتاء في التلفظ ولذلك وجب الادغام
اين ما اجتمعتا والاولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين
والتاء وان شئت صدق ما سمعت فراجع الى وجدانك
في اثار واستمع فليس ايضا بين السين والتاء اتحاد في الصورة

فلم يكونا كالمتحدين في الذات فلم يجب فيه الادغام فيجوز لك
الادغام بجعل الثاء بنقطتين تاء بثلث والثاء تاء على
العكس والاخير افصح لان الاول هو الذي يدغم في الثاني
فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه الا انه قدم الاول نظرا الى انه
مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم ان الزمخشري ذهب الى
وجوب الادغام في هذه الصورة نظرا الى الاتحاد الصوري
والاتحاد المهموسي وتقارب المخرج وتبعه المص وابن الحاجب
وقد نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في
الذات وتبعه شارح الهادي ونحو اذان اصله اذتان
لانه من وذن من باب ضرب اي اخذ الدين لا يجوز فيه
غير الادغام وتخصيص الدال في الدال لتعيين طريق الادغام
للاحتراز عن ادغام التاء في التاء بقلب الدال تاء فلا يكون
التعليل للقيد بل المطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان
كما يدل عليه سوق كلامه وما قال الشيخ عبد القاهر في دلائل
الاعجاز ان محط الفائدة في كلامه القيد فانما هو فيما لم يكن
للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة وههنا فائدة غيره وهو تعيين
طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام في اذان
لانه اذا جعلت التاء دالا اي اذا لم يترك التاء على حالها
لبعده من الدال في المهموسية لان التاء مهموس والدال
مجهور فبينهما بعد في الصفة اي المهموسية والبعد بين الحرفين
في الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب رفع هذا البعد
بقلب احدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق
ما قبله في الصفة اعني الدال قصدا لنفي البعد والتنافر و

ولقرب الدال من التاء في المخرج بحيث لا واسطة بين مخرجيهما
ولذلك قارب المثلين حتى لا يجوز الاظهار اذا اجتمعا ووجد
شرائط الادغام من تحرك الثاني وعدم الالتباس بخلاف
لسكون الثاني تقديرا او بخلاف وتد للالتباس والظاهر ان
يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب اليه
واعتبار القرب في الفرع المقلوب اعني التاء اولى لكن لما
كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبدا المخارج النطعية
الذي للتاء والدال والطاء جعلها اصلا ولم يعكس بان قلبوا
الدال تاء ترجيحا للاصل على الزائد يلزم ح حرفان من جنس واحد
فيدغم اي يدغم احدهما في الاخر ويقع الادغام بينهما وجوبا
والحاصل ان قوله جعلت التاء دالا يدل على معنيين احدهما
لم يبقيا على حالهما والاخر قلب احدهما الى الاخر فقوله لبعده
من الدال في المهموسية علة للمعنى الاول وقوله لقرب
الدال من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما م نظيره في كلامه
ونحو اذكر بالذال المعجمة والادغام اصله اذتكر لانه من باب نصر
يجوز فيه ادكر بالدال الغير المعجمة والادغام واذدكر بالفك
لان الذال المعجمة والدال من الحروف المجهورة والتاء من المهموسة
فبينهما بعد في الصفة فجعل التاء دالا ازالة لذلك البعد مع
القرب بينهما في المخرج ولم يقلب التاء الى الذال من اول الامر
لعدم قرب المخرج بينهما كما جعلت التاء دالا في اذان للعلة
المذكورة فيجوز لك الادغام بعد الجعل المذكور نظرا الى اتحادهما
اي الذال والدال في المجهورية وقوله بجعل الدال ذالا والذال
دالا على التعاكس متعلق بالادغام ويجوز لك البيان اي عدم الادغام

نظرا الى عدم اتحادهما في الذات اذ الدال مجهورة ذاتا ونحو اذّان
اصله اذتان لانه من ذان من الذين مثلا ذكر في جواز
الادغام بعد قلب التاء دالا للبعد بين الذال والتاء في صفة
المهموسة وصفة الصغير وفي جواز عدم الادغام ايضا فتقول
اذدان كما تقول اذكر لان الادغام في اذكر قوي فصيح
بخلاف الادغام في اذدان فهو ضعيف غير فصيح لعدم قرب
المخرج بين الدال والذال الا انهما متحدان في صفة الجهر بخلاف
التاء فانها مهموسة فلذلك لم يقلب التاء ذاء ابتداءً
ولكن لا يجوز الادغام بجعل الزاء دالا بل بجعل الدال زاء لاتحادهما
في المجهورية لان الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت
فيصير حاي حين جعل الزاء دالا وادغام الدال في الدال
كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة في عدم رعاية التناسب
بين الظرف والمظروف او لانه اي ازدان على تقدير ادغام الزاء
في الدال يوازي ويلتبس بادّان من الدين ونحو اسّمع اصله
استمع لانه من سمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سيناً
لان التاء والسين من المهموسة مع تقاربهما في المخرج
ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء وان يقال اتّمع
لعظم السين في امتداد الصوت فتعين ان يكون الادغام
فيه بجعل التاء سيناً ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم
الجنسية في الذات ونحو اشّبه اصله اشتبه لانه من شبه
مثل اسّمع في الاحكام المذكورة ونحو اصّبر اصله اصتبر لانه من صبر
من باب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء وقلب التاء اليه دون
اصتبر بابقاء التاء على حالها لان الصاد من المستعلية المطبقة
و

وحروفها اي حروف المستعلية اي حروف التي هي المستعلية فالاضافة
بيانية لا حروف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة ليست منها
صطضظ خقغ الاربعة الاولى وهي الصاد والطاء والضاد
والظاء مستعلية مطبقة اما استعلاؤها فلارتفاع اللسان
بها الى الحنك واما اطباقها فلانطباق اللسان معها الى الحنك الاعلى
فظهر مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجازان لان المستعلية
والمطبقة في الحقيقة انما هو اللسان فمعناه مستعل عنده اللسان
ومطبق عنده اللسان ومثل هذا الاختصار كثير في اللغة كما قيل
للمشترك فيه مشترك والثلثة الاخيرة اي الخاء والغين والقاف
مستعلية فقط اي بدون الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق
ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة
خاص والتاء عطف على الصاد من المنخفضة وهي ما لا يستعلي بها
اللسان الى الحنك عند النطق بها وهذا الاسم مجاز ايضا وحروفها
ما عدا حروف المستعلية قوله فجعل التاء طاء حاصل المعنيين
احدهما لم يبق التاء على حالها وثانيهما قلب التاء طاء كما ان قوله
يجوز فيه اصطبر حاصل لهما ايضا كما ذكرنا اشرنا اليه وقوله لمباعدة
بينهما اي بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض
وفي صفة الشدة والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخوة
فيعسر الجمع بينهما في التلفظ علة للمعنى الاول وقوله وقرب
التاء من الطاء في المخرج علة للمعنى الثاني وقد عرفت ان البعد
بين الحرفين في صفة توجب تعسر النطق بهما فقلبوا التاء حرفا
يوافق ما قبله في الصفة وهو الطاء قصدا لازالة تعسر النطق
فصار اصطبر وانما لم يعد اللام في المعطوف بناء كما اعاده في

في بحث اذان لقرب المعطوف عليه هنا كما في ست اصله سدس
بدليل سديس واسداس فجعل السين والدال تاء لقرب
السين من التاء في المهموسية ولقرب التاء من الدال في المخرج
والشدة هذا التشبيه في قلب حرف لمباعدة بين المقلوب
وما يقاربه من وجه ولمقاربة بينه وبين المقلوب اليه من وجه
اخر فان بين السين والدال مباعدة في صفة الجهر وفي صفة
الشدة فلازالة هذه المباعدة لم يترك السين على حالها
وقلبت تاء لمقاربة بينهما في الهمس ولم يترك الدال ايضا على حاله
لمباعدة بينه وبين التاء في المهموسية ولم يذكر المباعدة في المشبه
السدس اعتمادا على فهم المتعلم من ان المباعدة بين الدال
والتاء قد ذكرت في بحث اذان وقلبت تاء لمقاربة بينهما
في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصارت ست ثم يجوز لك
الادغام في اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا الى اتحادهما في
الاستعلائية اي في النسبة الى الاستعلاء نحو اصبر ولا يجوز
لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد من الطاء
في امتداد الصوت اعني لا يقال اطبر ويجوز لك البيان نحو
اصطبر وهو الاكثر لعدم الجنسية في الذات بين الطاء والصاد
وان اتحدا في الاستعلاء والاطباق ونحو اضرب اصله
اضترب لانه من ضرب الجرح ضربانا وهو مثل اصبر في الاحكام
وعللها اعني يجوز اضرب بادغام الطاء المقلوبة من التاء
في الضاد واضطرب بعدم الادغام ولا يجوز اطرب
بادغام الضاد في الطاء ونحو اطلب اصله اطتلب لانه
من طلب من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين

الطاء
فيهن من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال طاء لبعد التاء من
في الصفة الهمس والانخفاض لقرب التاء من الطاء في المخرج
ونحو اظلم اصله اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب يجوز فيه الادغام
بعد جعل التاء طاء لمباعدة بين الظاء والطاء في الصفة ومقاربة
بين التاء والطاء في المخرج بجعل الطاء ظاء والظاء طاء لمساواة
بينهما في العظم الصوري ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء
لعدم الجنسية بين الظاء والطاء في الذات مثل اظلم بالمعجمة و
اطلم بغيرها واظطلم بالبيان ونحو اتعد اصله اوتعد لانه من
وعد من باب ضرب فجعل الواو تاء لمناسبة الجوار لكونه واقع
في كلامهم كثير نحو اتراث وادغم التاء في التاء وجوبا لانه اي
الشان ان لم يجعل الواو تاء بان لم يراع تلك المناسبة
تصير ياء لكسرة ما قبلها فيلزم ح اي حين صارت ياء كون الفعل
مرة بالياء في الماضي نحو ايتعد ومرة اخرى واوا في المضارع
نحو يوتعد وهو غير جائز وانت خبير بان الاختلاف الذي لا يجوز
انما هو الاختلاف الاصلي واما الاختلاف بسبب القلب
اذا وجد سببه فغير محظور كقيل ويقول وغُزِيَ ويغزو الا انهم
لما امكن لهم قلب الواو تاء لا يستلزم هذا الاختلاف
لم يرضوا باختلاف العارض ايضا قوله او يلزم توالي الكسرات
كسرة الهمزة والياء المركبة من الكسرتين عطف على قوله فيلزم ح
والظاهر ان يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين العلتين
الا انه اشار الى استقلال كل منهما في التعليل ونحو اتسر اصله
ايتسر لانه من يسر من باب حسب ان كان من اليسر ومن باب
ضرب ان كان من الميسر فجعل الياء تاء لمناسبة الجوار و ثم

في كلامهم كما يحكى ان شأ الله تعالى فرارا عن توالى الكسرات
خصوصا في المصدر اى الايتار ولم يدغم اى لم يقع الادغام
في مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما في ايتسر لان الياء في ايتكل
ليست بلازمة يعنى لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم
يعنى يصير تلك الياء همزة اذا جعلته اى ايتكل ثلاثيا لان
اصله ائتكل لانه من اكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ومن ثمة اى ومن اجل ان لزوم
الحرف المدغم شرط في الادغام لا يدغم حيى في بعض اللغة
لان الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث يسقط تارة نحو حيوا
وتقلب تارة نحو يحيى كما قوله وادغام اتخذ شاذ
عطف على قوله لا يدغم من حيث المعنى اى ومن اجل ان اللزوم
شرط في الادغام يشذ ادغام اتخذ اذا كان اصله ائتخذ
قلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء تاء والقياس ان لا تقلب
اذ الياء غير لازمة لانها تصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اخذ
او هو جواب عن سؤال مقدر وليس من تتمة ومن ثمة توجيهه
انتم قلتم ان الياء التى ليست بلازمة لا تدغم والياء في اتخذ
غير لازمة مع انها قد ادغمت فاجاب بانه شاذ فلا اكرار
ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء الافتعال ما يقاربها من حروف
تدنت سصضطظ بقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف
لمقاربتها في المخرج ومباعدتها في الصفات فقلبوها الى مقارب
لها موافق لصفتها فاورد على ترتيب ذكر الحروف امثلتها
قائلا نحو يقتل اصله يقتتل من القتال ادغمت اولى التائين
بعد نقل حركتها الى ما قبلها في الاخرى وانما لم يجب الادغام فيه

المخارج بيانه

فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين لان التاء الاولى في حكم
المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها
نحو اقتسم واحترم فهو نظير اقتتلت تلك في عدم لزوم التاء
بعده واذا لم يجب في اقتتل ففي غيره اولى ويبدل اصله يبتدل
من البدل قلبت التاء دالا وادغم الدال في الدال ويعذر
اصله يعتذر من العذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا وادغم
الذال في الذال فصار يعذر وينزع اصله ينتزع من النزع
قلبت التاء دالا ثم الدال زاء ثم ادغم الزاء في الزاء فصار ينزع
ويبسم اصله يبتسم من البسم قلبت التاء سينا ثم ادغم السين
فصار يبسم ويخصم اصله يختصم من الخصومة قلبت التاء طاء
ثم الطاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد فصار يخصم ويفضل
اصله يفتضل من الفضل وهو الرمى قلبت التاء طاء ثم الطاء
ضادا ثم ادغم الضاد في الضاد فصار يفضل ويلطم اصله
يلتطم من اللطم قلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء وينظر
اصله ينتظر من انتظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم ادغم الظاء
في الظاء ولكن لا يجوز في ادغامهن اى الامثلة المذكورة
الا الادغام بجعل التاء مثل العين وقوله لضعف
استدعاء المؤخر مطلق من اضافة المصدر الى المفعول وترك
الفاعل اى لضعف استدعاء المقدم الزائد الذى هو
تاء الافتعال واستتباعه المؤخر للاصل الذى هو العين
مع ان قياس الادغام ان تقلب الاول حرفا من جنس الثاني
لان الاول هو الذى يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني
على لفظه وان الاول ساكن والساكن اولى بالتغير الا اذا

ويلطم اصله يلتطم

عوض عارض منع عن هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال اذا وقع
بعد حروف اتشوذزسشصضطظوي من كونها اصلية
او زائدة في الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا
الادغام في الماضي اي في مواضع هذه الامثلة حتى لا يلتبس
بماضي التفعيل لان الش عندهم اي عند هؤلاء البعض من
الصرفيين لو قصد هذا الادغام بنقل حركة التاء الى ما قبلها
ويحذف الهمزة المجتلبة فيصير في اختصم مثلا خصّم فلا يعرف
انه من الافتعال او من التفعيل ويمنع عند بعضهم يجيء الادغام
في الماضي ايضا فيقال قتّل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالمضارع
واشار اليه هذا بقوله فيما بعد ويجوز في مستقبله كسر الفاء
وفتحها كما في الماضي وعند بعضهم يجيء بكسر الفاء نحو خِصّم اصله
اختصم لان الساكنين عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين
بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ما قبلها وحذفت المجتلبة
ولا التباس ح وعند بعضهم يجيء الماضي المدغم بالمجتلبة نحو
اخِصّم بكسر الخاء نظرا الى سكون اصله اي اصل الخاء في اختصم
والى ان الحركة العارضة في حكم المعدوم فيحتاج الى المجتلبة
لامكان الابتداء ولا التباس ايضا واما في خَصّم بفتح الخاء
فلم يجئ اخَصّم بالمجتلبة لان حركة الخاء اعني الفتحة وان كانت
عارضة الا انها حركة احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة
قطعا وكذلك جاز اختصاما بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة
اتباع فهي عارضة ويجوز في مستقبله اي مستقبل اختصم مدغما
كسر الفاء وفتحها كما جاز في الماضي نحو يخِصّم فان من قال في
الماضي خَصّم بفتح الخاء يقول في مستقبله يخَصّم بفتحها ايضا ومن

من قال خِصّم اخِصّم بكسر الخاء بالمجتلبة او بغيرها في مستقبله يخِصّم
بكسر الخاء ايضا ويجوز في اسم فاعله ضم الفاء للاتباع اي لاتباعها
الى الميم في الضم مع فتحها عند من فتحها في الماضي ومع كسرها عند
من كسرها فيه نحو مخصّمون بحركات الخاء ويجيء مصدره اي
مصدر خِصّم هو خِصّاما بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء
الساكنين على سلب حركة التاء او لنقل كسرة التاء الى الخاء
ويجيء مصدره خَصّاما بفتح الخاء ان اعتبرت انت حركة
الصاد المدغم فيها اذا تبعت حركة الخاء حركتها وانما قال ان
اعتبرت اشارة الى ان الاتباع ههنا ضعيف لوجود
الفاصل نحو مخصّمون ويجيء مصدره اخصّاما بالمجتلبة
وبكسر الخاء وفتحها اعتبارا لسكون الاصل كما ذكرنا في اخصّم
هذا على تقدير فتحها للخفة او للاتباع وعلى تقدير كسرها
لالتقاء الساكنين لان الحركة ح عارضة فكانها في حكم
الساكن فيحتاج الى المجتلبة واما تقدير ان كسرها منقولة
عن التاء فلا احتياج الى المجتلبة كما ذكرنا في خصّاما ويدغم
تاء تفعّل وتفاعل فيما بعدهما جوازا باجتلاب
الهمزة اذا كان ما بعدها ما يقاربها من حروف تدذز
سصضطظ وانما لم يذكر هذا القيد اعني ما يقاربها
لظهور ان تعلّم وتقاتل لا يصح ادغامه كما مر في باب
الافتعال من ادغام تائه فيما بعدها من حروف تدذز
سصضطظ لمقاربتها في المخارج ومباعدتها عنها في
الصفات نحو اطّهّر بتشديد الطاء والهاء اصله تطهّر قلبت
التاء طاء وادغم الطاء في الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء

واثاقل بتشديد الثاء اصله تثاقل قلبت التاء ثاء وادغم الثاء في
الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادّبر واظّاهر وادّبل واقتّل واصدّق
وازّين واسّمع واضّرع وفي غير الفاء تقلب التاء ابتداء
اما بجاورها اما لاتحاد المخرج او للقرب واما في الضاد فبعد قلب
التاء طاء اذ لا لاتحاد ولا قرب كما سبق ولا يدغم تاء
استفعل في ما بعدها في نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا ومن
شرايط الادغام تحرك الثاني ولا يدغم التاء ايضا فيما بعدها في نحو
استدان اصله استدين بسكون الدال تقديرا ولكن يجوز
حذف تائه اي تاء استفعل للتخفيف في بعض المواضع نحو
اسطاع بكسر الهمزة اصله استطاع يسطيع اصله يستطيع كما مر
في ذلك من ان احد المثلين حذفت للتخفيف واذا قلت
اسطاع بفتح الهمزة يسطيع بالضم الياء فيكون السين زائدا
على القياس اذ زيادة السين انما اطرد في استفعل وذكر
ابو البقاء انهم انما زادوا السين في اسطاع يسطيع ليكون
جابرا لما دخل الكلمة من التغير لان اصلهما اطوع يطوع هذا على قول
سيبويه واما قول الفراء فان ذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع
اذ اصله عنده استطاع حذفت التاء استثقالا ومضارعه
يسطيع بالفتح وانما كان السين زائدا على قول سيبويه
لان اصله اطاع زيدت السين على غير القياس كالهاء
اي كزيادة الهاء في اهراق اذ اصله اراق زيدت الهاء على
غير القياس

الباب الثالث

في المهموز لم يعرفه
اما لانفهامه من تعريف الصحيح لان الاسم اللغوي يغني عنه وقدمه
على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح لانه لم يجر فيها ما جرى في

حرف العلة في الحركة واللام في كثير من الابواب ولا يقال ليس
صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح كما مر لصيرورة همزته اي همزة المهموز
حرف علة في التليين اي في ازالة شدتها كامن واومن وايمان
وهو يجيء على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ ويسمى المقطع ايضا
لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز العين نحو سأل و
يسمى النبر ايضا لان النبر في اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز
اللام نحو قرأ ويسمى الهمزة ايضا وذلك ظاهر وحكم الهمزة كحكم
الحرف الصحيح في جميع الاحكام الا في حكم انها تخفف اذا لم يكن
مبتدأ بها كما سيجيء ان شاء الله تعالى بالقلب وجعلها بين بين
اي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها والحذف
كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور
فيما بينهم لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا يكتب اذا كانت
متحركة على وفق حركة نفسها كما يجيء ان شاء الله تعالى وفسره
حتى يظن ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين حرف
حركة ما قبلها كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين
بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة خفيفة
ينتحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع
الساكن فيه ولا يقع في اول الكلمة واما وجه تخفيف الهمزة
فلانها حرف شديد مستثقل لخروجه من اقصى الحلق فجاز فيها التخفيف
لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش واكثر اهل الحجاز
والتحقيق لغة تميم وقيل قياسا على سائر الحروف والاصل
في التخفيف بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم
الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب

بها ينبغي عوض الالف المنقلب لكون القلب بين بين الاول
من طرق التخفيف اعني القلب يكون ويتحقق اذا كانت
الهمزة ساكنة ومتحركا ما قبلها وانما تعين القلب في هذه
الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور
لكونها ولا غير المشهور لانه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور لانه فرعه
ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله تقلب بشيء
يوافق حركة ما قبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه
يعني ان كان حركة ما قبلها فتحة تقلب الفا لان الالف
يوافق الفتحة وان كان ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة
تقلب ياء لانها توافق انها اللين عن حركة السكون اي طبيعية
لضعفه واستدعاء ما قبلها اي لطلب ما قبل الهمزة وهو حركة
ما قبلها اي ما يجانسه ويوافقه اذ لا شك ان كل حركة
يستدعي ان يكون الحرف الذي بعدها الحرف الذي لو اشبعت
تلك لتولد منها ذلك الحرف نحو راس بالالف اصله رأس
ولوم بالواو اصله لؤم وبير بالياء اصله بئر والثاني من
تلك الطرق اعني بين بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة
باي حركة كانت ومتحركا ما قبلها باي حركة كانت وانما تعين
فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان الهمزة ليست ساكنة
حتى تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها ولا للحذف
اذ لا يبقى من اثارها وعوضها ما يدل عليها لان ما قبلها متحرك
ولا تقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين ثم تثبت اي بعد
حركتها وتحرك ما قبلها تثبت الهمزة على تخفيفها بين وبين
في كل الاحوال لا تطاوع الحذف والقلب لقوة حركتها اي

اي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول التخفيف فاحوال الهمزة
مع احوال ما قبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة
نحو سَأَلَ ولَؤُمَ وسَئِمَ ورؤس وجُؤَن وسُئِلَ ومستهزِئين و
مِئَر ومستهزؤن ففي هذه الاحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها
بين بين الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما
فانها لا تثبت ح بل تجعل واوا ان كان ما قبلها مضموما او تجعل
ياء ان كان ما قبلها مكسورا نحو مير وجون فيما كان ما قبلها مضموما
اصله جؤن لان الفتحة كالسكون في اللين والضعف
فتقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب في حال السكون فان قيل لم
لا تقلب الهمزة في سأل الفا وهمزته اي همزة سأل مفتوحة
ضعيفة لينة ● قلنا فتحته اي فتحة همزة سأل بحذف المضاف
صارت قوية بفتحة ما قبلها لان الشيء يتقوى بجنسه ونحو لا هناك
المرتع في لا هناك بقلب الهمزة الفا مع كونها وكون ما قبلها
مفتوحتين شاذ وهو بعض من بيت صدره راحت بمسلمة
البغال عشية فارعي فزارة لا هناك المرتع وهو للفرزدق
يهجو عمر الفزاري حين ولي على العراق بدل عبد الملك ومسلمة
ابن عبد الملك راحت ذهبت الباء في بمسلمة للتعدية
والبغال فاعل راحت عشية بعد الظهر ظرف راحت فارعي
امر من الرعي لجماعة المخاطبين فزارة منادى حذف حرف
النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لا هناك وهو دعاء عليهم يريد
ان ابن السلطان فر وترك الملك لك فاغتنم به لا بورك
لك فيه ولا تستمتع به والثالث من تلك الطرق وهو
الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها ولكن

لا يبتغ الحذف ابتداء بل تليين الهمزة بسلب حركتها فيه اي
فيما اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها اولا اي قبل
الحذف ليكون التخفيف على التدريج للين عريكتها بمجاورة
الساكن في الجملة قبل ذلك التليين فان الصحبة مؤثرة
فتقاد للتليين والتصرف فيها ثم تحذف الهمزة لاجتماع الساكنين
احدهما الهمزة والاخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف
لانه لا مجال للقلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب
سوافقها ولا البين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكن
فيلزم اجتماع الساكنين فتعين الحذف مع انه ابلغ في التخفيف
وقد بقي عن عوارضها ما يدل عليها ثم اعطى حركتها لما قبلها
ابقاء لاثرها وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدي ذلك
الى الاختلاف باسقاط حرف مع حركة مجانا من غير حاجة تضطر
الى ذلك ووجد في نسخ كلام بعض الادباء التصريح بتقديم
حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعل المص وفي كلام بعضهم
التصريح بتقديم النقل على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه
ما ذكره المص اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء
اصليين في كلمة الهمزة نحو شيء اصله شيء وسوء اصله سوء
ولم يورد مثالها الكتفاء بمسئلة لان الواو والياء اذا سكنا
وانفتح ما قبلهما فهما في حكم الحذف الصحيح او الكتفاء بجيئر
جوبة من حيث ان الواو والياء لما زيدتا لمعنى فكأنهما
اصليان او اكتفاء بابو ايوب واتغ مرة فانه لما خففت
في كلمتين ففي كلمة اولى واما الحمر فلما كان فيه طريقان بعد
التخفيف خصه بالذكر ولم يكتف بمسئلة او مزيدتين لمعنى

بمعنى اي للالحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان المعنى المتعلق
باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق واما تعلق
بمعنى غير اللفظ كالياء في خطيئة فانها للفعلية والواو في مقروءة
فانها للمفعولية والياء في افيئس فانها للتصغير فليس معنى معتدا به
عندهم ولا يثبت دليله لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون
انها زائدة ولم يقيد وابكونها بمعنى مع انها زائدة لمعنى نحو
مسلة اصله مسئلة ليست الهمزة بسلب حركتها اولا ثم حذفت
ثم اعطى حركتها للسين الذي هو حرف صحيح في كلمة الهمزة وملك
اصله ملاك مشتق من الالوكة وهي الرسالة وانما قال من
الالوكة اشارة الى ان الاصل ملاك مالك فقدمت
اللام فصار ملاك فحذفت الهمزة كما في مسئلة وقيل ملك
ويقال في الجمع ملائك وملائكة والتاء لتاكيد الجمع ولم يكتف
في التمثيل في الحرف الصحيح فيما اذا كان في كلمة الهمزة بمسئلة
اعلاما بان حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين
كما في ملك والاحمر اذا خففت همزته على طريق تخفيفها فتحركت
لام التعريف التي لهم في الف اللام طريقان احدهما انه يجوز
فيه الحمر لسلب حركة الهمزة وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها
الذي هو حرف صحيح في غير كلمة الهمزة وهذا هو القياس
لان الالف اي همزة الوصل كانت لاجل سكون اللام وقد
انعدم سكونه بنقل حركة الهمزة اليه فانعدم الاحتياج اليها
وثانيهما انه يجوز فيه الحمر بابقاء الهمزة لطرو حركة اللام فكان
اللام ساكن اذ لا اعتبار بالعارض كما في الحقم وجبل احلة
جال فزيدت الياء للالحاق بجعفر فصار جيئل فخففت الهمزة

على طريقة تخفيفها وجوبة اصلها جأبة زيدت الواو للالحاق بجعفر فصار جوأبة ثم خففت الهمزة على طريق تخفيفها و ابوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو والاصل في غير كلمة الهمزة وابتغي مره اصله ابتغ امره فيما كان الياء الاصلي في غير كلمة الهمزة فان ياء الضمير كاحد حروف الكلمة لما عرفت ولذا يقال ابتغي كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها في يجوز تحميل الحركة على حروف العلة في هذه الاشياء اي في الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر او في الواو والياء الاصليين او مزيدين لمعنى وهذا هو الاولى لشموله مثل شيئي وسوء لقوتها اي حروف العلة بان كانت اصلية او في حكمها وطرو الحركة لانها تنقل اليها من الهمزة فهي كالمعدوم واذا كان ما قبلها اي الهمزة المتحركة حرف لين اي حرف علة ساكن حال كونه مزيدا لغير الالحاق نظرا الى ذلك الحرف فان كان ياء او واوا مدتين او ما يشبه المدة كياء التصغير فان ياء التصغير تشابه المدة لانها في مقابلة الف التكسير نحو رجال جعلت الهمزة مثل ما قبلها جوازا فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كان ما قبلها واوا قلبت واوا ثم ادغم الاول الذي هو ما قبلها في اخره اي ثاني ذلك الاول والمتأخر عنه الذي هو مقلوب من حروف اللين اجتماع المتجانسين وانما تعين القلب ولم ينقل حركتها الى ما قبلها كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليين او مزيدين لمعنى لان نقل الحركة من الهمزة الى هذه الاشياء التي هي الواو والياء المدتان او ما يشبه المدة يفضي الى تحميل

تحميل الضعيف اي ايقاع الحمل الذي هو الحركة وان كانت عارضة على الضعيف الذي هو حرف اللين المزيد لغير الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا بجعلها بين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكن بل ساكن حكما فيلزم التقاء الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم وقع على القاعدة جزئياتها فقال فتدغم نحو خطية اصله خطيئة لان الياء فيه مدة زائدة ومقروة لان الواو فيه مدة زائدة وافيس اصله افيئس تصغير افؤس جمع فاس لان الياء فيه شبه المدة وكل ما هذا شأنه تقلب فتدغم بحكم القاعدة المذكورة فهذه تقلب فتدغم فان قلت يلزم تحميل الضعيف ايضا اي كما في النقل في الادغام وهو اي ذلك الضعيف في الادغام الياء الثانية و[illegible] الواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذي هو في المثالين وفي النقل الياء الاولى والواو الاولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو اصلية اي مبدلة من حرف اصل فلا يكون ضعيفة كياء جيل اي كما لا يكون ياء جيل ضعيفة بسبب زيادتها لمعنى وكذا واو جوبة هذا اذا كان ما قبل الهمزة حرفا صحيحا او واوا او ياء وان كان ما قبلها الفا جعل الالف الذي هو الهمزة بين بين المشهور اذ لا مجال لغير المشهور بسبب سكون ما قبل الهمزة وانما تعين بين بين في هذه الصورة لان الالف لا يحتمل الحركة حتى تحذف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ولا تقبل الادغام ايضا حتى تقلب الفا ويدغم الالف في الالف فتعين بين بين نحو سائل في الهمزة الاصلية

وقائل في المبدلة هنا اذا كانت الهمزة واحدة في كلمة واذا
اجتمع الهمزتان في كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية
ساكنة تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب للتجانس
نحو آخذ للتفضيل اصله ءاخذ كانصر وآدم للصفة
المشبهة اصله ءادم كاسمر فالزائدة وهي الاول بدليل
النظير وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم السابق
الذي هو قلب الهمزة الثانية الفا وجوبا وبقاء الالف
لفظ ائمة بقوله الا في ائمة فان اصلها ءاممة جمع
امام كآنية جمع اناء اجتمع الاعلال والادغام فقدم
الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا على مقتضى القياس
فصار ءامة كما جعلت في آخذ وبعد ما تم امر الاعلال قصد
الى الادغام فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها
اذ الالف لا تقبلها فادغمت في الثانية فاجتمع ساكنان
الالف والميم المدغمة ولم تحذف للالتباس بامة بضم الهمزة
والتشديد وامة بفتحها والتخفيف ثم جعلت الالف ياء
متحركة بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين ولم تجعل
واوا للثقل فصار ايمة بالياء وبعضهم قدموا الادغام فنقلوا
حركة الميم الاولى الى الهمزة ثم قلبوا الهمزة حرفا موافقا لحركتها
هي الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين بين اما لعروض حركتها
واما لان في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزة
وهذا هو المشهور عند البصريين الا ان ما ذكره المص اقرب
الى القياس وعند الكوفيين لا تقلب همزتها بالالف
حتى لا يلزم اجتماع الساكنين بعد الادغام ولا يحتاج الى

70

الى ما قبلها دفعا له وقرئ عندهم ائمة الكفر بالهمزتين المحققتين
والادغام فان قيل اجتماع الساكنين في هذه جائز لم لا
يجوز في ائمة بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا
الى قلب الالف ياء قلنا الالف في آمة بعد القلب ليس
بمدة لان المدة هي الالف الغير المقلوبة من شيء او المقلوبة
من واو او ياء والالف في ءامة ليس كذلك كيف يكون
اجتماع الساكنين في هذه الاستفهام للانكار اي لا يوجد
اجتماع الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين المجتمعتين
في كلمة مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب
حركة ما قبلها نحو ايسر اصله ءاسر من الاسر واذا كانت اوليهما
مضمومة تقلب الثانية الساكنة واوا للمناسبة نحو اوتمر
اصله اؤتمر من الائتمار وهو الاختيار واما كل وخذ ومر
فشاذ لان اصلها اؤكل اؤخذ اؤمر والقياس المذكور
يقتضي ان تقلب الهمزة الثانية واوا فيقال اوكل اوخذ
اومر الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية فيها لكثرة الاستعمال
تخفيفا على غير القياس واستغنوا عن همزة الوصل لعدم
الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف
في الاولين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ
الاولين في كثرة الاستعمال قال الله تعالى وامر اهلك
بالصلوة الا انه نظمها في سلك واحد نظرا الى اتحادهما
في الحذف الغير القياسي عند حذف الهمزة من مر وهذا
الى تخفيف الهمزة الثانية الساكنة من الهمزتين المجتمعتين
بقلبها بجنس حركة الاولى فيها اذا كانت اي الهمزتان في كلمة

[Margin note:] ... اصله ... بهمزتين ... بضم ... بوزن ضرب يضرب [illegible]

واحدة كما ذكر في الامثلة واذا كانتا في كلمتين والاقسام
اثنى عشر اذ لا مجال لسكون الثانية لوقوعها في اول الكلمة
والاقسام العقلية ستة عشر الاربعة من اثنى
عشر يكون اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال
وذلك يتحقق بذكر لفظ احد بعد جاء ويدرء ومن تلقاء ولم
يدراء والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت مكسورة وقبلها
الاربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ ابل بعد الالفاظ الاربعة
المذكورة والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت
مضمومة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر اولئك
بعد تلك الالفاظ الاربعة والتفصيل في التخفيف انه
تخفف الثانية عند الخليل لان الثقل انما يحصل عند الثانية
وعند ابي عمرو تخفف الاولى لان الاستثقال انما حصل
من اجتماعهما فعلى ايتهما وقع التخفيف جاز لكن قد راينا
هم ابدلوا من اول المثلين حرف اللين في نحو دينار وديوان
اصلهما دنار ودوان وكان ذلك للتخفيف فكذا في
الهمزتين ويجوز تخفيفهما لان كون اجتماعهما عارضا
هون امر الثقل نحو وقد جاء اشراطها تخفف الثانية
بجعلها بين بين وعند اهل الحجاز تخفف كلاهما وذكر كلا
باعتبار الالف لان الثقل لزم من اجتماعهما وتخصيص
احديهما بالتخفيف تحكم وفي تخفيفها جميعا وجهان احدهما ان
تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس لو انفردت ثم
تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع
في كلمة ففي نحو جاء احد تجعل الاولى بين بين والثانية

نية تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة ولم يكن الثانية
او ما قبلها ثابت واوا نحو آدم اصله أادم جمع ادم واويدم في
تصغير ادم اصله أيدم والثاني ان تخفيفا معا على حسب
ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت ففي مثل جاء احمد
تجعلان بين بين لان الهمزة المنفردة اذا كانت ما قبلها
الفا نحو سائل او كان ما قبلها مفتوحا نحو سأل تجعل بين بين
وان لم يكونا متفقين في الحركة فخففت ايتهما شئت على حسب
ما تقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ففي جاء
ادريس تجعلان بين بين ومثل يدرء احد تجعل الاولى
بين بين وتقلب الثانية واوا نحو آن وعلى هذا القياس
وعند بعض العرب تقحم بينهما الف للفصل فانهم على
اثبات الهمزتين وهربا من اجتماعهما ولا يجوز اثبات
تلك الالف في الخط كراهة اجتماع الفات ثلث ولا يوقف
اقحام الالف بينهما اذا كانت الاولى لاخر كلمة جاء احمد بل
انما يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول ذي الرمة
فيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا آانت ظبية ام ام
سالم اصله أانت الوعاء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع
وكذا النقا ونحو قول الاخر حرق اذا ما القوم ابدوا فكاهة
تفكر ااياه يعنون ام قرداه الحرق الغليظ القصير الذي يقارب
الخطو ابدوا اظهروا الفكاهة المزاح يعني هو قصير غليظ
يشبه القرد حيث لو تمازح القوم بذكر القرد لظن ان القوم
يعنون به نفسه ثم منهم من تحقق بعد اقحام الالف
ومنهم من تحقق ولا تخفف الهمزة في اول الكلمة اذا لم يتصل

بها كلمة اخرى وذلك لان المبتدا بها لو خففت لجعلت
بين بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة
من الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل
حملوا الباقي عليه وايضا ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف
او القلب بشيء مع ان الهمزة المبتدا بها لا يكون مستثقلة
لقوة المتكلم في الابتداء وحذف همزة قيل للاستغناء لا
للتخفيف وتخفيفها بالحذف في ناس بالهمزة في الاول
يشهد له اناس واناسي وانس وعن
القياس المذكور ولكن اي كناس في تخفيف الهمزة في الاول
على غير القياس اله منكرا كما افاده القاضي فحذفوا الهمزة
منه حذفا غير قياسي فصار [illegible] ثم ادخل الالف واللام
عوضا عن الهمزة المحذوفة ولذلك قيل في ندائه يا الله
وانما اختص القطع بالنداء اذ هناك يتمحض الحرف للتعويض
ولا يلاحظ معها شائبة تعريف اصلا حذرا من اجتماع
اداتين للتعريف واما في غير النداء فيجري الحروف على اصله
ثم ادغم فصار الله وقيل اصله الاله معرفا كما اختاره
صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية
وعوض عنها لزوم حرف التعريف فنقل حركة الهمزة بعد حذف
الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه ثم ادغم فصار الله
وهذا صريح في ان الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة
الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف الغير القياسي
ان يحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى شيء فيكون ذكر هذا
القيد هنا على سبيل الاستطراد اذ الكلام هنا في الهمزة المبتدا بها

بها من غير ان يتصل بها كلمة اخرى وبعد ذلك في الحذف على غير
القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف
ولزوم التعويض بحرف التعريف ووجوب الادغام ونقل
الحركة في كلمتين نحو حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير له
ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك كوجوب اجتماع المثلين
متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا
ما عملا وادغم المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل
عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كل ذلك
من خواص هذا الاسم يمتاز بها عن نظائره امتياز مسماه
عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم
من خواصه فظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على ان
الحذف ابتدائي من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت
الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به ابو علي حيث قال الهمزة
اله فحذفت حذفا من غير اكتفاء نظرا الى وجوب الادغام
والتعويض فان المحذوف قياسا في حكم الثابت وما كان
في حكم الثابت يمنع الادغام فعدم اجتماع المثلين يمنع
ويمنع التعويض ايضا للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه
والحاصل انه ان كان حذف الهمزة على القياس يكون
لزوم المحذوف والتعويض ووجوب الادغام على خلاف
القياس وان كان الاول على غير القياس يكون الثاني
على القياس فهذا الاسم لا يخلو من خلاف قياس ففيه توفيق
بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة
العقل وطرد القياس كما حذف الهمزة في يري تشبيه الجلالة

بيرى انما هو فى لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها لا
فى الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحث يرى بما تقدم
اصله يرأى فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم
لين الهمزة بسبب حركتها فاجتمع ثلث سواكن الراء
والهمزة والالف فحذفت الهمزة واعطى حركتها للراء
فصار يرى وهذا التخفيف اى تخفيف الهمزة بالحذف
واجب فى يرى الا فى ضرورة الشعر كقوله الم تر ما لاقيت
والدهر اعصر ومن يتمتل العيش يرأى ويسمع
يقول الم تر فى ما رايت من العجايب والغرايب
فى الدهر الطويل فان من يتمتع بطول العمر ويعيش
زمانا كثيرا يرى ويسمع اشياء عجيبة غريبة ولا يجوز
هذا التخفيف فى راى لعدم سكون ما قبل الهمزة الا فى
ضرورة الشعر كقوله صاح هل رايت او سمعت
براع رد فى الضرع ما قرى فى الحلاب موته يمكن واستقر
الحلاب المحلب يقول الغايب لا يتدارك دون
اخواتها من الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن
لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة بالهمزة فى
الفعل المستقبل فى يرى دون اخواتها ومن ثمه اى ومن اجل
ان وجوب حذف الهمزة فى يرى لاجتماع الشرايط الثلثة
المذكورة لا يجب ان يقال ينى بحذف الهمزة فى ينأى
لفقدان الشرط الاول وان يقال يسل فى يسأل لفقدان
الشرط الثانى وان يقال مرى فى مرأى لفقدان الشرط
الثالث وتقول فى الحاق الضماير بالماضى راى رايا

رايا راوا راة رأت رأتا رايت الى اخره واعلال الياء سيجى فى باب
الناقص ان شاء الله تعالى واما ذكر قلب ياء يرى الفا فلذكره فى
التثنية على صورة لفظ يرى المستقبل عند الحاق الضماير به
يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين
تريان ترين ارى نرى ولما كان فى صيغ المستقبل بحث متعلق
بالهمزة اوردها على التمام بخلاف الماضى وحكم يرون فى تخفيف
الهمزة وقلب الياء الفا لحكم يرى ولكن حذف الالف الذى فى
يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع لان اصله يرأيون قلبت
الياء الفا كما فى يرى فالتقى الساكنين الالف المقلوبة من الياء
وواو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يرأون ثم خففت
الهمزة كما فى يرى وحركت الياء فى يريان بعد محو الالف يرى فى التثنية
يا للالتقاء الساكنين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس
مع ان الحركة عليه ثقيلة لطروء الحركة فهى كالمعدوم فلم يثقل عليه
واختير الفتحة لان الالف لا بد ان يكون ما قبله مفتوحا ولا
تقلب الياء الفا بعد ما تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح
لانه يلزم الوقوع فى المحذور الذى فروا منه اعنى التقاء الساكنين
لانه اذا قلبت الياء الفا يجتمع ساكنان الف التثنية
والالف المقلوبة من الياء ثم يحذف الالف المقلوبة لرفع اجتماع
الساكنين فيلتبس فى يريان بالواحد لفظا بحذف
النون فى مثل لن يرى اى عند دخول الناصب فيقول
يرى بدلا من الواحد اى فيلتبس بيرى لان نون التثنية
تسقط بالناصب فتقول فى يريان عند دخول لن لن يريا
فلو قلبت الياء الفا وحذف الالف لالتقاء الساكنين

وقيل لن يرى لم يعلم انه مثنى حذف نونه بالناصب او واحد
من غير سقوط حرف وانما قيد الالتباس بكونه في اللفظ اذ لا
التباس في الخط لان الف التثنية يكتب بالالف بخلاف
الف المغير المنقلبة من الياء فانه يكتب بالياء واصل ترين
للواحدة المخاطبة ترءيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة
كما حذفت في يرى فنقلت حركتها الى الراء فصار ترين ثم
جعلت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ترا ين
ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين او تقول
تقول حذفت كسرة الياء ثم الياء لاجتماع الساكنين
لكن ما ذكره المص اولى لانه تدريج في التخفيف وسوى بينه
اي بين ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ وبين جمع الكتفاء
بالفرق التقديري فوزن الواحدة تعين لحذف العين واللام
فوزن الجمع تفلن لحذف العين فقط كما اكتفى في ترمين
بالفرق التقديري بين الواحدة وجمعها وسيجيء ان شاء الله تع
في باب الناقص ان ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة
الاناث وسنذكر الفرق التقديري بينهما هناك ان شاء الله تع
واذا دخلت النون الثقيلة على ترين في حال دخول الشرط
عليه كما في قوله تع فاما ترين من البشر احدا حذفت
النون التي للاعراب علامة للجزم وكسرت ياء التانيث
يعني انه لما لحق النون الثقيلة باخر ترين بعد دخول حرف
الشرط عليه اعني اما وسقط النون بها وصار اما ترين
اجتمع ساكنان احدهما ياء الضمير والثاني اولى نون
الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين اذ لم يمكن

يمكن حذف احدهما اما ياء الضمير فلعدم ما يدل عليه واما النون
المدغمة فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر حتى يطرد
بجميع نونات التاكيد فان نونات التاكيد يكون ما قبلهن
مكسورا في الواحدة الحاضرة لاجل ياء الضمير فابقي على الكسر
بعد حذف الياء و اما على اخواتها اضربن وفيما لم يحذف الياء كسر
الياء ايضا طرد الباب لان الياء تصير ما قبل نون التاكيد
نحو اما ترين كما كسر ياء التانيث في اخشين اصله اخشي
فلما لحق نون التاكيد واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد
ويجيء تمامه في باب اللفيف الامر للمخاطب منه تر اي ر ربا روا
ري ريا رين ولا يجعل الياء الفا في ريا والا لم يلتبس اذا
جعلت الفا وحذفت لاجتماع الساكنين تبعا لتريان
ويجوز اي يجب فان الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب في رهاء
الوقف عند الوقف لكونه اصله ارا اي فحذفت همزته
اي العين كما حذفت في يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون
اي لعلامة الوقف ثم استغني عن همزة الوصل ثم الحق
هاء السكت لئلا يلزم الابتداء بالساكن ثم ان سكن
الراء للوقف او الوقف على المتحرك ان لم يسكن فصار ره
وتقول في ر واخواته بالنون الثقيلة رين ريان رون
رين ريان رينان فيجيء بالياء في رين اي اعيدت
للام المحذوفة لانعدام السكون الوقفي بسبب اتصال
نون التاكيد اذ السكون الوقفي انما يكون حيث يكون
السكون الاخري ولا جزم في وسط الكلمة اذ لا اعراب
في الوسط فلا وقف فيه ايضا فان نون التاكيد لما اخفى

بالفعل صار جزء منه وبمنزلة الداخلي وامتزاجا فصار كانهما
كلمة واحدة فاعيد ما حذف لاجل السكون او نقول الياء في
الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا الحق نون التاكيد
باخر الصحيح جيئ بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فيقدم
السكون فلا يكون الاخر محلا للسكون فلذا الحق باخر
الناقص جيئ بما هو بمنزلة الحركة اعني اللام لانعدام السكون
وكون الاخر محلا له كما اعيدت الياء في ارمين لذلك
ولم يحذف واو الجمع في رون لعدم ضمة ما قبلها ولو حذف
ولم يبق هو وليس له ما يدل عليه ايضا فذلك لا يجوز ولا
يعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء السكون اذ اصله
ريوا فاسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي
رَوا فلما الحق به النون التقى ساكنان ولا مجال لحذف
شيء منهما لما ذكرنا في اماترين فحركة الواو بحركة تناسبه
فحركته عارضة فلو اعيدت اللام وقيل ريون اجتمع
ساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه وكذا رين كلاف
اغزن فان واو الجمع حذف فيه لان ضمة الزاء يدل على الواو
المحذوفة ولم يعد اللام هنا ايضا لانه لو اعيد وقيل اغزون
كما انصرن لزم اسكان الواو ونقل الضمة عليه فيجتمع
ساكنان وهو وان كان على حده الا ان الكلمة ثقلت
واستطالت بسبب نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون
الاعادة كلا اعادة وكذا اغزن وكذلك ارمن وارمن
تقول في رواخواته بالنون الخفيفة رين رون رين
واحكامها كاحكام الثقيلة الفاعل من يرى راء اصله

على وزن فاعل اصله رائي اعل كاعلال رام ولا يحذف همزته
اي همزة راء كما اي للوجه الذي يجيئ في اسم المفعول منه وقيل
لا يحذف همزته لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة وطريق
تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها بالحذف ان ينقل
حركتها الى ما قبلها كامر ولكن يجوز لك ان تجعل همزته بين بين
المشهور كما جعلناها بين بين في سائل وقائل كما مر وقس
على هذا اي على ما يرى في تخفيف الهمزة باب الافعال من الرؤية
لكون ما استعمل من الرؤية في هذا الباب كثير الاستعمال
ماضيا كان نحو ارى اصله ارءى او مضارعا نحو يرى اصله
يرءى او امرا نحو ار اصله ارء او فاعلا او مفعولا نحو مر ومرى
اصلهما مرءى او مصدرا نحو اراءة اصله ارءاي اي على وزن
افعال قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
فصار اراء لان الواو والياء اذا وقعت طرفا بعد الف
زائدة تقلب الفا اما لعدم اعتدادهم بالالف فصار
حرف العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وانها
جوهرها فقلبوا حرف العلة الفا كما يقلبونها بعد الفتحة
فالتقى الفان فكرهوا حذفهما او تحريك الاولى لئلا يعود
الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت
همزة واما اذا لم يكونا بعد الف زائدة بان كانت الالف
منقلبة عن حرف اصلي فلا ينقلان لئلا يتوالى في الكلمة
اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو راي
وناي من رويت ونويت الا ان عينهما اعلت او

بجعل الهمزة بين
الالف
في حقها ومخرج فلا

ادسلمت لاماهما وكان الاصلان بعل اللام وبفتح العين
لكونهما الحقا في الشذوذ بالراية والغاية ثم نقلت حركة
الهمزة التي هي العين الى الراء في اراء وحذفت كما في الفعل
فصار اراء ثم عوضت تاء التانيث عن الهمزة المحذوفة
كما عوضت عن الواو في اقامة فصار اراءة ويجوز اراءً
بلا تعويض لان ما حذف منه كان محذوما من فعل فلم يحتج
الى لزوم التعويض بخلاف الاقامة ويجوز ارايةً بالياء
ايضا نظرا الى انها لم يقع طرفا بسبب التاء باعتبار تقديم
حذف العين والتعويض عنه على قلب الياء او بسبب ان
التاء لازمة كسقاية فان تاء التانيث يعتد بها بخلاف
ما اذا كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو بناءة فانه
يقال للمذكر بناء ومن قلب نظرا الى ان التاء كلمة اخرى
فكان الياء متطرفة والمفعول من يرى مرئي اه اي
مرئيان مرئيون اه اصله مرءوي فاعل كما اي كالاعلال
الذي وقع في مهدي لما مر في المضمرات ولا يجب حذف
الهمزة لان وجوب حذف الهمزة في فعل يرى غير
قياس لما مر حيث قال وهذا التخفيف واجب في يرى
لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف
بل انما يصار اليها اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف
واذا ثبت الحكم في محل على خلاف القياس لا يعتداه
كما تقرر في موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره
من الفاعل والامر وغيرهما وانما حذفت الهمزة وجوبا
في نحو مري بمعنى في غير الفعل اصله مرئي اسم مفعول من با

باب الافعال مع ان وجوب الحذف في فعل غير قياس بل لكثرة الاستعمال
لكثرة مستتبع نحو مري بخلاف نحو مرئي فان مستتبعه قليل
وهو المضارع فقط وهو اي ذلك المستتبع الكثير اري يري
واخواتهما اي الامر والنهي والموضع من الثلاثي مرئى و
الالة مرءى فاذا حذف الهمزة في هذه الاشياء المفعول
والموضع والالة دون الفاعل للوجه الثاني يجوز الحذف
بالقياس الى نظائره من المضارع والامر والنهي الا انه حذف
الهمزة في هذه الاشياء المذكورة غير مستعمل اي غير واقع
في كلامهم المجهول رئي على الاصل يرى على الحذف اصله يرئي
الى اخرهما المهموز الفاء يجيء من خمسة ابواب من باب نصر
نحو اخذ ياخذ ومن باب ضرب نحو ادب يادب من المادبة
بمعنى الضيافة لا من الادب فانه من باب حسن ومن باب فتح
نحو اهب ياهب ومن باب علم نحو ارج يارج ومن باب
حسن نحو اسل ياسل ولا يجيء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما
والمهموز العين يجيء من ثلثة ابواب من باب فتح نحو راى
يرى ومن باب علم نحو يئس ييئس ومن باب حسن لؤم يلؤم
ولا يجيء من غيرها والمهموز اللام يجيء من اربعة ابواب
من باب ضرب نحو هنأ يهنئ ومن باب فتح نحو سبأ يسبأ ومن
باب علم نحو صدئ يصدأ ومن باب حسن نحو جزؤ يجزؤ ولا يجيء
من غيرها وتقديم مثال باب فتح على مثال باب علم في المواضع
الثلثة انما هو لفتحة عين ماضيه واما تقديم مثال باب نصر
على باب ضرب فلكثرة استعمال المهموز الفاء من باب نصر
بالنسبة الى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال حصول المثال اعني اخذ

ولا يجيء في المضاعف الا مهموز الفاء نحو أن يأن انينا كل ذلك
بالاستقراء والسماع ولا يقع الهمزة موضع حرف العلة
والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز
قسم من اقسام السبعة فلا يجتمع مع قسم اخر منها لئلا يلزم
تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما تفرع عليه ضروري لا حاجة
الى تعليمه ومن ثمه اي ومن اجل ان عدم وقوع الهمزة موضع
حرف العلة لا يجيء في المثال الا مهموز العين واللام نحو وأد
يئد من ضرب ووجأ من باب فتح ويسمى باسمها فيقال
المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجيء في الاجوف
الا مهموز الفاء واللام نحو آن من باب نصر وجاء ويقال
الاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام ولا يجيء في
الناقص الا مهموز الفاء والعين نحو أتى ورأى ولا يجيء
في اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو وأى من باب
ضرب ولا يجيء في اللفيف المقرون الا مهموز الفاء نحو أوى
من ضرب وتكتب الهمزة في الاول اي حال كونها في
باب
اول الكلمة على صورة الالف في كل الاحوال اي سواء
كانت مفتوحة نحو أخ او مضمومة نحو أم او مكسورة نحو إبل
وسواء كانت اصلية او منقلبة نحو احد اصله وحد وسواء
كانت همزة همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب
وانصر لخفة الالف فان الالف تشارك الهمزة في
المخرج وهي اخف حروف اللين فابدلوا الهمزة الفا في
الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ
مطلوب في الكتابة ايضا فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها

تخفيفها لفظا لما مر من ان الهمزة لا تخفف في الاول لكن امكن
تخفيفها خطا فخففوها لان ما لا يدرك كله لا يترك كله
ولقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات
وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا تقبل الحركة فكيف
تكتب الهمزة على صورتها في الاول الذي هو محل الحركات
وتكتب الهمزة في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة
ما قبلها نحو لؤم ورأس وذئب للمناسبة اي لتوافق صورة
الهمزة حركة ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها واذا كانت
الهمزة المتوسطة متحركة سواء كانت ما قبلها ساكنا او متحركا
تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو يسأل ويلؤم
ويسئم نحو سأل ولؤم وسئم وانما لم يورد امثلة المتحركة الساكنة
ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان تخفيفها
بالنقل نحو يسل ويلوم ويسم او الادغام كسأل ومنهم من يحذف
المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسل والاكثر على حذف المفتوحة
بعد الالف نحو ساءل ومنهم من يحذفها في الجميع واشار
بالمثال الى ان هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه
كتابة نحو جؤن ومئر على طريق تخفيفها اذ الاصل ان يكون
الكتابة على طرز اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة
بدل قوله على وفق حركة نفسها كما قال غيره ليشمل نحو جؤن
ومئر الا انه عدل عنه الى ما في الكتاب ليشمل الساكن ما قبلها
وحكم نحو مئر وجؤن قد علم بطريق اخر كما ذكرنا على انهما كانا
مستثنيين في تخفيف الهمزة من حكم اخواتهما واذا كانت
الهمزة متحركة حال كونها في اخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما

قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لان
الحركة الطرفية عارضة والعارض كالمعدوم فصار كانها
لا حركة لها نحو قرأ وطرؤ وفتئ ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة
اذا كانت ساكنة ومتحركة ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يقرئ ولم يرؤ
فالاولى ان يكتب على وفق حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها
اي ما قبل الهمزة المتطرفة ساكنا لا يكتب تلك الهمزة على
صورة شئ لا على حركة نفسها لطرو حركتها ولا على حركة ما قبلها
لعوض عدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء بل تحذف
من الخط فان شكل الهمزة وصورتها الخطية هو شكل احد
الحروف اللين واما المكتوب في خبء ودفء وبرء فانما
هو علامة للهمزة وامارة لها ليعلم ان هناك همزة
في اللفظ فتلفظ واما كتابة نحو البطوء والوطئ والجيئة
بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب
بصورة الخط **الباب الرابع في المثال** قدم ما يكون
حرف العلة فيه غير متعدد ولكثرة الحاجة واستعماله ولان
الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين
لتقدم الفاء على العين ويقال للمعتل الفاء باضافة المعتل
الى الفاء اضافة لفظية مثل الحسن الوجه اي الذي اعتل فاؤه
معتل بدون الاضافة الى الفاء لان حرف العلة لما كانت
في اوله كان كانه هو المعتل لظهور كونه معتلا من اول
الامر ولانه لا يجب الاطراد في التسمية ويقال له
مثال ايضا لان ما فيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال
عطف تفسير لصحة رفعا للتوهم لكون المراد منها كون حروفه

حروفا صحيحة ليس فيها حرف علة ويلزمه كونه مثله في تحمل الحركات
كوعد وغد وقيل انما سمي مثالا لان امره كلحاضر مثل امر الاجوف
في الوزن نحو عد من تعد وزن من تزن فزن عد بزن تجده
موازنا له في الوزن وهو اي المثال يجئ من خمسة ابواب
باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل
يوجل ووهب يهب ووجه يوجه وومق يلمق ولا يجئ المثال
من فعل يفعل اي من باب نصر بالاستقراء الا وجد يجد كائنا
في لغة بني عامر وفي لغة غيرهم من باب ضرب فحذفت الواو
في يجد اصله يوجد في قياس لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها
وقيل هذه اي يجد بالضم لغة ضعيفة لخروجها عن القياس
واستعمال الفصحى فاتبع يعد في الحذف يعني ان الحذف
في يجد على طريق الاتباع لا على طريق القياس وحكم الواو والياء
اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح في الصحة وعدم الاعلال
سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين نحو وعد ووعد ووقر
ووقر من الوقر وهو ثقل الاذن وهو متعد لا من الوقور
بمعنى القعود في البيت ولا من الوقار وهو الرزانة لانهما
لازمان وقوله وقر يدل على انه متعد وينع وينع ولم يرد
من الياء الا مثالا واحدا اتينا على قلته ونظائرها نحو ومق
وومق وييسر وييسر فلا تعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم
عند الابتداء فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم
على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على التكلم اذا لم يوجد
له فتور وهو في التكلم بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل
وقيل انما لا يعلان في الاول اذ الاعلال مصدر المجهول اي

[illegible]

كون الحرف معلاً قد يكون بالسكون او بالقلب اى بانقلابه
الى حرف العلة او بالحذف اى بكونه محذوفا وثلاثتها لا يمكن اما
بالسكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساكن وكذلك
اى كالسكون القلب متعذر لان المقلوب به غالبا
احترازعن بعض حروف الابدال يكون بحرف العلة يعنى الالف
الباء زائدة في المنصوب للتاكيد والمقام يقتضيه وحرف العلة
اى الالف لا يكون الا ساكنة فيلزم الابتداء بالساكن
واما انه لا يمكن الحذف فلنقصانه اى فللزوم نقصانه من القدر
الصالح في الثلاثة ولاتباع الثلاثة في الزوائد وان لم يلزم
ذلك النقصان فيها المصدر مضاف الى المفعول ولا
يعوض اى لا يقع التعويض بالتاء في الاول ولا في الاخر مع
انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان حتى لا يلتبس بالمستقبل
بالتعويض في الاول نحو تعد والمصدر بالتعويض في الاخر نحو عدة
في نفس الحروف وان اندفع الالتباس بالحركات ومن ثمه
اى من اجل ان عدم التعويض بالتاء في الاول لئلا يلتبس
بالمستقبل لا يجوز ادخال التاء في الاول عوضا عن الواو المحذوفة
في مثل العدة بل او قلت في الاخر لان اصل عدة وِعْدًا
بكسر الواو ونقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليه
مع اعتلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا
عنها وقيل اصلها وعدة حذفت الواو مثل ما ذكر ولزم تاء التانيث
كالعوض عن المحذوف فان نزال احدى العوضين لا تحذف
ولذا لم تحذف من الوعد لعدم الكسرة ولا من نحو الوصال
لعدم الاعتلال فعله نحو يواصل للالتباس اى لئلا يلزم

يلزم الالتباس بالمستقبل ويجوز ادخال التاء في الاول عطف
على قوله لا يجوز في التكلان مصدر من الوكل وهو تفويض الامر
الى الغير اصله الوكلان كالغفران لعدم الالتباس بالمستقبل
لان المستقبل لا يجيء على صورة التكلان وعند سيبويه يجوز
حذف التاء التى هى عوض عن الواو في العدة مطلقا كما في قول
الشاعر واخلفوك عدا الامر الذى وعدوا بحذف التاء
من عدا الامر اذ اصله عدة الامر يقول انتم الذين اخلفوك ما وعدوا
لان التعويض من الامور الجائزة عنده اى عند سيبويه لا من
الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور وعند الفراء
لا يجوز الحذف اى حذف التاء في حال من الاحوال لانها عوض
من المحذوف وهو الواو في العدة فلو حذف العوض ايضا
لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف الا في حال الاضافة
فانه يجوز فيها لان الاضافة تقوم بسبب استلزامها المضاف اليه
مقامها اى مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذه الاشياء جواب
عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا و
بيانه ان حذف التاء في الشعر انما هو حال الاضافة ودعواك
مطلقا لم يثبت به فلم يتم التقريب وكذلك اى مثل حكم العدة
حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت
الفا وحذفت احد الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء
الساكنين وعوضت عنها تاء في الاخر كما في العدة وكذلك
حكم الاستقامة ونحوها كالاجابة والاستجابة ومن ثمه اى ومن
اجل ان حكمها حكم العدة حذفت التاء في قوله تعالى واقام
الصلوة اصله اقامة الصلوة حذفت للاضافة كما حذفت في عدا الامر

وهي الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه والاولى التي هي عين عند الاخفش منه

ونقول في الحاق الضمائر وعد وعدا اه ويجوز اي يجب في وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما فكانهما من جنس واحد فيستثقل فيجب الادغام المستقبل يعد اه اصله يوعد بدليل ان حروف ماضيه هي حروف المضارعة والفاء في الماضي واو فيجب ان يقدر الواو في المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعني الياء الى الضمة التقديرية اي الواو ومن ضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية التي هي كسرة العين ومثل هذا الخروج مستثقل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك ثبت في احدهما وسقطت في الاخر وهذا الثقل وان لزم من اجتماع هذه الامور الثلثة الا انه لما لم يمكن حذف غير الواو وتعين الواو للحذف والالزم منه ايضا توالي الكسرات الا انه اهون من فساد حذف الاخرين ومن ثمة اي ومن اجل ثقل هذا الخروج لا يجي لغة على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة وفعل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل بمعنى غير معقول كما مر الا جبك بكسر الفاء وضم العين ودئل على العكس فلما استثقل احدهما وحده فكيف اذا اجتماعا وحذفت الواو في تعد واخواتها ايضا اي كيعد وان لم يوجد العلة المذكورة في تعد فيها للمشاكلة واطراد الباب وحذفت الواو في مثل يضع ويقع ويسع ويدع ويطأ لان اصله يوضع بكسر العين وكذا اصل امثاله فحذفت الواو للعلة المذكورة في يعد ثم جعل يضع مفتوح

مفتوح العين نظرا الى حرف الحلق فان حرف الحلق ثقيل فيكون فتحة العين مقاومة لثقله الا انه يرد عليه انه لم تعد الواو بعد زوال المانع اعني كسرة ما بعده ويشكل ايضا بمثل يعد ويمثل يسع فان ماضيه ويسع مكسور العين فلم حكم بانه في الاصل يفعل مكسور العين وهو شاذ والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو ومفتوحة العين فذكروا ذلك التاويل لئلا يلزم منه خرم قاعدتهم والا فمن حكم بذلك وكذلك جميع العلل المذكورة في هذا الفن فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع كثيرة ولا تحذف الواو في يوعد لان اصله يؤعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف وانما كانت الهمزة المقدرة مانعة عن سقوط الواو مع انها مانعة عن قلب الياء واوا في يوسر لانه على تقدير سقوط الواو في يوعد بقي الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل لان الواو تقويت بضمة ما قبلها فقويت على الثبات الامر عد الخ وانما لم يذكر حذف الواو في الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه او لانه ماخوذ من تعد بلا واو اسم الفاعل واعد بسلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع موعد على سلامة الواو على مفعل بفتح الميم وكسر العين والالة ميعد اصله موعد على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو ياء لسكونها ولكسرة ما قبلها وهم اي الصرفيون يقلبونها اي الواو ياء بالحاجز المانع في نحو قنية اصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة

اى يجوزون القلب وعدم القلب جوازا مع الحاجز

وبغير الحاجز اى فى موعد يكونون اى الصرفيون اقلب منهم مع
الحاجز اى بالطريق الاولى واعلم ان ابن الحاجب اعتبر
الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بان قلب واو قنوة ياء
لعدم كسر ما قبلها ويعضد عدم كتابة همزة خبء بالالف
وبرء بالواو ودفء باليا، ونقل السيد ركن الدين رحمه الله
انه من اعنى ابن القطاع ان ياء قنية اصلية لانها من قنيت
لا من قنوة فان مصدر قنوت قنوة فعلى هذين القولين
لا استشهاد فى قنية الا ان الظاهر من كلام الزمخشري لما
كان ياء قنية مقلوبة من الواو وان هذا القلب على القياس
تبعه المص فى ذلك ولعل ما ذهب اليه الزمخشري والمص
اظهر اذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة فى شملال وعدم
جوازها فى عيناء ويرد على المنقول من ابن القطاع ان مجئ
قنيت قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب ايضا

الباب الخامس فى الاجوف

اى معتل العين قدمه
على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير فى اخباره
على ثلثة احرف والناقص يصير فيه على اربعة احرف
والثلثة متقدمة على اربعة ولان بعض الاجوف لا يعتل
بخلاف الناقص ويقال له اى نحو قال المسمى اسم الاجوف
اجوف لخلو جوفه اى ما هو كالجوف له عن احرف الصحيح او لوقوع
حرف العلة فى جوفه ويقال له ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة
احرف فى المتكلم فى الثلاثى المجرد ويسمى غيره هذا الثلثة تبعا
له ولما كان المتكلم مقدما على غيره كما مر اعتبره المص فى صيرورة
الاجوف على ثلثة احرف وان كان المخاطب ايضا -

ايضا كذلك نحو قلت فانه وان كان جملة الا ان الصرفيين يسمونه
الفعل الماضى للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا
للمتصل فكانه حرف من حروفه وهو اى الاجوف من ثلثة ابواب
بالاستقراء من باب نصر نحو قال يقول ومن باب ضرب نحو باع
يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف واما باب حسن فلم يجئ منه
الا طال يطول ولذلك لم يعتبره قال بعض الصرفيين اصلا
ضابطا شاملا قوله فى باب الاعلال اما متعلق بقوله
شاملا فيكون شاملا فى قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال
واما متعلق بقوله فيكون التقدير قال بعض الصرفيين فى حق باب
الاعلال اصلا متناولا لجميع انواع الاعلال فحذف صلة
الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة لاصلا
يخرج اى يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلق بالاعلال منه
اى من ذلك الاصل وهو اى ذلك الاصل قولهم ان الاعلال
فى حروف العلة حال كونه فى غير الفاء الذى وقع الابتداء
فانه ليس قبله شئ حتى يدخل فى ستة عشر وجها واما الفاء
الذى لم يقع فى الابتداء فهو داخل فيها نحو موسر وميزان
يتصور فيه ستة عشر وجها لانه اى الشان يتصور فى
حروف العلة التى هى غير الفاء الابتدائى اربع اوجه
الحركات الثلثة والسكون ويتصور فيما قبلها ايضا
اى كما يتصور فى حروف العلة كذلك اى مثل ما يتصور
فى حروف العلة من الحركات الثلثة والسكون
فاضرب الاربعة الاولى التى هى احوال حروف العلة
من الحركات الثلث والسكون فى الاربعة الثانية

اصلاه

التي هي احوال ما قبل حرف العلة من الحركات الثلث والسكون
حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم اترك حروف العلة الساكنة
التي فوقها اي قبلها فكان ما قبل الحرف فوقها ساكن لتعذر
اجتماع الساكنين فيبقى لك خمسة عشر وجها الاربعة
منها حاصل اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مفتوحا
وحروف العلة مع احد احوال الاربعة نحو قول مصدرا وبيع و
خوف وطول ولا يعل صورة الاولى وهي ما كان حرف العلة
فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قول لان حرف العلة اذا سكنت
اي وجدت على صيغة السكون جعلت من جنس حركة ما قبلها
في جميع الاوقات للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها
اعني الحركة فان الحركة بعد الحرف لما ذكر في علم الكلام ولان
الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعني حرف مد ممتنع
بالاتفاق واما الابتداء بالساكن الصامت اعني غير حرف
المد فقد جوزه قوم ولا شك ان الحركات ابعاض
المصوتات لما ذكر في ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت
لا يمكن الابتداء ببعضها ويمكن الابتداء بالصامت
الساكن فيجوز ان يقدم الصامت الساكن على الحركة
ولا يجوز ان يقدم الحركة على الحروف ولا يلزم الابتداء بالساكن
الممتنع اتفاقا نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياءً
ويوسر اصله ييسر قلبت الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها
اي لا وقت انفتاح ما قبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها
لخفة الفتحة والسكون يعني ان القلب انما هو للتخفيف
واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحة فالتخفيف حاصل

حاصله فلا يحتاج الى القلب وعند بعضهم يجوز القلب
نحو قال نظرا الى العلة المقتضية وقصدا الى زيادة التخفيف
وقد جاء تُبتُ اليك فتقبل تابتي صمت اليك فتقبل صامت
اي توبتي وصومي ذكر الواحدي في تفسير قوله تع ان هذان
لساحران قال ابن عباس رضه هي لغة الحارث وهي قبيلة
من اليمن ويعل نحو اغزيت اصله اي الياء واو ساكن اذ اصل
اغزيت اغزوت قلبت الواو ياء ولكن كانت ساكنة وما قبلها
مفتوحا تبعا ليغزي كما يجيء ان شاء الله تع وطردا للباب
كيكرم وتكرم تبعا لاكرم وكيقام تبعا لقام واطرادا للباب
لا يقتضي اصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر في اول الكتاب
ويعل نحو كينونة اذ اصله كونونة بالواو لانه ماخوذ من الكون
مصدر كان يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها وانتم
قلتم اذا كان كذلك لا تعل لان اصله اي اصل لفظ كينونة
عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون وقلبت الواو ياء فادغم الياء في الياء
فصار كيّنونة كما ادغم في ميّت ثم خففت الثانية
المتحركة التي هي عين الفعل لانها لما تغيرت بالقلب من الواو
انسهم هذا التغير من التغير الثاني بالحذف لان التغير يونسهم
بالتغير فصار كينونة كما خففت تلك الياء في ميت
الا انهم التزموا هذا التخفيف في كينونة لكثرة حروف الكلمة
مع تاء التانيث ولم يلتزموا في ميت لعدم هذه العلة فيه
والحاصل ان كينونة مغير عن اصله بلا خلاف اذ ليس في كلامهم
فعلولة الا نادرا كعصفوفة وقال البصريون منهم الخليل انه

: كينونة صح

واصله ميوت على وزن فيعل قلبت الواو ياء ثم ادغم الياء في الياء فصار ميّت كما مر صح

موضع كينونة بحذف العين بدليل عوده اليه في قوله حتى يعود
الوصل كينونة ودجود فيعلول كخيعور وهو كل شيء لا يدوم على
حالة واحدة ويضمحل كالسراب قال الشاعر كل انثى وان بدا لك
منها اية الحب حبها خيعور وقيل اي الكوفيون اصلها اي اصل
كينونة كونونة بضم الكاف على وزن سرجوجة وهي الطبيعة
ثم فتح الكاف اي غيرت بابه الى ضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو
ياء كما عند البصريين حتى لا يصير الياء واوا في نحو الصيرورة مصدر
صار يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب والقيلولة
مصدر قال يقيل اذ لو بقي على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب
الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس بالواو وثبت
ثم جعلت الواو في الواويات ياء تبعا لليائيات ولم يعكس
لكثرتها اي اليائيات بالنسبة الى الواويات على ان التخفيف
اولى من التثقيل وقوله حتى لا يصير اه وقوله تبعا لليائيات
اشارة الى رد ما قيل من ان الامر في هذا لو كان كما
قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه وقوله
وسع ثمة اشارة الى تضمنه قوله لكثرتها الا انه اي لاجل
قلة الواويات لا يجيء من الواويات غير الكينونة والديمومة
مصدر دام يدوم والسيدودة مصدر ساد يسود و
الهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى قاء قال الامام ابن جني
في الثلثة الاخيرة اي فما كان ما قبل حرف العلة مفتوحا
مع الحركات الثلث في حرف العلة نحو بيع وخوف وطول
تسكن حرف العلة اولا للخفة اي لتحصل الخفة ثم تقلب
الفا وقوله لاستدعاء الفتحة الالف اشارة الى

الى انتفاء المانع المقتضي وقوله ولين عريكة الساكن اشارة
الى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط
سبعة اشار الى الاول بقوله اذا كن اي حروف العلة
في فعل لثقلته او في اسم على وزن فعل لشبهه بالثقل والى الثاني
بقوله اذا كان وهو ظرف لقوله اذا كن حركتهن غير عارضة
اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال
والى الثالث بقوله ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون
اذ لا يبقى في الفتحة ح قوة الاستدعاء الواو للعطف
والجملة الحالية عطف على اذا كان لان الحال في معنى الظرف
فيجوز عطف عليه فيكون تقديره اذا كن في فعل وقعت
كون حركتهن غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون
وحال عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة
وحال عدم اجتماع الاعلالان على الاعلال وحال عدم
لزوم ضم حرف العلة في مضارع فعل اي ماضي فيه حرف العلة
وحال عدم ترك اعلال حروف العلة للدلالة على الاصل
واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اي لا يوجد في معنى الكلمة
اضطراب وتحرك اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما
يدل على اضطراب معناها والى الخامس بقوله ولا يجتمع
فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو مخل بالكلمة هو الى
السادس بقوله ولا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه
اي مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو مرفوض والى السابع
بقوله ولا يترك الاعلال الدالة على الاصل اذ يفوت
الغرض على تقدير الاعلال ولما كان الاصل في هذه الشروط

هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها
اما متعلق لحركة نفس حروف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها
من حيث ترتيب مفسدة او فوت مصلحة واما تعلق
بعض الكلمة قدمه وجعل بواقي الشروط فيه والنظر فيها او حالها
ثم قدم الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة
نفس حروف العلة التي هي عرضة للاعلال والثالث
حال حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا
مفهوم الثاني وجودي لان قوله غير عارضة وان كان
العدول بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصيل على ما نشير اليه
ان شاء الله تع وقدم الثالث على الرابع لان الثالث
حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها
ولا شك ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط الاربعة
الاولى على الثلثة الاخيرة لان الاربعة الاولى متعلقة
بقابلية المحل وامكان الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة
بترتب الف واو ترتب فوت المصلحة على الاعلال
بعد امكانه في ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم
الخامس على السادس لان الخامس في دفع نفس
الكلمة والسادس في دفع غيرها وقدم السادس على
السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم
وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال اذا كان لكونه
مناسبا يكون الحركة لازمة غير عارضة وتفنن بالعدول
الى المضارع والحال في غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت
الحال بينهما وبين غيرهما بالوجودية والعدمية وبالتعلق

بالتعلق بنفس الكلمة وبنفس الحرف التي فرض ورود الاعلال عليها
والتعلق بغيرها ومن ثمة اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة تعتبر اذا
تحقق جملة الشروط السبعة المذكورة يعل نحو قال اصله قول
ونحو دار اصله دور اسكنت الواو فيهما ثم قلبت الفا
لوجود الشرايط المذكورة فيهما اذ الاول فعل والثاني اسم
على وزن فعل ووجودها في الشرايط المذكورة فيهما ظاهر والا
الذي يوضح قوله ويعل مثل ديار مع سافته الى قوله للمتابعة
غير جميع ما لا يعل فيه حروف العلة لانتفاء الشرط لئلا يقع
الفصل بين ما يعل لاجتماع الشرايط وبين ما لا يعل لانتفاء
شرط الا انه قدمه اهتماما بدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة
لما تقدم في تحقق الاعلال واصل ديار دوار اعل تبعا لواحده
يعني دار وهو قد اعل كما مر ويعل مثل قيام اصله قوام تبعا
لفعله اعني قام وهو قد اعل كما مر ويعل مثل سياط اصله
سواط تبعا لواو واحده كما قال في ديار لان واحده لم يعل
بل كان في حكم ما اعل بسبب واوه وهي اي واو سوط وان
لم يعل الا انها مشابهة بالف دار في كونها ميتة اي ساكنة
والدار قد اعل فكان سوطا قد اعل لمشابهته بما اعل اعني
يعل هذه الاشياء التي هي ديار وقيام وسياط وان لم يكن
افعالا ولا على وزن افعال وان جاوز الوزن نظرا الى المعنى
اذ معنى قوله ولا على افعال ولا على وزن فعل للمتابعة
لتلك الاشياء التي هي دار وقام وسوط واعلم ان هذه
الاشياء التي اعلت بالتبعية وان لم تكن من الثلاثة الاخيرة
التي اشترط ابن جني في اعلالها الشرايط المذكورة الا انها

لما ناسبتها في كون حرف العلة وما قبلها متحركين ذكرها فقوله
ولا يعل عطف على قوله يعل في قوله ومن ثمه يعل نحو قال
اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة انما تعل اذا وجدت الشرائط
المذكورة اجمع لا يعل نحو الحوكة جمع الحائك والخونة
جمع الخائن وحيدى وهو الحمار الذي يحيد عن ظله
لنشاطه وصورى اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط
الاول فيها وهو احد الامرين اما انتفاء الامر الاول اعني
كون حروف العلة في افعال فظاهر ولذلك لم يتعرض المص
واما انتفاء الامر الثاني اعني كونهن في اسم على وزن فعل
فتعرض له بقوله نحو وجهن عن وزن الفعل بعلامة
التانيث وهي التاء في الاولين والالف في الاخرين
وقيل انما لم يعل حروف العلة في هذه الاشياء حتى يدل لكن
هذه الاشياء او حروف العلة في هذه الاشياء على الاصل
اي على ان اصل حيدى ياء واصل غيره واو ولو اعللن لم يعلم
انها واوي وانها يائي ومن ثم لا يعل نحو دعوا القوم لطرو
حركته بسبب التقاء الساكنين فلم يوجد الشرط الثاني في
اعني عدم عروض حركة حرف العلة ومن ثم لا يعل نحو عور
واجتور لان حركة العين في عور وحركة التاء في اجتور
في حكم السكون لان العين والتاء في حكم الساكن اي
العين في عور في حكم عين اعور لانه بمعناه والتاء
في اجتور في حكم الف تجاور لانه بمعناه فانتفى الشرط
الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وانما
حمل الثلاثي هنا على المزيد فيه لانهم يقولون الاصل في الالوا

ن والعيوب افعل وافعال بدليل اختصاصهما بهما والبواقي
محذوفات منهما فلا يعل الاصل وهذا عكس سائر الابواب
فان في سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد
المزيد ومنهم من لم يلتفت الى عدم اعلال الاصل الذي هو افعل
وافعال فاعل المجرد فقال عار يعار وقائلهم وسائله نظير الغيب
عني اعارت عنه ام تعارا فالهمزة في اعار للاستفهام
والالف في تعارا مبدلة من نون التاكيد المتحققة اصله
تعارن قال في الا قليل لقول اعارت وعينه عندي وهو
انه اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل
مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا شك ان الغيب
المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى
الجزء فلما انتفت رتبة الغيب ساغ ان لا يلتفت
اليه في كونه عيبا حتى كان عار ليس من الافعال العيوب
فلذلك اعل وانما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال
لسكون ما قبل الواو وشرط قبلها الف ان تكون متحركة
وما قبلها مفتوحا او نحوه لا على ما كان ما قبلها مفتوحا حرح
ابن الحاجب وههنا ليس كذلك اذ لا شيء يحمل هو عليه اذ
هو اصل عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعل
عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل
باب اعوات واسواد للبس فالواجب عليه ان
يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذي ذكرناه يوافق
ما في الصحاح حيث قال فيه انما صح اعور لسكون ما قبلها اللهم
الا ان يقال انه نظر الى ان عور ثلاثي واعوار سداسي

فالثلاثي اصل للمزيد فيه ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب
والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى كما نظر
من اعتل الى انه كلمة من باب خاف فوجد موجب الاعلال
فاعتل في يكون ما قبل الواو في اعور في حكم المفتوح فوجب
ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء الا انه لم يعل لئلا يلتبس
بمضاعف فاعل ولم يعل تجاوز لعدم موجب الاعلال لسكون
ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه اذ لم يجئ جاز من الجوار
مع ان الالف لا يقبل نقل الحركة اليه ولو اعتبر فتحة الجيم في
تجاور بناء على ان الساكن ليس بحاجز وقلب الواو الفا
لزم حذف احدى الالفين لتجاور الساكنين فيلتبس
بمضارع باب علم في الوقف ومن ثمه لا يعل نحو الحيوان
حتى يدل حركته على اضطراب معناه لان في معناه اضطرابا
وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الشرط الاضطراب
في معنى الكلمة ولخروجه عن وزن الفعل بزيادتي الالف
والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكره المص لان
مقصوده لبيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد
من تلك الشروط السبع والموتان محمول عليه اى على الحيوان
في عدم الاعلال وان لم يوجد في معناه اضطراب لانه
نقيضه والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط
الاول لكان له وجه الا انه اراد التنبيه على انه كما ان الاعلال
يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما في ديار وغيره يكون
عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه وراعى
ضوء الطباق ومن ثمه لا يعل نحو طوى حتى لا يجتمع فيه

اعلالان اذ قد اعل طوى مرة اذ اصله طوي قلبت الياء
الفا فلم تقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم
اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس لان الاعلال
بالاخر اولى ولم يعل طويا لانه محمول عليه اى على طوى في عدم
اعلال الواو وان لم يجتمع فيه اعلالان ولا يعل نحو حيي
بقلب الياء الاولى الفا حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع
اى في مضارعه يعني لانتفاء الشرط السادس وهو عدم
لزوم ضم حرف العلة في مضارعه يعني اذا قلبت العين من حيي
الفا وقلت حاي يجئ مستقبله يحاي يعني وجب
القلب في مضارعه ايضا تبعا للماضي كما في خاف يخاف
ومن ثمه لا يعل نحو القود والصيد حتى يدل على الاصل يعني
لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة على الاصل
يعني لو قلبت واو القود الفا وقيل القاد لم يعلم انه واوي
او يائي في الصيد الاربعة الاخرى من تلك الخمسة عشر وجها
كائنة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مضموما مع الاحوال
الاربعة لحرف العلة نحو ميسر وبيع ويغزو ولن يدعو يجعل
حرف العلة في الصورة الاولى اعني ميسر واوا للضمة ما قبلها
ولين عريكة الساكن فصار موسر وحرف العلة في الصورة
الثانية اعني بيع تسكن للخفة لثقل الكسرة على الياء خصوصا
بعد الضم ثم يجعل واوا للضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن
فصار بوع وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل حرف
العلة اى الياء في الصورة الثانية من جنسه وهو الكسر
بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصح في اعلال الياء ولهذا

كذا

كان بيع افصح فصار بيع وهذه افصح وحرف العلة تسكن في
الصورة الثانية اعني يغزو للخفة لثقل الضمة على الواو
فصار يغزو بسكون الواو ولا تعل حرف العلة في الصورة
الرابعة لخفة الفتحة على الواو والمقصود من الاعلال التخفيف
وهو حاصل بدونه ومن ثمة اي من اجل ان الفتحة خفيفة
لا يعل غيبة بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة غايب
والانومة بضم النون وفتح الواو مبالغة نائم كضحكة مبالغة
ضاحك لحكم الاربعة الاخرى من تلك الوجوه ثابتة
اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مكسورا مع الاحوال
الاربعة لحرف العلة نحو موزان وداعوة ورضيوا و
ترميين وفي الصورة الاولى اعني موزان تجعل حرف العلة
وهي الواو ياء لما مر من ان حرف العلة اذا سكنت جعلت
من جنس حركة ما قبلها وفي الصورة الثانية وهي داعوة
تجعل حرف العلة وهي الواو ياء لاستدعاء ما قبلها ولين
عريكة الفتحة لكونها اخت السكون فصار داعية ولا
يعل مثل رول مع انه من الصورة الثانية لان الاسماء
التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعل بحال لخفتها لبعدها
من الفعل الثقيل الا اذا كان اسم منها على وزن الفعل
في بعض نحو دئل وهو اي الدول ليس بمشتقة من الفعل
ولا على وزن الفعل وهو ظاهر وفي الصورة الثالثة
وهي رضيوا تسكن حرف العلة للخفة لثقل الضمة على الياء
ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم يضم ما قبل واو
الجمع لصيانتها عن التغير فصار رضوا وفي الصورة الرابعة

الرابعة وهي نحو ترميين مثلها اي مثل الصورة الثالثة في الاعلال
اي تسكن الياء من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع
الساكنين الوجوه الثلثة من خمسة عشر وجها كائنة
اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا ساكنا
او ما هو في حكمه مع حركات حرف العلة نحو يخوف ويقول ويبيع
يعطى حركاتهن اي حركات حروف العلة في هذه الثلثة
الى ما قبلهن لضعف حروف العلة لانها حروف تتولد من
الحركات وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل حرف العلة
في يخوف الفا لفتحة ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو اليه ولين
عريكة الساكن العارض سكونه وانما قال العارض لان
الاعلال انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان سكونه عارضا
لا يحصل الخفة اذ الحركة ثابتة في التقدير فيجب الاعلال
بخلاف ما كان اصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال
لحصول الخفة بالفتحة والسكون الاصلي فصار يخاف
ويبيع ويقول ولا يعل نحو اعين جمع عين واادور
جمع دور وافوس واثوب واثيب مع انها من صور
الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال فنحو اعين جمع
باعتبار المعنى فاذا فوبل بالافعال وهو جمع ايضا القسم
الاحاد الى الاحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد
من الافعال مثلا اذا اعل اعين بنقل الحركة وكسر العين
صيانة للياء وقيل اعين التبس بمتكلم مضارع عان
يعين بمعنى اصابه العين وكذا لو اعل اادور بنقل الحركة
وقيل ادور التبس بمتكلم مضارع دار يدور ولا يعل نحو

نحو جدول مع انه من تلك الصورة حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق
بجعفر ولا يعل نحو قووم مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم
الاعلال في الاعلال اذ اصله قووم فلو نقلت حركة
الواو الثانية الى الاولى لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس
بالجنس يتقوى وقلبت الفا يلزم ان تقلب الواو
الاولى ايضا الفا لانفتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة
غير عارضة اذ معنى عروض الحركة ان لا تكون ثابتة متقررة
وتكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو
في دعو القوم اذ لو قلت دعوا زيدا او وقفت
على دعوا او ابتدأت القوم لم تثبت بل تزول بخلاف
حركة الواو الاولى بعد التحرك بها او نقول انها وان كانت
عارضة الا انها ليست من خارج بل من احدى حروف الكلمة
فكانها اصلية غير عارضة ولذلك جاز اخصم بالمجتلبة مع كسر
الخاء ولم يجز اخصم مع المجتلبة وفتح الخاء كما مر وانما لم
نكتف بان يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال
حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلال الثاني
يلزم من الاعلال الاول بخلاف نحو طوى ولا يعل نحو
الرمي مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الحرف الساكن
في آخر المعرب بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة
الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا في النصب لفتحة ما
قبلها وتحركها في الاصل وكسر الميم في الجر لان المنقول هو الكسر
ولا موجب لتغييره وابقى الياء على حاله لموافقة حركة ما
قبلها اياه وضم الميم في الرفع وقلب الياء واوا ابدل

ل ضمته كسرة لصيانة الياء يلزم في آخره حرف ساكن في الاحوال
كلها بلا ضرورة اذ اصل الخفة حاصل بسبب سكون ما قبل.
ولهذا احتمل الحركات الثلث وقوي عليه كما حصل
اذا سكن هو نفسه بخلاف العصا فان ما قبله فيه متحرك بخلاف
نحو يخوف اذ لم يلزم من الاعلال محظور ولا يعل نحو تقويم
وتبيان ومقوال ومخياط مع انها من الوجوه الثلثة
حتى لا يجتمع الساكنان فيها بتقدير الاعلال بالنقل والقلب
فان اجتماع الساكنين محظور في نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا
آخر وهو الالتباس في كل واحد منها اما في تقويم فلانه
لو اعل وحذف احد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع اقام
في الصورة وبمضارع يفعل بالكسر في الوقف واما في تبيان
فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع بان يبين
في الصورة او ببناء ما سمي فاعله من مضارع يفعل بالفتح
في الصورة واما في مقوال ومخياط فلم يدر مفعل هو ام
مفعال واما مقول ومخيط فلم يعلا مع انهما من الوجوه
الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه
منقوص من المقوال ومن المخياط اذ اصلهما مقوال و
مخياط فقصرا فلا يعل مقول تبعا لمقوال ولا مخيط تبعا
الى المخياط فان قيل لم يعل الاقامة بالنقل والقلب واصل
اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيها اذا اعلت
كاعلال اخواتها من التقويم وغيره قلنا اعلت تبعا لقام
فانه ثلاثي اصل في الاعلال الى ان اباح ضرورة التبعية محظور
اجتماع الساكنين ومع عدم الالتباس بحذف احد الساكنين

بسبب تعويض الهاء بخلاف اخواتها فان قيل لم لا يعل التقويم
تبعا لقام وهو ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا لانه ابطل قوله
اى القائل في قوله قوم مقول القول استتباع قام
للتقويم اى ابطل قوم ان يطلب ويستدعي تبعية التقويم
في الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصيلا في الاعلال
لقوة قوم في الاخوة مع التقويم لانه فعل وهو مصدر
وليس قام في الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه
في الاعلال ولا يصلح اقام ان يكون مقويا لقام هذا جواب
دخل مقدر وهو ان يقال لم لا يجوز ان يتقوى قام في استتباع
التقويم باقام فانه قد اعل مثل قام والجواب ان اقام
وان اعل مثل قام الا انه اعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة
والاستقلال فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله هو اعلال
قام فلم يكن اعلاله شيئا اخر غير قام فلا يصلح ان يكون
مقويا لقام وهذا معنى قوله لانه اى اقام ليس من ثلاثي
اصيل ولا يعل مثل ما اقول فعل التعجب واغيلت المراة اى
سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المراة الحامل واستحوذ
اى غلب مع اشباه الوجوه الثلثة حتى يدل على الاصل
انه واوي او يائي وتقول في الحاق الضمائر قال قالا قالوا قالت
قالتا قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلت
قلنا واصل قال قول كنصر فجعل الواو الفا كما اى كما جعل الذى مر
في الثلثة الاخيرة من الاربعة الاولى من خمسة عشر وجها
وهو ان تسكن الواو ثم تقلب الفا واصل قلن قولن كنصرن
فقلبت الواو الفا لما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين

كنصرن فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة
ولا يضم الفاء وهو اى في خفن لتلك الدلالة لان الاصل
في النقل اى فيما يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها نقل حركة الواو الى
ما قبلها اى ان يفعل ذلك اى نقل حركة الواو الى ما قبلها دلالة
عليها لا اخذها والاتيان بحركة اخرى من خارج لتلك الدلالة
لسهولتها اى سهولة حركة الواو في النقل اذ لا شك ان
نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم ولا يمكن هذا النقل
اى نقل حركة الواو في قلن لانه يلزم فتح المفتوحة لان حركة
الواو فتحة وما قبلها مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال
واذا لم يمكن الاصل فيه اتى بحركة من خارج لتلك الدلالة ولا
يفرق بينه اى بين قلن في جمع المونث من الماضي وبين
جمع المونث في الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك
الضمني اى الاشتراك الغير القصدي فان هذا الاشتراك
لزم من الاعلال بدون القصد الى الاشتراك بينهما ويكتفون
بالفرق التقديري حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن كنصرن واصله
امرا اقولن كما انهم لم يعتبرون الاشتراك الضمني في بعن
وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اى كالاشتراك في قلن
واكتفوا بالفرق التقديري بينهما فيه ايضا اذ اصله معلوما
بيعن بفتح الباء والياء ومجهولا بيعن بضم الباء وكسر الياء
او وقع الاشتراك بين الماضي وبين الامر في مثل قلن من
غرة الواضع اى من غفلته عن الوضع الاول بان وضع لهذا
اولا قصدا ولذلك ثانيا قصدا غافلا عن الوضع الاول
فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير الاشتراك
قصد

وهذا انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير الله تع كما هو
مذهب الهاشمية فيكون السبب في وقوع الاشتراك
في اللغة ح هو الغرة واما على تقدير ان يكون الواضع
هو الله تع كما هو مذهب الاشعري فلا يستقيم وعلى هذا
فسبب وقوع المشترك الابتداء كما وقع الاشتراك
بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة
على ذلك المذهب في فعل الاثنين والجماعة من الامر والماضي
في تفعل تقول تكسّر تكسّرا تكسّروا في الامر وتكسّر تكسّرا تكسّروا
في الماضي وتفاعل نحو تباعد تباعدا تباعدوا امرا وتباعد
تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا
امرا وتدحرج تدحرجا تدحرجوا ماضيا ولا يفرق بعد الاعلال
بين فعلن بضم العين وفعلن بفتحها في نحو طلن اصله
طولن وقلن اصله قولن لانه اي الشان يعلم من الطويل
ولم يعتل لانه ليس على وزن فعل ان اصل طلن طولن بضم العين
لا طولن بفتحها لان الفعيل في الصفة المشبهة يجي من فعل
بضم العين غالبا ومن فعل بفتح العين نادرا كالسخين
من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة من طلن على طويل
علم انه ليس من طول بالفتح من طول بالضم بناء على الغالب
كما يعلم الفرق بين خفن وبعن من مستقبلهما اعني يعلم
من يخاف ان اصل خفن خوفن بالكسر لان باب فعل يفعل
بفتح العين فيهما لا يجي الا من حروف الحلق عينا او لاما و
ليس في خفن حرف منها عينا او لاما فلا يظن انه من فعل بالفتح
ولم يجي فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم ان اصله خوفن بالكسر و

90

واعني يعلم من يبيع ان اصل بعن بيعن لان الاجوف
لا يجي من فعل يفعل بالكسر فيهما ولم يجي ايضا فعل بالضم يفعل
بالكسر فتعين ان اصله بيعن بفتح الياء المستقبل من قال
يقول آه اي يقولان يقولون تقول تقولان يقلن
تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن اقول
نقول اصله يقول كينصر واعلاله مر وهو ان حركة حرف
العلة اعطيت الى ما قبلها فحذفت الواو بعد نقل حركتها
الى ما قبلها في يقلن اصله يقولن لاجتماع الساكنين الامر
قل آه اي قولا قولوا قولي قولا قلن اصله اقول كانصر
فنقلت حركة الواو الى القاف لما مر في يقول ثم حذفت
الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اي همزة الوصل
لانعدام الاحتياج اليها بحركة ما قبلها قدم حذف الواو على
حذف الالف لان سبب حذف الواو اعني اجتماع الساكنين
مقدم على سبب حذف الالف اعني عدم الاحتياج اليها
لان سبب اجتماع الساكنين وهو اخذ حركة الواو مقدم على
سبب عدم الاحتياج اليها اعني اعطاء الحركة الى القاف
ضرورة ولو منع التقدم الزماني فلا مجال لمنع التقدم الذاتي
وايضا دفع بقاء الساكنين امر ضروري ولا ضرورة في
حذف الالف ويحذف الواو في قل الحق وان لم يجتمع فيه
الساكنان بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بان تقول
قول الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارجي وهو لام التعريف
في الحق فيكون حركة اللام في قل الحق في حكم السكون لان العارض
كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين تقديرا فحذف الواو لرفعه

حصلت بيان

بخلاف قولا وقولن لان الحركة فيهما جعلت بالداخلين
فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو اى بمنزلة الداخلين
ولذلك قال وهو بمنزلة الداخلى وانما قال بالداخلين للمبالغة
فى كونهما بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد
اما كون الف الفاعل بمنزلة الداخلى فلما مر من ان الفاعل
كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما كون نون التاكيد
بمنزلة الداخلى فتعرض له بقوله وهو اى نون التاكيد
بمنزلة الداخلى لانه يتحقق معنى الفعلية لان التاكيد فى
الحوادث يكون ومن ثمه اى ومن اجل انه بمنزلة الداخلى
جعلوا معه اخر المضارع مبنيا نحو هل يفعلن مع وجود سبب
الاعراب وهو حرف المضارعة اذ صار اخره وسطا ولا
اعراب فى الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه
بالتنوين فى كونه فى اخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب
اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها فكذا لا يقع ما يشابهه
محل الاعراب ويحذف الالف فى دعتا اصله دعوتا
قلبت الواو الفا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين
وان حصلت الحركة فى تاء دعتا بالف الفاعل الذى هو بمنزلة
الداخلى لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها جيئت بها
لبيان تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع ساكنان
تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف اللام فى قولا فانها
من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا يعنى
ان الحركة والمتحرك كليهما عارضان فى دعتا فكانت
الحركة فى حكم السكون والحركة وان كانت عارضة فى قولا

فى قولا الا ان المتحرك ليس بعارض بل هو اصلى فتقوى الحركة بعروضها
فلم تكن فى حكم السكون وتقول فى الامر بنون التاكيد المشددة
قولن بالفتح قولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان قولنان
وتقول بالخفيفة قولن بالفتح قولن بالضم قولن بالكسر على قياس الصحيح
الفاعل قائل الى قائلان قائلون قوال وقول وقالة قائلة قائلتان
قائلات وقوائل اصله قاول كناصر فقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها كما قلبت فى كساء اصله كساو من الكسوة
وجعل واوه الفا لوقوعه فى الطرف وعدم اعتبارهم بالالف
حاجزا لقصاره كان الواو ولى الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها او لتسهيلهم الالف بمنزلة الفتحة فالتقى الفان فكرهوا
حذف احديهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا
والمقصور اسم معتل اللام يكون ما قبل اخره نظيره من الصحيح فتحة
كعصا وهو نظير فرس والممدود اسم معتل اللام يكون ما قبل
اخره نظيره من الصحيح الفا ككساء وهو نظير كتاب
فاذا حذف احدى الالفين فى كساء او حرك الاولى
لم يعلم ان ما قبل اخره الف فى الاصل ام لا وهذا معنى عود
الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن حذف احدى الالفين
ولا تحريك الاولى جعل الالف المقلوبة همزة دفعا لالتقاء
الساكنين واختص الهمزة لقرب مخرجها من الالف ولا اعتبار
بالف اسم الفاعل فى قائل لانها ليست بحاجزة مانعة
حصينة محكمة فلا يمنع فى كون القاف ما قبل الواو
والقاف مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فاجتمع الالفان وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط

الالف الاولى لدفعه لانه اى اسم الفاعل ح يلتبس بالماضى
ولا يكفى الاعراب فارقا لانه يزول بالوقف وكذلك
اى كالالف الاولى الالف الثانية فى عدم امكان سقوطها
للالتباس بالماضى فحركت الاخيرة فصارت همزة ولم يتحرك
الاولى لئلا يلزم تغير العلامة اذ هى علامة لاسم الفاعل او
حملا على كساء ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريرى فى
الرسالة الرقطاء وهى التى احدى حروف كل كلمة منها منقوطة
والاخرى غير منقوطة فى نحو نائل حيث قايل يديه شايع خطاء
وحكى ان ابا على الفارسى دخل على واحد من المتسمين بالعلم
فاذا بين يديه جزء فيه قائل منقوطا بنقطتين من تحت
قال له ابو على هذا خط من قال خطى فالتفت الى صاحبه
كالمغضب وقال قد اضعنا خطوتنا فى زيارة مثله وخرج
من ساعته ويجئ اسم الفاعل فى البعض من الاجوف
بالحذف اى بحذف العين نحو هاع من الهواع وهى القئ
ولاع من اللوع وهو الهم والمصيبة واحراق العشق القلب
والاصل هايع ولايع حذفت الالف المقلوبة من العين
على غير القياس فصار هاع ولاع بوزن قال ومما
يجئ بالحذف قوله تع وكنتم على شفا جرف هار اى هاير
منهدم فحذفت العين لما مر ويجئ اسم الفاعل فى بعض الاجوف
بالقلب المكانى وهو نقل حرف عاريا عن عارضة من الحركة
والسكون مكان حرف اخر وكل واحد منهما معروض لعارض
اخر نحو شاك اصله سايك اى اذا لم تقلب بالمكان كان
حقه ان يقال سائك واصله شاوك من الشوك وهو

وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام
واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل
اعلال غاز فعل هذا يقال جاءنى شاك ورايت شاكيا
واما من قال جاء شاك بالرفع ورايت شاكا بالنصب ومررت
بشاك بالجر فقد حذف حرف العلة التى من العين لطلبا للتخفيف
وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس فيقال شائك
وحاو واصله واحد فنقل الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء
بالالف فقدم الحاء عليه فصار حاو وفاعل اعلال غاز فوزنه
عالف ولا يختلجن فى قلبك استبعاد القلب المكانى
اذ يجوز هذا القلب فى كلامهم نحو القسى بكسر القاف والسين
اصله قووس بضمهما جمع قوس فقدم السين الى موضع الواو
الاولى واخرت هى الى موضع السين فبقى القاف والواو
الثانية فى موضعهما فصار قسوو بغير الادغام اذ الاعلال
مقدم عليه فوزنه فلوع مثل عصوو جمع عصا ثم جعل قسى
بضم القاف اى قلبت الواوان اعنى واو فعول والواو
التى هى لام يائين لوقوع الواوين المذكورين فى الطرف
فى جمع والاولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت
الواو التى هى لام كانها وليت الضمة وكانه فى التقدير
قسو بواو واحدة او نزلوا الواو التى هى مدة منزلة الضمة
فقلبت الواو التى هى لام ياء على حد قبلها فى ادل فصار
قسوى فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت
الواو ياء وادغمت فى الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها ثم
كسر القاف اتباعا لما بعدها فصار قسى كما فعلوا هذا

الصنع في عصو وخذ والنعل بالنعل فصار عصي وزنه فعيل و
الاصل عدم الاتيان فيهما ومنه اي من القلب المكاني
اينق وزنه اعفل اصله انوق جمع ناقة على وزن اعفل
ثم قدم الواو على النون ليسكن ويحصل الخففة فصار اونق
ثم جعل الواو ياء على غير القياس للتخفيف فصار اينق المفعول
مقول اه اصله مقوول فاعل كاعلال يقول اي اعطي حركة
الواو الى ما قبلها فصار مقوول فاجتمع الساكنان فحذفت
الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه لان الحذف بالزائد
اولى لا بغيره وحذف الواو الاصلي اي عين الفعل دون واو
المفعول عند ابي الحسن الاخفش لان الواو الزائدة اي واو
المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه
في جوابه اي في جواب الاخفش اي في جواب دليله لا نم ان
الواو علامة المفعول بل هي اشباع الضمة لرفضهم مفعلا
كما مر والعلامة انما هي الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة
المفعول في المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة
لكن لا نم ان العلامة لا تحذف بل انما لا تحذف العلامة
اذا لم يوجد هناك علامة اخرى غير المحذوفة وفيما اي
في مقول يوجد علامة اخرى للمفعول وهي الميم فيكون وزنه
اي وزن مقول عنده اي عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم
الفاء وسكون العين وعند الاخفش يكون وزنه مفول
بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي
فالمحذوف هو الاصلي كالياء في غاز مع التنوين واذا
التقى الساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما مر

مر في قل وبع وخف قلنا محل ذلك انما يكون اذا كان الثاني
من الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك بل هما
حرفا علة وكذلك اي كمقول مبيع اصله مبيوع يعني اعل
كاعلال يبيع اي اعطي حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع
بسكون الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذفت
الواو لدفعه عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الباء
وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة بنقطة واحدة حتى تسلم
الياء المنقوطة بنقطتين من قبلها واو الضمة ما قبلها وتسلم
الياء من الالتباس بالواوي وعند الاخفش حذف
الياء اعني العين على اصله لدفع التقاء الساكنين
ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء
الساكنين فصار مبوع فاعطي الكسرة لما قبلها لتدل عليها
ولئلا يلتبس بالواوي كما مر في بعت هكذا وقع النسخ
التي رأيناها والصواب ان لفظة مر وقعت سهوا من
الكاتب لان هذه حوالة توكي اي كما اعطيت الكسرة
لما قبل الياء في بعت اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا
فاجتمع ساكنان فحذف الالف ثم كسرت الباء لتدل
على الياء ولئلا يلتبس بالواوي فصار مبوع ثم جعل الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل ياء في ميزان
لذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند سيبويه
وعند الاخفش يكون وزنه مفيل الموضع مقال
اصله مقول بفتح الميم والواو فاعل كما اي كالاعلال الذي
في كاف اي بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبها الفا وكذلك

اى كقال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء فاعل
اى اوقع الاعلال فيه كما اوقع في يبيع بلا فرق واكتفى بالفرق
التقديرى في مبيع بين الموضع اى اسم المكان وبين اسم
المفعول فان تقديره مبيع ع واسم مكان مبيع كما مر
كيف لا يكتفى به وهو اى الفرق التقديرى معتبر عندهم وذلك
كما اى كاعتبارهم اياه في الفلك بضم الفاء وسكون اللام
فانك اذا قدرت سكونه اى سكون عينه وهو اللام كسكون
عين اسد بالضم والسكون جمع اسد بفتحتين يكون اى الفلك
جمعا نحو قوله تع حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فان جرين
مسند الى ضمير الفلك ولو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى
بالافراد والتذكير على الاصل كما في الفلك المشحون وفي
مثله ولذلك قال المص اذا قدرت سكونه في الموضعين
بتذكير الضمير الراجع الى الفلك او جرت لكونه بمعنى السفينة
كما في الفلك التي تجرى في البحر ولا يبدل جرين على جرت
لثبوت الايام فعلن وانما وجب ان يقال جرى ح لان
ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد واذا قدرت سكونه كسكون
قرب بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد
يكون الفلك واحدا نحو قوله تع في الفلك المشحون
فان الفلك هنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال
المشحونة والمشحونات لوجوب التطابق بين الصفة
والموصوف في التذكير والتانيث والافراد مقال ومقول
وقد تقدم انهما لا يعلان ولذلك لم يذكرهما المص المجهول
من قال فيقال انه اصله قول كنصر فاسكن الواو للخفة لا

لان الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ما قبلها فصار قول
الى قلنا بالضم في الكل وهو لغة ضعيف لثقل اجتماع الضمة
مع الواو وفي لغة اخرى اعطى كسرة الواو في قول الى ما قبلها
بعد حذف حركته وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم
بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام في العكس فصار
قول بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها
وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما مما سبق اذ اعطاء
حركة الواو الى ما قبلها مستلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما
علم مطابقة فيما سبق قصدا الى موافقة ما ذكره صريحا فصار
قيل وهذه افصح اللغات اذ لا ثقلة فيها وفي لغة اخرى
يشم كسرة ما قبل الياء ضمة او يوقع الاشمام بتذكير يشم
وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها غير افصح لوجود الاشمام
حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم اى ضمة مثل المفتون
بمعنى الفتنة او يريد ان ما قبلها مضموم في الاصل وحقيقة
هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة
ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء فيما وقع الاشمام
في غير اخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان
كما في الوقف فان الاشمام في الوقف على اخر الكلمة
بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين
فقط مثلا اذا اردت ان تشم في وقف نستعين تسكن
النون وتضم شفتك بعد اسكانها من غير حركة ما وكذلك
بيع مجهول باع واختير وانقيد له وكذلك قلن وبعن

اى ما اتصل به ما يسكن لامه وحذفت العين للساكنين من
نحو خفن وانقدن له فالكسر فيما اتصل به ما يسكن لامه فرع
على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول وبوع
بالضم الخالص يعني يجوز فيهن اى فى بيع واختير وانقيد له
وقلن وبعن ثلث لغات كسر ما قبل الياء فى كل المطردة
وضمه فى كلها والاشمام فى كلها ولا يجوز الاشمام فى مثل
اقيم لانعدام ضمة ما قبل الياء اذ اصله اقوم واذ لا ضمة فلا
اشمام ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو الساكنة ايضا اى
كما لا يجوز الاشمام ولان جواز الواو كان لانضمام ما قبل
حرف العلة فى الاصل وهو ليس بموجود فى اقيم لما عرفت
ان اصله اقوم بسكون القاف وسوى فى مثل قلن و
بعن بين المعلوم والمجهول اما فى قلن فعلى لغة قول فى
المجهول اذ تقول فى المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا
قلن بضم القاف وسكون اللام وفى المجهول على تلك
اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا قولن بضم القاف
وسكون اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم و
المجهول واما على لغة قيل فى المجهول فلا تسوية بينهما
اذ فى المعلوم قلن بضم القاف وفى المجهول قلن
بكسر القاف واما فى بعن على لغة بيع فى المجهول فتقول
فى المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء
ايضا فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع فى المجهول
فلا تسوية اذ تقول على هذه اللغة فى المعلوم بعن
بكسر الباء وفى المجهول بعن بالضم اكتفاء بالفرق التقديري

يرتمي فان اصل قلن فى المعلوم قولن بفتح القاف وفى المجهول
قولن بضمها وكذلك اصل بعن معلوما بيعن بفتح الياء
ومجهولا بيعن بضمها فالضم والكسر فى المعلومين عارضان
او فى المجهولين اصليان واصل يقال فى مجهول يقول يقول
كينصر فاعل كاعلال يخاف اى ينقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا

الباب السادس فى الناقص اى فى المعتل اللام ويقال له
اى للمعتل اللام ناقص لنقصانه فى الآخر اما من بعض الحركات
كما فى حالة الرفع كنحو يرمي او من الحروف كما فى حالة الجزم كنحو لم يرم
ويقال له ايضا ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف
فى الاخبار عن نفسك كنحو رميت ولا يلزم تسمية الصحيح
بذى الاربعة اذ لا يجب الاطراد فى التسمية ووجه اعتبار
الاخبار قد مضى فى الاجوف وهو اى الناقص لا يجىء
بالاستقراء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وقد علم
من تخصيصه بالذكر انه يجى من الابواب الباقية كنحو رمى
يرمي وغزا يغزو ورضي يرضى ورعى يرعى وذكو يذكو
وتقول فى الحاق الضمائر رمى اه رميا رموا رمت رمتا
رمين اه اصله رمى فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها كما قلبت الواو الفا فى قال لذلك واصل رموا
رميوا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها و
انما قلبت الفا ح ليلا يلزم اربع حركات متواليات
موجبة لزيادة الثقل اثنتان تحقيقيان حركتا و حركة ما قبلها
واثنتان تقديريان ضما الياء لانها مركبة من كسرتين
ولم يعتبر واحركة ما بعدها اذ الاعتبار بالحركة الطرفية

لكونها في محل التغير وثلث حركات متواليات ليست
في تلك المرتبة من المنقلة ولهذا جوزوا ضَرَبَ ولم يجوزوا
ضَرَبَتَ وكذلك الواو وما قبلها فصار رماو فاجتمع ساكنان
فحذفت الالف ودفعا لاجتماع الساكنين دون الواو لانه
ضمير وهو لا يحذف فصار رموا بفتح الميم وكذلك اى مثل
رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا الا انه ضم الضاد
فيه اى في رضوا بعد الحذف اى حذف لام الفعل حتى يصح
واو الجمع او لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو وهو مستثقل
فان اصله رضووا ابدلت الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها فصار رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء
فصار رضيوا فاجتمع ساكنان فحذفت الياء لدفعه دون
الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون الواو فضم
الضاد لتصح الواو الجمع اذ لم يضم ينقلب ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها او لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار رضوا
واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا
وتحذف الياء بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا فحذفت الالف
والتاء لم يجتمع فيه الساكنان صورة لانه اى الشان
يجتمع فيه الساكنان تقديرا وتمامه مر في قوله لاجتماع فالـ
هناك وتحذف الالف في اعتبار وان حصلت الحركة بالالف
الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا
ولا تعل حرف العلة في رميَن لما مر في القول من ان حرف

حرف العلة الساكنة انما تعل اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا اما اذا
كان ما قبلها مفتوحا فلا تعل لخفة الفتحة والسكون
المستقبل يرمي اى اصله يرمي كيضرب فاسكن الياء
لثقل الضمة عليها فصار يرمي ولا يعل الياء باسكانها في مثل
يرميان لان حركته فتحة وهي خفيفة واصل يرميون فاسكنت
الياء لثقل ضمتها الى الميم بعد سلب حركته ثم حذفت لاجتماع
الساكنين فصار يرمون او نقول لما اسكنت الياء اجتمع
ساكنان فحذفت فصار يرمِون بكسر الميم وسكون الواو ثم
ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام المص
ههنا ظاهر في الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم
الى الضمة الا انه يحتمل الثاني ايضا بقرينة قوله في اعلال
رامون ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة وسوى لفظا

يرمون م

بين جمع الرجال وبين جمع النساء في مثل يعفون اى في الغيبة
من الناقص الواوي تقول الرجال يعفون والنساء يعفون
اكتفاء بالفرق التقديري وذلك الواو في جمع النساء
اصلية اذ اصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو على
وزن ينصرن والنون فيه علامة التانيث اى علامة جمع
المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من ذلك ان الواو في يعفون
اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة لجمع المذكر وان النون
للاعراب ولذا سقط في الجزم والنصب نحو لم يغزوا ولن يغزوا
اصله يعفوون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو
فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار
يعفون فوزنه يفعون ومن ثم اى ومن اجل ان النون في

في جمع النساء علامة لا تسقط في قوله تع الا ان يعفون
اي المطلقات ولو لم تكن علامة لسقطت حالة النصب
كما هو حال نون الاعراب واصل ترمين للواحدة المخاطبة
ترميين مثل تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها ثم
حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الاخرى لكونها
علامة فصار ترمين فوزنه تفعين وهو اي ترمين مشترك
في اللفظ مع جمع النساء الكف بالفرق التقديري فان اصله
اذا كان جمع ترميين بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن فوزنه
تفعلن واذا ادخلت انت الجازم على يرمي تسقط انت
الياء منه علامة للجزم فتقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص
بمنزلة الحركة في الصحيح ومن ثمه اي ومن اجل ان الياء تسقط علامة
للجزم كالحركة في الصحيح تسقط الياء في حالة الرفع علامة للوقف
في قوله تع والليل اذا يسر اصله يسري سقوط الحركة في الصحيح
نحو يضرب وتنصب انت الياء اذا ادخلت على يرمي
الناصب فتقول لن يرمي لخفة النصب استعمل القاب
الاعراب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع معرب
كام ولم تنصب انت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها في مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة اي
لا يتحملها كقوله ولو لا يحسبون الحلم عجزا لما عدم المسئول
احتمالي اي تحملي اذ لو حركت لخرجت عن اصل وضعها
وهو السكون الامر منه ارم اي اصله ارمي بسكون الياء
فحذفت الياء علامة للجزم فبقي ارم هذا الكلمة
فوله فاذا وخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم والا

الا فالوجه ان تقول للوقف او للسكون كما في بعض النسخ
واصل ارموا ارميوا كاضربوا فاسكنت الياء ثم حذفت
لاجتماع الساكنين كما في يرميون بلا فرق واصل ارمي بالياء
للواحدة المخاطبة ارميي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية
لاستثقال الكسرة عليها لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله
فاسكنت ان المراد بالياء الياء الاصلية وكذا لم يذكره في
اعلال ترمين الا انه ذكره تنبيها ليلا يتوهم السامع في بادي
الامر من اطلاق لفظ الياء اي الياءين هو المسكن والمحذوف
ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الزائدة لانها
ضمير وتقول بنون التاكيد المشددة ارمين بفتح الياء ارميان
ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم ارميان ارمينان وتقول بالخفيفة
ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم الفاعل رام
اي اصله رامي على وزن ضارب فاسكنت الياء في حالة الرفع
والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت الياء
لاجتماع الساكنين الياء والتنوين دون [illegible] لانها نون ساكنة
تتبع حركة الاخر اي تاتي بعد الحركة لا كنون حسن فانها
قبل الحركة فاذا صار الميم اخرا تتبع حركته وتاتي بعدها و
ليست بعارض لحرف كالحركة بل هي حرف مستقبل زيدت
علامة للتمكن والعلامة لا تحذف لا تسكن الياء
في حالة النصب بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب
لخفة النصب اي الفتحة على الواو وانما قال النصب للمشاكلة
وهذا اكثر في كلامه اصل رامون راميون على وزن ضاربون
فاسكنت الياء بان حذفت حركتها كما مر ثم حذفت الياء

لاجتماع الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع ثم ضم الميم
لاستدعاء صيانة الواو الضمة واذا اضفت اي التثنية
التثنية اي تثنية رام الى نفسك اي الى ياء المتكلم فقلت
جواب الشرط اي فقد قلت رامياي في حالة الرفع اصله
راميان فلما اضيف الى ياء المتكلم اسقطت نون
التثنية لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم
تمامها بدون الاضافة اليه فلو لم يسقط النون حالة
الاضافة لاجتمع النقيضان فصار رامياي وقلت
راميي في حالة النصب والجر بثلث ياءات اصله
راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار
راميي ثم قلت راميي بادغام علامة النصب والجر في
ياء الاضافة وهي الياء الثالثة واذا اضفت الجمع اي
جمع رام الى نفسك فقلت رامي بيائين في جميع الاحوال
اي حالة الرفع والنصب والجر واصله في حالة الرفع راموي
اصله رامون سقطت النون بالاضافة فصار راموي
فادغم اي وقع الادغام في راموي لانه اي الشان
اجتمع الحرفان هما الواو والياء من جنس واحد في العلية
اي في كونهما حرفي علة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون
فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار راميي فادغم الياء
الاولى في الثانية فصار رامي ثم كسر الميم لتصح الياء فصار
رامي واما في حالة النصب والجر فاصله رامين فلما
اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميي ثم
ادغمت الياء الاولى في الثانية فصار رامي المفعول مرمي

ادغم الياء الثانية في

مرمي آه اصله مرموي فادغم كما في رامي حالة الرفع بلا فرق
واذا اضفت التثنية اي تثنية مرمي الى ياء الاضافة
فقلت مرمياي في حالة الرفع اصله مرميان سقطت النون
بالاضافة وقلت في حالة النصب والجر مرميي باربع ياءات
اوليها منقلبة عن واو المفعول وثانيها لام الفعل وثالثها
علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة واذا اضفت
الجمع اي جمع مرمي للمذكر السالم الى ياء الاضافة فقلت
مرميي ايضا اي كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة ههنا و
مفتوحة في التثنية باربع ياءات في كل الاحوال اي في حالة
الرفع والنصب والجر اما في حالة الرفع فاصله مرميون فلما
اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميوي فاعل
كما في راموي فكسرت الياء الاصلية لصيانة الياء المقلوبة
واما في حالتي النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة
الى ياء المتكلم مرميي فادغم الياء الثالثة في الرابعة فصار
مرميي بكسر الياء الثانية المدغم فيها الموضع مرمى بفتح
الميمين اصله مرمي فقلبت الياء الفا وحذفت لالتقاء
الساكنين الياء والتنوين الاصل فيه اي في مرمى ان ياتي
على وزن مفعل بكسر العين لانه من يفعل بالكسر الا انهم فروا
عن توالي الكسرات ففتحوا العين كما مر في فصل اسم المكان
الالة مرمى بكسر الميم الاولى وفتح الثانية اصله مرمي فاعل مثل
مرمى المجهول رمي يرمى مثل ضرب يضرب الى اخرهما ولم يعل
رمي بسلب حركة الياء لخفة الفتحة عليها كما مر في يرميان
واصل يرمى يرمي كيضرب فقلبت الياء الفا كما قلبت في رمى معلوما

وحكم الناقص الواوي نحو غزا يغزو وحكم الناقص اليائي مثل
رمى يرمي في كل الاحوال التي ذكرت في اليائي الا في هذا الحكم وهو
انهم يبدلون الواو ياء في غزيت اصله اغزوت
تبعا ليغزي اصله يغزو وقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما
قبلها كما مر في اوائل باب الاجوف وانما اخر الواوي من
اليائي مع ان الاصل تقديم الواوي لقوة الواو لان الواوي
لا يجئ من اول الدعائم واليائي يجئ منه وليفرع عليه
بحث الابدال بمناسبة الواو وياء ولذا قال مع ان الياء
من حروف الابدال الابدال جعل حرف مكان حرف غيره
لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن واسم
وبقوله غيره ردوا واب واخ في التثنية وبقوله لا
للادغام جعل الطاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام
وحروفها اي حروف الابدال وتانيث الضمير باعتبار المعنى
بقرينة اضافة الحروف اليه اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن
ان يقرأ الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة الحروف
اليها بيانية اي الحروف التي هي المبدلات كما في قوله
وحروفها عند الزمخشري والمص خمسة عشر وهي ما يجمعه

صطفظ خفق ج

قولك استنجده يوم صال زط ومعناه استنجده استعان
به وزط اسم قبيلة صال اي حمل من الحملة وما قيل ان حروفها
عند الزمخشري ثلثة عشر وهي ما جمعها استنجده يوم صال
خلاف ما صرح به في المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف
الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاء ويجمعها
قولك استنجده يوم صال زط اه هذا عبارته بعينها في

الكتب المجة الحاضرة مع انه ذكر الصاد والزاء في التفصيل
ايضا نعم من الناس من يقول انها ثلثة عشر يجمعها قولك
استنجده يوم صال بل منهم من يقول انها احد عشر ثمانية
من حروف الزيادة هي غير السين واللام وثلثة من غيرها
وهي الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب اربعة
عشر يجمعها قولك انصت يوم جد طاه زل انصت
اي سكت ويوم ظرفه وجد مبتداء مضاف الى طاه وهو
اسم رجل وزل من الزلل خبر المبتداء والظرف مضاف الى الجملة
اي سكت في هذا اليوم واعترض على من عد السين
من حروف الابدال منهم الزمخشري والمص ثم قال ولو اورد
استمع وردا ذكر واظلم يعني ان المراد ما لا يكون للادغام
والا لورد اذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم فان الزاي
والظاء ليستا من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشري
والمص نظرا الى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض
العرب انه يقول استخذ فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل
من احدى التائين سينا ولا شك ان هذا الابدال
ليس للادغام مع ان المص قد ظفر بنص من سيبويه في استخذ
كما يجئ ان شاء الله تعالى ثم شرع في بيان اي حرف من الحروف
المذكورة من اي حرف يبدل مراعيا في ذلك ترتيب
الحروف المذكورة فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اي
ابدالا واجبا لا يجوز غيره مطردا غير موقوف على السماع في
اعادة اي قياسا من الالف في نحو صحراء اي فيما فيه
الالف الممدودة لان همزتها الف في الاصل كالف سكرى

لان الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة
زيدت قبلها الف لزيادة المد فذلك لانها للزومها صارت
كلام الفعل في زيادة الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع
الفان فلو حذفت احدهما لصار الاسم مقصورا كما
كان وضاع الغرض الحكمي ثم جعلت الف التانيث
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة دفعا لالتقاء الساكنين
دون الزائدة لزيادة المد لتبقى على مد باو لا يعد باو لا يعود
الممدود مقصورا وانما قلبت همزة ولو تقلب واوا او ياء
مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر لانه لو قلبت
الى احديهما لاحتيج الى قلبها همزة كما في كساء ورداء لكون
ما قبلها الفا فيها فيضيع العمل فقصر للمسافة ومن ثمة اى ومن
اجل ان همزة صحراء الف في الاصل ليست باصلية لا يجوز
جعلها اى همزة صحراء همزة اى ابقاؤها بالهمزة في نحو صحارى
بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت
بين الحاء والراء الفا فكسرت الراء كما تكسر ما بعد الف
الجمع في مثل مصابيح ومساجد وجعافر فتنقلب الالف
التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتنقلب الف التانيث
ايضا ياء لانكسار الياء وتدغم احدى الياءين في الاخرى
فصار صحارى بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة
للتخفيف كما في سيد وابدلوا من الياء الباقية الفا للتخفيف
في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى يعني لو كانت
همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحارئ بالهمزة بعد الياء
في صورة ما اى في صورة من الصور فى هذا النحو على مثال

مثال صحاريع مع انه لم يجز كما يجوز جعل الهمزة همزة في خطيئة
اذ يجوز خطايئ بالهمزة ايضا فظهر ان همزة صحراء ليست
اصلية وابدلت الهمزة ايضا من الواو التي هي الفاء
وجوبا مطردا في نحو اواصل اى فيما اجتمع فيه واوان متحركان
في اول الكلمة واواصل جمع واصلة اصله وواصل الواو الاولى
هي الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل لاجتماع
الساكنين بالف التكسير كما في ضوارب ولم تحذف
احديهما لالتباس ولم تقلب ياء لئلا يقع علويا الى
الالف بين سفليين الياء والكسرة وانما وجب قلب
الواو فرارا من اجتماع الواوات عند العطف مع ان
الواوين اذا تحركتا احس فيهما من الاستثقال ما يوجب
ازالته ومن الواو التي من عين مكسورة قلبت الفا
في نحو قائل اى في اسم الفاعل من الاجوف الواوى اصله قاول
كما مر في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل من ان همزته
مبدلة وجوبا من الالف المبدلة من الواو العين لعلة
مرت هناك ومن الواو التي هي عين مضمومة في نحو ادؤر
اى في جمع القلة من الاسم الثلاثي الاجوف الواوى
الذي واحده على وزن الفعل والادؤر جمع قلة للدار
اصله ادور قلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو في
الجمع الثقيل مع كون واحده على وزن الفعل الثقيل وانما لم
يزيلوا هذا الثقيل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس
بمتكلم المضارع كما في ادور جمع دور كما مر وانما قلبت
مع كون واحده على وزن الفعل احترازا عن نحو ادور

جمع دور فانه لم يجز قلبها همزة لان الخفة الاسم قاومت
ثقلة الحركة واما الذي واحده على وزن الفعل فهو ثقيل
بسبب كون واحده على وزن الثقيل الذي هو الفعل
فوجب ازالة ثقلة الحركة من الواو والزمخشري عد ادور
من الجايز ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب سكون
ماقبله وبسبب سكون وسط واحده وان كان بعد
الاعلال ومن الواو التي من لام في نحو كساء اي في اسم
معنى اخره واو قبله الف اصله كساو وانما قلبت الواو
همزة في هذا النحو لوقوع الحركات المختلفة على الواو
على تقدير عدم القلب ثم ان المص راعى ترتيب حروف
الكلمة حيث قدم اواصل على قائل وقدم قائلا على كساء
وعكس الزمخشري وابن الحاجب نظرا الى ان التغير بالآخر
اولى وابدل الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا في نحو بائع
اي في اسم الفاعل من الاجوف اليائي كما اي كالابدال الذي
مر في قائل واعلم ان الهمزة في قائل وبائع وكساء
وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكره في الاجوف
الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها
مقلوبة منهما تنبيها قصر المسافة كما صرح به صاحب
المقرب هذا التعبير حيث قال لان الهمزة انما ابدلت
من الالف المبدلة من الواو والياء واشار الى المذهبين
فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة من الالف
التي هي بدل عن الواو والياء في قائل وبائع وكساء
وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء

الياء اولا من غير واسطة فاشار هنا الى المذهب الاخير اذا
المتبادر من عبارته هنا ابدالها من نفس الواو والياء واشار
في الاجوف الى المذهب الاول حيث قال فقلبت الواو الفا
ثم جعل همزة وابدلت الهمزة جوازا اي ابدالا يصح وان يقع
ويصح ان يترك بان يبقى الهمزة على اصلها مطردا عن الواو
المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع وجه لثقل الضمة على الواو
ولم يجب لعدم كون واحده على وزن الفعل وابدلت
جوازا غير مطرد من الواو غير المضمومة مكسورة نحو اشاح
لثقل الكسرة على الواو اصله وشاح ومفتوحة نحو احد احد
في الحديث لثقل الحركة على الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره في
الياء اصله وحد وحد روي ان سعد بن ابي وقاص كان
يشير باصبعيه فقال النبي عم احد احد اي اشر باصبع واحدة
وابدلت من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله اديه اي يديه اصله
لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء جوازا غير مطرد نحو ال
فعلت والا فعلت اصلهما هل فعلت وهلا فعلت
وان كانت في بعض الصورة لازما نحو ماء اصله ماه الا
انه غلب صورة الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت
عن التقييد ولم يفصل الى جائز ولازم او نقول المراد بالموجب
ما له سبب موجب وبالجائز ما ليس له سبب موجب فلب قلب
الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون
من الجائز فاللزوم لا ينافي الجواز وهذا اي ثبت قلبه
همزة اي ومن اجل ان اصله ماه يجيء جمعه مياه وتصغيره
مويه فانهما تردان الشيء الى اصله وانما تعرض لبيان اصله

واثباته تنبيها على ان الابدال هنا لازم واخراجا له عن حكم
سوابقه مما دخل في حكم الجواز ولذلك لا يقال ماه على الاصل
وابدلت من الالف جوازا غير مطرد في نحو قوله عجبت شوق
المشتئق بكسر الهمزة اصله المشتاق اسم فاعل فلما زال المانع
من الحركة عاد الى اصله وهي الكسرة وهذا ايضا شاذ ولانه تريد
ثقيلا صدره باوراقي بدكاديك البرق جبرا وقد عجبت
شوق المشتئق الدكاديك جمع دكداك وهو الرمل المتراكم
والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي ارض غليظة فيها
حجارة ورمل جبرا اي اعطني جبرا عجبت حركت وزدت
بريد بالمشتاق نفسه وكنحو قراءة من قرأ وهو ايوب
السختياني ولا الضألين وقراءة عمرو بن عبيد ولا جأن
بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضى للعدول عن الفتح الخفيف
اصل الضالين بالالف لانه اسم فاعل وانما اخر الابدال
من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب
ان يقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع الفصل
بينها وبين اختيها نظرا الى ان الابدال من الهاء في ماء لازم
كما ذكرنا والابدال من الالف في المشتأق غير لازم واللازم
الابدال في بابه مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم
ان يقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء
اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كان
غير لازم الا انه ليس فيه الحركة مطلق عليها ثقيلة
بخلاف الابدال من الهاء فانه شذ وكالابدال من الالف
في نحو المشتئق اذ لا تخفيف فيها بل فيها تثقيل وانما

انما جعل ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان اصحاب
هذه اللغة طردوه هذا الجنس في الهمزة الهرب عن التقاء
الساكنين وان كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا
نظرا الى عدم اطراده في جميع اللغات وابدلت
من العين جوازا غير مطرد في نحو اباب بحر ضاحك زهوق
اصله عباب وهذا الابدال اشذ لكونه في غاية القلة
ولذا اخره والعباب ارتفاع الماء وضحك البحر كناية
عن امتلائه وتموجه وزهوق اي عميق قوله
لاتحاد مخرجهن اي الهمزة والهاء والالف والعين
وهو الحلق تعليل ابدال الهمزة من الهاء والالف والعين
السين منها ابدلت جوازا غير مطرد من التاء في نحو استخذ
اصله اتخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر
ابدلت التاء الاولى سينا ومن انكر كون السين من
حروف الابدال انكر كون اصل استخذ اتخذ بل يقول انه
استفعل من تخذ يتخذ كما مر لقربهما في المهموسية
التاء منها ابدلت من الواو التي هي فاء جوازا غير مطرد
في نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم والعامة يقول تخمة
بتسكين الخاء وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقلة ابدلت
التاء من الواو فصار تخمة ومن الواو التي هي لام في نحو
اخت اصلها اخو بالتحريك كاخ فان اصله ايضا اخو بالتحريك
حذف اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما وهو
الواو لانك تقول في التثنية اخوان ولم يعوض عنه
للمذكر وعوض للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة

لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض فرع كالمونث وخص
التاء للتعويض لمجيئه للتانيث وضم الهمزة في اخت دون
اخ لاجل ان التاء التي تثبت في الاصل والوقف كالاسم
الثاني فكان الضم جعل دليلا على ان التاء عوض عن الواو
لاجل ان التاء ثابتة في الوصل والوقف انها بمنزلة الحرف
الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي فبل في تثنية اختان
بالتاء دون اخوان بالواو وان كان التثنية ترد على
الاصل واما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شئ فكانه
لم يكن فيه واو من الاصل وانه ثنائي فلم يحتج فيه الى دليل
لقرب مخرجهما وابدلت التاء من الياء جوازا غير مطرد ونحو
ثنتان اصله ثنيان في عدد المؤنثين لانه من ثنيت
واسنتوا بفتح الهمزة من باب الافعال اي اجدبوا اصله
اسنيوا بالياء واصله اسنووا بالواو بدليل سنوات
ابدلت الياء من الواو فصار اسنيوا ثم ابدلت التاء من
الياء فصار اسنتوا وانما قلنا ان التاء ابدلت من الياء
دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء حتى لا يقع
الحركة مطلق على الياء الضعيف وابدلت التاء من السين
جوازا غير مطرد ونحو ست اصله سدس كما مر في المضاعف
ونحو يا قاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار
النات غير اعفاء ولا اكيات الاصل الناس والاكياس
جمع كيس والمنادى محذوف اي يا قوم السعلات
النساء الصخابات الخبيثات وعمرو بدل من بني وشرار الناس
صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء

اعفاء جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم
شرار الناس وغير اعفاء وغير اكياس وذكر الضرام من حكايات
العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاة وهي انثى اخبث
الجن فولدت له اولادا ثم ابقت منه ثم تناسل الاولاد
فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعلات
جمع سعلاة بمعنى الغول وابدلت التاء جوازا غير مطرد
من الصاد ونحو لصت اصله لص بالتشديد لقربهن اي التاء
والسين والصاد في المهموسية وابدلت التاء من الباء
جوازا غير مطرد ونحو الذعالت لكثرة استعماله جمع ذعلبة
بكسر الذال وهي الناقة السريعة واما الذعالب فجمع ذعلوب
بضم الذال وهي قطعة الخرقة النون منها ابدلت من الواو
جوازا غير مطرد ونحو صنعاني اصله صنعاوي فكانهم قالوا صنعاوي
كصحراوي ثم ابدلوا من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة
في صنعاء والاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة والنون
بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن لقرب
النون من حروف العلة وابدلت النون من اللام على
الضعف لمخالفة استعمال الفصحى نحو لعن اصله لعل
لكثرة استعماله وقيل انهما لغتان لقلة التصرف في الحروف
لقربهما في المجهورية وفي المخرج ايضا ولذلك تدغم فيه الجيم منها
ابدلت جوازا غير مطرد من الياء المشددة في الوقف
لاشتراك الجيم والياء في المخرج لكونهما من وسط اللسان
واشتراكهما في صفة الجهر قال ابو عمرو وقلت لرجل من بني
حنظلة ممن انت فقال فقيمج اصله فقيمي وفقيم اسم قبيلة

فقلت من ايهم فقال مرج بتشديد الراء اصله مري وقد يجري
الوصل مجرى الوقف نحو ابو علج اصله ابو علي في قوله
خالي عويف وابو علج المطعمان الشحم بالعشج وبالغداة
كتل البرنج يقلع بالود وبالصيصج الاصل بالعشي وبالبرني
والصيصي البرني اجود التمر والصيصي القرن والكتل بضم
الكاف وفتح التاء المجتمع الود الوتد ادغم التاء في الدال
حتى لا يقع الحركات على الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا
غير مطرد من الياء الغير المشددة حملا على المشددة وانما
قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء المشددة
كثير شايع في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة
في الوقف كفقيمج او في الوصل كابو علج او غير متطرفة كاجل
بمعنى ايل وسواء كان في النثر كالمثال الاول او في الشعر كالمثال
الثاني والثالث في قوله كان في اذنابهن الشول من
عبس الصيف قرون الاجل الشول جمع شائل وهو المرتفع
والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب الابل من ابوالها
وابعارها فتجف عليها في الصيف والاجل اصله الايل و
هو الوعل شبه البعرات الملتصقة باذناب الابل
في الصيف بقرون الايل واما ابدال الجيم من الياء المخففة
فلا يحفظ ذلك الا في الشعر ولذلك قيل انما يحسن هذا الابدال
بشروط ثلثة تشديد الياء والوقف والشعر
فان اختل احدها فهو قليل نحو لاهم ان كنت قبلت
حجتج اي حجتي فلا يزال شاحج ياتيك بج اي بي اقمر نهات
ينزي وفرتج اي فرتي لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار

الحمار اقمر ابيض نهات صوات ينزي يحرك الوفرة الشعر
الى شحمة الاذن فلا يزال معناه يقول ان قبلت حجتي فوفقني
لان اتي بيتك للحج مرارا كثيرة راكبا على حمار ذي قوة يحركني
حتى يتحرك شعر راسي الدال ابدلت من التاء جوازا مطردا
نحو فزد اصله فزت اي ظفرت واجدمعوا اصله
اجتمعوا لقرب مخرجهما الهاء ابدلت من الهمزة جوازا
غير مطرد نحو هرقت لاتحادهما في المخرج اصله ارقت
وابدلت من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا
بالالف دون الهاء وانه اصلا بالالف دون الهاء لانها
انما زيدا للوقف والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهلا
وانا بالالف دون الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف
وابدلت الهاء من الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله اصله
هذي لانه ثبت ان الياء للتانيث في باب تضربين وارمي
ولهذا عد كثير من النحاة الياء من علامة التانيث وانما
ابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبة الهاء بحروف
العلة في الخفاء ومن ثمة اي ومن اجل خفاء الهاء لا يمتنع
الامالة وهي ان تنحو بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة
في مثل يضربها ويمتنع في اكلت عنبا واعلم ان سبب
جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة ما قبل الالف او بعدها
والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت على الالف
بحرف واحد كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال
واما اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين او اكثر مثل
اكلت عنبا وفتلت قنبا فلا تؤثر اما قوله

الا ينتزعها ويفربها وهو عنه باوله درهمان فتوعه وان
كان ثمّ اى ان الهاء خفية فلا يعتد بها فكانه لم يفصل
بين الالف والكسرة باكثر من حرف بخلاف اكلت عنبا
فان الباء ليست بخفية وابدلت الهاء في الوقف
من التاء وجوبا مطردا في مثل طلحى اى في الاسم المفرد
الذى في اخره تاء التانيث لانه الوصل للفرق بينها وبين
التاء التى في الفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا
ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول الياء ابدلت من الالف
وجوبا مطردا نحو مفيتيح لتصغير مفتاح ومفاتيح جمعه اى
فيما وقع الالف بعد كسرة وابدلت من الواو وجوبا مطردا
نحو ميقاد اى فيما اذا كان الواو ساكنا وما قبلها مكسورا او
قوله لكسرة ما قبلهما اى الواو والالف وسكونهما واستدعاء
الكسرة الياء تعليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا
وابدلت الياء من الهمزة جوازا مطردا نحو ذيب اصله ذئب
اى فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا للين عريكة
الساكن واستدعاء ما قبلها وقد مر في المهموز ولهذا لم
يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من احد حرفي التضعيف
نحو تقضى البازى في قول العجاج اذا الكرام ابتدروا الباع
بدر تقضى البازى اذا البازى كسر ابصر خربان فضاء فانكدر
اصله تقضض فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلوا من
احدها ياء كما مر في المضاعف قال الجوهرى لم يستعملوا
التقضض من تفعل الا مبدلا قوله ابتدروا اى عجلوا
الباع قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف

والكرم وهو المراد ههنا بدر اى اسرع وتقضى بكسر الضاد وفتح
الياء مصدر من التفعل اصله تقضض ابدلت الياء من الضاد
لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشا منها
وانما خصت الياء لان الاصل في الابدال حروف العلة
لكثرة دورها والواو ثقيلة الى الالف والياء وقد يكون ما
قبل المبدل منه مكسورا كما في تصدية فمن جعلها من صدد
يصد وقد يكون مضموما كما في تقضى البازى فلا يصلح الالف
للابدال ح فتعين الياء ولانها لام الفعل وهو المحل للتغيير
وكسرت الضاد المضمومة لاجل الياء كما في التمني والترجى
وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر اى اسرع ذلك
الممدوح الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازى عند نزوله
من الهواء على الصيد كاسرا جناحيه قوله ابصر بدل من
كسر او حال بتقدير قد الخربان جمع خرب بفتحتين وهو ذكر
الحبارى انكدر اى نزل وابدلت الياء من النون جوازا
غير مطرد نحو اناسى اصله اناسين لانه جمع انسان ودينار
اصله دنار بتشديد فابدلت النون فيهما ياء لقرب الياء
من النون في الغنة والمد وكسرة ما قبلها ثم ادغمت
الياء في الياء وابدلت الياء من العين جوازا غير مطرد
نحو ضفادى بسكون الياء لانه حكاية من قوله ومنهل
ليس له حوازق وللضفادى جمه نقانق المنهل المورد
والمشرب الحوازق جمع حازقة وهى الجانب الجم ما اجتمع
ماء البئر النقانق جمع نقنقة وهى صوت الضفدع
المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الواردة اليه

بالنسبة ح

بل كلها سهلة لمن يرده ولضفادع ماء المجتمع اصوات
باضافة الضفادي الى الجم والجم الى ضمير المنهل اصله ضفادع
جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء نقل العين
لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة وكسرة ما قبلها المستدعية
للياء وابدلت الياء من التاء جوازا غير مطرد نحو وايتصلت
بالواو العاطفة في قوله قام بها ينشد كل منشد وايتصلت
بمثل ضوء الفرقد الفرقد كوكب لان اصله اي اصل التاء في
اتصلت واو ما قبله مكسور اذ اصله اوتصلت من الوصل
قلبت الواو تاء على القياس لان فاء الافتعال اذا كان
واوا قلبت الواو تاء لما مر في المضاعف وهذه اللغة لبني
تميم ثم ابدلت عن الياء من التاء وان لم تكن بينهما مناسبة
الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو مناسبة
فكان كانت المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها
منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها
ويتركون الياء على حالها فان زالت كسرة ما قبلها كما في واو
تعد لا يقلبون الواو ياء لعدم علة القلب ولهذا
حمل الزمخشري والمص قول الشاعر وايتصلت على ان الياء
بدل من التاء في اتصلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على
لغة اهل الحجاز وما وقع في بعض النسخ من ايتصلت
بدون الواو فخطأ كانه وقع من الكاتب اذ لو كان
بدون الواو يكون ما قبله مكسورا فيحتمل ان يكون الياء
مبدلة من الواو على لغة اهل الحجاز فلا يتعين لان يكون
مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو فح

فح لا يكون ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة
من الواو على تلك اللغة فيتعين ان يكون مثالا لابدال
الياء من التاء قال ابن الحاجب انما ابدلت ياء لكونها احد
حروف التضعيف وابدلت الياء من الباء جوازا غير مطرد
نحو الثعالي في قوله كان رحلي على شغواء شغواء بيانع
حادرة ظمياء قد بل من طل خوافيها لها اشارير من لحم
متمرة من الثعالي ووخز من ارانيها الشغواء العقاب
الحادرة المكتنزة الصلبة شبه راحلته في سرعتها بعقاب
وظمياء معناها ما تقرب الى السواد وعطشى الى دم الصيد
والطل مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها واذا ابتلتا الطير
اسرعت والضمير في لها للعقاب اي لها في وكرها اشارير
جمع اشرارة برائين غير معجمتين وهي قطعة من القديد
متمرة مقطعة والوخز الشيء القليل يعني انها تصيد
لفرخها الثعالب والارانب اصل الثعالي والاراني
الثعالب والارانب وابدلت الياء من السين
جوازا غير مطرد نحو السادي في قوله اذا ما عد اربعة
فسال فزوجك خامس وابوك سادي اصله سادس
الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل
الخسيس يعني اذا عد اربعة من رذال القوم فزوجك
خامسها وابوك سادسها وابدلت جوازا غير مطرد
من الثاء نحو الثالي في قوله قد مر يومان وهذا الثالي
وانت بالهجران لا تبالي اصله الثالث يعني مضى يومان
وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالي ولا تكترث بالفراق

لكثرة ما قبلهن اي الياء والسين والتاء الواو ابدلت
من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب اي فيما وقع الالف
قبل الف التكسير جمع ضارب فلما زيد الالف بعد الف
اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت الواو من الاولى
لقربهما في العلية واجتماع الساكنين وعدم امكان حذف
احدهما للالتباس بالواحد كما مر في اواصل وابدلت
الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اي اذا كانت
الياء ساكنة وما قبلها مضموم اصله ميقن لضمة ما قبلها او استدعاء
الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا ههنا في اكثر النسخ
مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة
ذلك الكاتب وابدلت الواو من الهمزة جوازا مطردا نحو
لوم اي فيما كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم
لما مر من ان تحريك الساكن لينة وما قبلها مستدع الميم
ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو فم اي ابدال الميم من الواو
في فم وحده اذ لم يقع في كلامهم مثله فيلحقوه به وليس مثله
الا ذو ولم يقع الا مضافا فاستغنى عن ابدال واوه ميما
واصل فم فوه بدليل افواه وحذفت الهاء منه على غير
القياس لخفائها وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما
لاتحاد مخرجهما الكلي او لقرب مخرجهما الجزئي فكانهما متحدان
مخرجا جزئيا لانه لو لم تقلب ميما وجب ان تقلب الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وان تحذف الالف لالتقاء
الساكنين التنوين والالف فيلزم ان يصير الاسم
المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم الا ما عده

عده من الجائز حيث سكت عن التقييد مع انه لازم لان لزوم
قلبت الواو ميما انما حصل من حذف الهاء وليس لحذفه سبب
موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون
جائزا لا واجبا والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد
اي من لام التعريف نحو قوله عم ليس من امبر امصيام
في امسفر بدليل كثرة استعمال اللام في التعريف اي ليس
من البر الصيام في السفر اذا تضرر الصائم لقربهما اي لقرب
الميم واللام في المجهورية وابدلت الميم من النون الساكنة
جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر وقد مر البحث عنه في اخر فصل
المنافي وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو
البنام في قوله يا هال ذات المنطق التمتام وكفك
المخضب البنام اصله البنان يا هال منادى مرخم اصله
يا هالة اسم امرأة التمتام الذي يكثر التاء في كلامه والواو
في وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم
على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كفك ومفعا[illegible]
الى البنام البنان اطراف الاصابع وقوله لقربهما اي
الميم والنون في المجهورية تعليل لابدال الميم من النون
الساكنة والمتحركة معا وابدلت الميم من الباء جوازا
غير مطرد نحو قولهم ما زلت راتما على هذا اي راتبا بمعنى
ثابتا لاتحاد مخرجهما واتحادهما في المجهورية الصاد
ابدلت جوازا مطردا من السين نحو اصبغ اصله اسبغ
اي اتم لقرب مخرجهما واتحادهما في التصغير الالف
ابدلت من اختيها اي الواو والياء وجوبا مطردا نحو قال وباع

اى فيما اذا تحركتا وانفتح ما قبلها اصلهما قول وبيع كما مر و
ابدلت الالف من الهمزة جوازا مطردا نحو راس اى فيما
اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اصله رأس كما مر
فى المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا
جعلت الفا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها
اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال
فى قوله وقفت بها اصيلالا اسائلها عيت جوابا
وما بالربع من احد المعنى وقفت بدار الحبيبة اصيلانا
وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد
يجيبنى اصله اصيلان تصغيره اصلان وهو جمع اصيل
كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب
صغر اصلان فقيل اصيلان ثم ابدل من النون لام
فقيل اصيلال وابدلت من الضاد ايضا جوازا غير مطرد
نحو الطجع فى قوله لما راى ان لا دعة ولا شبع
مال الى ارطاة حقف فالطجع راى اى الذيب والدعة
سعة العيش الحقف الرمل المجتمع اصله اضطجع
لاتحادهن اى اللام والنون والضاد فى المجهورية الزاء
ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو يزدل اصله يسدل
بضم العين والسدل الارخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما فى
الهمس ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا
مجهورا وكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه قربوا
احدهما من الاخر بان ابدلوا من السين زاء لانها من
مخرجها وافقتها فى الصفير وتوافق الدال فى الجهر فتجانس الصوتان

الصوتان وابدلت من الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو قول
الحاتم الطائى حين اسر فى عنزة فامرته الامة المنزل ان
يفصد ناقة لها فقام حاتم الى الناقة فنحرها فلامته على
ذلك هكذا فزدى انه اى هكذا فصدى الكرام اصله فصدى
وانا تاكيد لياء الاضافة والهاء فيه للوقف لقرب
مخرجهما واتحادهما فى الصفير ولم يذكره المص اكتفاء بما ذكره
فى ابدال الصاد من السين الطاء ابدلت من التاء
وجوبا مطردا فى باب افتعل نحو اصطبر اصله اصتبر اى
فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية
المطبقة وجوازا غير مطرد فى فحصط اصله فحصت
من باب فتح بمعنى فتشت اى فيما كان قبل تاء الضمير
من الحروف المستعلية المطبقة تشبيها التاء الضمير
بتاء الافتعال فى انها كجزء من الفعل ولهذا قال سيبويه
واعرب اللغتين واجودهما ان لا تقلب لان هذه
الضمير ليس كتاء الافتعال فى اللزوم لقرب مخرجهما و
الموضع الذى لم يقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد او
الجواز المطرد وقوسه من الصور المذكورة بيان الموضع
الذى لم يقيد اى من ابدال حرف بحرف منذ شرع فى بحث
الابدال يكون الابدال فى ذلك الموضع الغير المقيد
جائزا غير مطرد كما قررناه نحن فى موضع موضع

الباب السابع فى اللفيف

يقال له لفيف للف
اى اجتماع حرفى العلة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى
لفيف ففهم تعريفه من جهة تسميته وهو على ضربين احدهما

مفروق وهو ما فرق بين حرفي العلة بغير حرف العلة وثانيهما
مقرون وما قرن بين حرفي العلة بان لا يدخل بينهما حرف
آخر ولم يعرفهما لاقتضاء اسميهما اللفيف بين عنه وقدم
المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمع
تقوى احدهما بالاخر فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون
ابعد عن الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب
الى الصحيح وما هو اقرب الى الصحيح فهو احق بالتقديم
اللفيف المفروق مثل وقى يقي حكم فائهما كحكم فاء وعد يعد
اي حكم فاء وقى كحكم فاء وعد يعد وحكم فاء يقي كحكم فاء
يعد وحكم فاء وعد يعد قد مر في المثال وحكم لاميهما كحكم
لام رمى يرمي وحكم لاميهما قد مضى في الناقص اي حكم لام
اللفيف المفروق كحكم لام المعتل اللام اذ هو مما يصدق
عليه المعتل اللام وكذلك اي مثل حكم وقى يقي فاءً ولامًا
حكم اخواتهما من الفاعل والمفعول وغيرهما فاءً ولامًا
مثلا حكم فاء واق وموقي كحكم فاء واعد وموعد وحكم
لاميهما كحكم لام رام ومرمي وعلى هذا الامر منهما ق واصله
اوقي على وزن اضرب واعلاله واعلال اخواته واصولها
ظاهر لمن اتقن قواعد بابي المثال والناقص فيا قوا
في قيا قين وتقول بنون التاكيد الثقيلة قين قيان
قن قيان قينان وبالخفيفة قين قن قن الف عن
واق اصله واعلاله كاصل رام واعلاله المفعول موقي
حالة في الاصل والاعلال كحال مرمي الموضع موقى كمرمى
الالة ميقى اصله موقى اعل فاؤه كفاء ميعد ولامه كلام

كلام مرمى المجهول منهما وقي يوقى كرمي يرمى اللفيف
المقرون نحو طوى يطوي الى آخره وحكمها لاما كحكم الناقص
لانهما ناقصان من حيث اللام ولا يعتل عينهما لما مر في
باب الاجوف من لزوم اجتماع اعلالين الامر اطو
اطويا اطووا اطوي اطويا اطوين كارم الى آخره وتقول
بنون التاكيد الثقيلة اطوين اطويان اطون اطون
اطويان اطوينان وتقول بالخفيفة اطوين اطون
اطون وتقول بنون التاكيد الثقيلة في الامر من روى
يروي من باب علم من الري وهو ضد العطش لا من
الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال ارويَنّ ارويانّ
ارووُنّ اروِنّ ارويانّ اروينانّ وتقول بالخفيفة
منه ارويَن اروُن اروِن واذا اردت ان تعرف
احكام نون التاكيد في الناقص واللفيف وانما
خصهما لكون احكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرة فانظر
الى حرف العلة التي في اخر الكلمة ان كانت اصلية
اي من نفس الكلمة محذوفة في الواحد ترد تلك الحرف المحذوفة
لان حذفها كان للسكون وهو انعدم بدخول النون لان
بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع
البناء على الفتح وتفتح تلك المردودة لخفة الفتحة عليها
نحو الياء في اطوين والواو في اغزون والياء في اروين
كما ترد المحذوفة وتفتح في التثنية نحو اطويا واغزوا و
ارويا يعني اذا لم يكن التثنيان مع ضمير بارز كانتا كالكلمة
المتصلة مثل الف التثنية فكما ان الفعل المعتل اللام المحذوفة

لامه لاجل السكون اذا لقي بكلمة متصلة به كالف التثنية
عاد اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو كونه
في الاخر وخفة الفتحة كذلك نونا التاكيد اذا لم تكونا
مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لا حاجز عن
اتصالهما فتصيران بمنزلة جزئه كالف التثنية فيرد بسببها
ما يرد بسبب الف التثنية وان كانت حرف
العلة ضميرا انظر الى ما قبلها ان كان ما قبلها مفتوحا تحرك
تلك الحرف بحركة موافقة لها لفظا وحركتها بسبب اجتماع
الساكنين احدهما حرف العلة والاخر اولى نون التاكيد
وخفة ما قبلها بسبب خفة حركتها وهي الفتحة نحو ارون
بضم واو الضمير وارين بكسر ياء الضمير كما حركت واو
الضمير بحركة موافقة لها في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل
بينكم وحركت ياء الضمير بحركة موافقة لها في قولك يا هند
لم ترى القوم وان كان ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء
كان مضموما او مكسورا تحذف حرف العلة وان كانت
ضميرا لعدم الخفة فيما قبلها نحو الغزون بضم العين اصله
الغزوون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ما
قبلها والغزن بكسرها اصله الغزوين كما حذفت ياء
الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذفت
واو الضمير في اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد
في اغزوا القوم وحذفت ياء الضمير في اللفظ دون الخط
لذلك في يا امراة اغزي القوم يعني اذا كان حرف
العلة ضميرا يكون النون كالكلمة المنفصلة فكان

115

ان الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك
الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف
اذا كان ما قبله غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالتنوين
يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة
لها واذا كانت غير مفتوح يحذف لان تخلل الضمير
يمنعهما عن اتصالهما بالفعل الفاعل من طوى يطوى
طاو اصله طاوي اعل كاعلال رام ولا يعل واوه
اي عينه التي هي الواو كما لا يعل في طوى وتقول في اسم
الفاعل من الري ريان للمفرد المذكر ريانان للتثنية
اصله رويان رويانان رواء للجمع اصله رواي قلبت الياء
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ريا للمفرد المؤنث
ريانا لتثنيتها قلبت الف الثانية ياء لاجتماع
الالفين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس بالمفرد
رواء للجمع ايضا اي لجمع المذكر واكتفي في الجمعين بصيغة
واحدة لقلة استعماله فلم يبال بالالتباس مع الاكتفاء
بالقرائن ولا تجعل واوهما اي الجمعين ياء كما جعل الواو في
سياط حتى لا يجتمع الاعلالان احدهما قلبت الواو التي
هي عين ياء ثانيهما قلبت الياء التي هي لام همزة لما ذكرنا
وهو القلب ايضا اعلال في اصطلاحهم الا يرى الى
قول الزمخشري في المفصل واما قولهم رواء مع سكونها
في ريان وانقلابها فلئلا يجمعوا بين اعلالين قلب
الواو التي هي عين ياء وقلب الياء التي هي لام همزة
والى قوله في موضع اخر منه واعلال اسم الفاعل من نحو

قال وباع ان تقلب عينه همزة والى قول ابن الحاجب
وصح رواي جمع ريان كراهة اعلالين وبهذا الاطلاق
في كلامهم اكثر من ان يحصى واما قولهم الاعلال تغيير
حرف العلة للتخفيف فلا ينافيه لان في اجتماع حروف
العلة في روائي وفي كون الياء عرضة لتوارد الحركات
من الثقل المحسوس ما ليس في الهمزة ولهذا اطلقوا الاعلال
على قلب الالف همزة في قائل مع غاية الخفة في
الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الهمزة واعلم
ان اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس
واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل
ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال و
بالثاني نحو قه وبالثالث نحو يد على اصله يدي قلبت
الواو ياء ثم الياء الفا واعتمروا في ترك هذه القيود
على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس
بتوقيف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين يمتنع
كلاما من غير روية فعليك بالروية وتقول في تثنية
المونث في حالة النصب والخفض اي الجر ريتين
باربع ياءات الاولى منقلبة عين العين التي هي الواو
والثانية اللام والثالثة منقلبة عن الف التانيث
والرابعة علامة النصب والجر ادغمت الاولى في
الثانية مثل عطشيين في تثنية عطشى واذا اضفته
اي تثنية المونث في حالة النصب اي ريتين الى ياء
المتكلم قلت رايت ريتيي بخمس ياءات الياء الاولى

الاولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية
لام الفعل والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة
علامة النصب والخامسة ياء الاضافة اي ياء المتكلم
ادغمت الاولى في الثانية المفتوحة والرابعة في الخامسة
المفتوحة والثالثة مخففة المفعول مطوي اصله
مطووي اعل كاعلال مرمي الموضع مطوى اصله مطوي
اعل كاعلال مرمى والالة مطوى اصله مطوى اعل كاعلال
مرمى المجهول طوي يطوى اصله يطوي اعل كاعلال يرمى
حكم لام هذه الاشياء اي الفاعل والمفعول والموضع
والالة ومجهول الماضي ومجهول المضارع من اللفيف
المقرون كحكم لام الناقص كما اشرنا اليه وحكم عينه
كحكم عين طوى في عدم الاعلال في الكلمة التي اجتمع
فيها اعلالان بتقدير اعلالها اي اعلال عين تلك الكلمة
كطاو ومطوي ومطوى ومطوي ويطوى وفي الكلمة
التي لم يجتمع فيها اعلالان يكون حكمها اي حكم العين
ايضا اي كالتي اجتمع فيها اعلالان كحكم عين طوى
في عدم الاعلال للمتابعة نحو طويان فانه لو اعل عين طويا
لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل تبعا لطوى
وطايان وطوي مجهول طوى فانه لو اعل الواو فيهما بقلبها
الفا او باسكانها لنقل الكسرة عليها ولم يلزم اجتماع
الاعلالين الا انه لا يعل
حملا على طوى
تم بعون الله
سنة

٢١١ اوراق
٢٣ سطر